

التقرير السنوي ٢٠٢١
معملاً صنع الفرص





المحتويات

٢	نبذة عامة
٣	رؤيتنا ورسالتنا وقيمتنا
٥	ملخص البيانات المالية
٦	رسالة مشتركة
٩	استعراض العمليات
١٦	الاستعراض المالي

١٨	الشركات الرئيسية التابعة
١٩	مجلس الإدارة
٢٣	هيئة الرقابة الشرعية
٢٤	الإدارة التنفيذية
٢٦	الحوكمة المؤسسية
٤٧	الأموال تحت الإدارة

٥١	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
٥٣	تقرير أعضاء مجلس الإدارة
٥٦	تقرير مدققي الحسابات المستقل
٥٩	بيان المركز المالي الموحد
٦٠	بيان الدخل الموحد
٦١	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٦٢	بيان التدفقات النقدية الموحد
٦٣	البيان الموحد للتغيرات في حسابات الإستثمار المقيدة
٦٤	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١٢١	الإفصاحات العامة
-----	------------------

١٤٨	معلومات عن الشركة
-----	-------------------

نبذة عامة

بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة) (بنك الإثمار أو الإثمار أو البنك) هو بنك إسلامي يعمل في مجال الأعمال المصرفية للتجزئة ويتخذ من البحرين مقراً له، ومرخص من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه. ويقدم البنك الأعمال المصرفية للتجزئة والأعمال المصرفية للشركات وخدمات الخزينة والمؤسسات المالية وغيرها من الخدمات المصرفية.

إن بنك الإثمار شركة تابعة بالكامل لشركة الإثمار القابضة ش.م.ب. (الإثمار القابضة أو المجموعة أو الشركة) وهي شركة قابضة تتخذ من مملكة البحرين مقراً لها، ومرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي كشركة استثمار فئة ١ وتخضع لإشرافه وأسهمها مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي. وتعدّ الإثمار القابضة شركة تابعة لدار المال الإسلامي ترست.

يقدم بنك الإثمار مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تلبي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للأفراد والمؤسسات. كما لا يزال البنك يحتفظ بحضوره في أسواق خارجية من خلال شركته التابعة، بنك فيصل المحدود (باكستان).

رؤيتنا ورسالتنا وقيمتنا

رؤيتنا

مساعدة جميع الأطراف ذات العلاقة والمجتمع على تحقيق أهدافهم طويلة المدى.

رسالتنا

تمكين الأفراد وأصحاب الأعمال والمجتمع من الازدهار والنمو عبر تقديم حلول مالية بسيطة ومبتكرة ومصممة خصيصاً لهم.

قيمتنا

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- الصدق والنزاهة والموضوعية في جميع علاقاتنا؛
- التركيز على السوق والزيائن؛
- التحسين المستمر والإبداع والابتكار وإحداث التغييرات؛
- دور فعال في المجتمع.

ملخص البيانات المالية



ملخص البيانات المالية

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	
١٤٤١٤٠	٢٤٤٨٠	(١٠,٩٦٩)	٥٤١٦١	صافي الربح [بآلاف الدنانير البحرينية]
١٤٤٠٩	(١٠,٣٥٢)	(١٥,٢٩٤)	(٥١٢)	صافي الربح / (الخسارة) المتعلق بالمساهمين [بآلاف الدنانير البحرينية]
١٣٤٧٠٠	١٥,٦٦٧	١٤,٤٨٥	١٣,٤٢٠	صافي الربح قبل محصّصات الهبوط في القيمة والضرائب الخارجية [بآلاف الدنانير البحرينية]
٨٥,٣٨٥	٧٩,١٧١	٤٩,٨٣١	٤٣,٧٣٠	إجمالي الحقوق المتعلقة بالمساهمين [بآلاف الدنانير البحرينية]
٨٥	٧٩	٥٠	٤٤	القيمة الدفترية للسهم الواحد [بالتلس البحريني]
١,٤١	١,٣٥-	١٥,٣٩-	٠,٥١-	العائد على السهم [بالتلس البحريني]
٣,١٢٧,٧٩٥	٢,٩٧٨,٩٤٦	٣,٠٩٤,٧٧٧	٣,٣٢٧,٤٩٩	إجمالي الموجودات [بآلاف الدنانير البحرينية]
١٧,٢٠٣	١٧,٢٠٣	١٦,٦٧٦	١٦,٦٦٣	الأموال تحت الإدارة (الحسابات الاستثمارية المقيدة) [بآلاف الدنانير البحرينية]
%١,١٧	%١,٦٤-	%٢٣,٧١-	%١,٠٩-	العائد على متوسط حقوق المساهمين
%٠,٤٤	%٠,٠٨	%٠,٣٦-	%٠,١٦	العائد على متوسط الموجودات
%١٣,٤٣	%١٣,٥٢	%١٢,٦٥	%١٢,٩٠	ملاءة رأس المال
%٨٢,٦٥	%٨١,٣٦	%٨٣,٣٦	%٨٤,٧٢	نسبة التكلفة على الإيرادات التشغيلية

رسالة مشتركة

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وقد أظهرت النتائج المالية في نهاية العام لبنك الإثمار تسجيل صافي ربح خاص بمساهمي البنك بلغ ٢,١١ مليون دينار بحريني لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، أي ارتفع بنسبة ١١٩ في المائة مقابل صافي خسارة بلغت ١١,١١ مليون دينار بحريني سجلت في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠. وكان صافي الربح لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ قد بلغ ٣,٨٢ ملايين دينار بحريني، أي ارتفع بنسبة ١٣٧ في المائة مقابل صافي خسارة بلغت ١٠,٢٦ ملايين دينار بحريني سجلت في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من الأرباح التي سجلت في الربع الرابع، فإن البنك سجل صافي خسارة خاصة بالمساهمين بلغت ٠,٥١ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، أي انخفضت بنسبة ٩٧ في المائة مقابل صافي خسارة بلغت ١٥,٢٩ مليون دينار بحريني سجلت في عام ٢٠٢٠. وكان إجمالي صافي الربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ قد بلغ ٥,١٦ ملايين دينار بحريني، أي ارتفع بنسبة ١٤٧ في المائة مقابل صافي خسارة بلغت ١٠,٩٧ ملايين دينار بحريني سجلت في عام ٢٠٢٠. ويعود هذا التحسن في الأساس، مع الانخفاض الكبير في الخسارة، إلى التعافي التدريجي للاقتصاد في عام ٢٠٢١ من آثار جائحة كوفيد-١٩ العالمية الناتج عن انخفاض مخصصات الهبوط في القيمة مقارنة بالعام الماضي.

وتظهر النتائج أيضاً بأن حصة المجموعة من دخل محفظة الحسابات الاستثمارية المطلقة كمضارب ارتفعت إلى ١٨,٠١ مليون دينار بحريني في فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، أي ارتفعت بنسبة ١١٧ في المائة مقابل ٨,٢٩ ملايين دينار بحريني سجلت في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠. وقد ساهم ذلك في ارتفاع حصة المجموعة من دخل محفظة الحسابات الاستثمارية المطلقة كمضارب إلى ٥٢,٤٨ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، أي بزيادة ٤٩ في المائة مقابل ٣٥,٩٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٢٠. ويعود ذلك في الأساس إلى ارتفاع محفظة التمويل الإسلامي لبنك فيصل المحدود، الشركة التابعة لنا في باكستان وهذا دليل على قوة امكانية الدخل الأساسي عند تنفيذ الصفقة المقترحة مع بنك السلام.

وختاماً، نغتنم هذه الفرصة لتتقدم بالشكر الجزيل لعملائنا ولجميع موظفي بنك الإثمار على إسهاماتهم القيّمة بحق، كما نعرب عن خالص شكرنا للسادة أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية على دعمهم المتواصل. كما نتوجه بوافر الشكر وعظيم الامتنان للمستثمرين وجميع الأطراف ذات العلاقة، ونخص بالذكر مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم الرشيدة.



أحمد عبد الرحيم
الرئيس التنفيذي



عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

”ستشهد المرحلة القادمة تركيز البنك على تقديم الخدمات للعملاء من الشركات، خاصة قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة الذي يتميز بالنمو المتسارع، بعد الإعلان في شهر يناير ٢٠٢٢ بأن كل من الشركة الأم لبنك الإثمار، الإثمار القابضة، وبنك السلام قد عقدا اتفاقاً مبدئياً لاستحواذ بنك السلام على الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار في البحرين، بالإضافة إلى الاستحواذ كذلك على إجمالي ملكية الإثمار القابضة في كلٍّ من بنك البحرين والكويت ومجموعة سوليدرتي القابضة.“



أحمد عبد الرحيم
الرئيس التنفيذي



صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

استعراض العمليات



استعراض العمليات

التوقعات الاقتصادية

يستهل الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٢ وهو في وضع أضعف مما ورد في التوقعات السابقة. فمع انتشار سلالة "أوميكرون" الجديدة المتحورة من فيروس كوفيد-١٩، عادت البلدان إلى فرض قيود على الحركة. وأدى تصاعد أسعار الطاقة والانقطاعات في سلاسل الإمداد إلى ارتفاع التضخم واتساع نطاقه عن المستويات المنتظرة، ولا سيما في الولايات المتحدة وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وباتت آفاق النمو محدودة أيضاً في الصين من جراء الانكماش الجاري في قطاع العقارات وبطء تعافي الاستهلاك الخاص مقارنة بالتوقعات.

ومن المتوقع للنمو العالمي أن يسجل تراجعاً من ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٢١ إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢٢، أي بانخفاض قدره نصف نقطة مئوية لعام ٢٠٢٢ عن توقعات عدد شهر أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، مما يرجع في معظمه إلى تخفيض التنبؤات لأكبر اقتصادين في العالم. فقد حُصّضت التوقعات بمقدار ١,٢ نقطة مئوية للولايات المتحدة، استناداً إلى افتراض معدل يستبعد من السيناريو الأساسي تطبيق حزمة سياسات المالية العامة الرامية إلى "إعادة البناء بصورة أفضل"، والإسحاب المبكر لإجراءات التيسير النقدي، واستمرار نقص الإمدادات. وفي الصين، حُصّضت التوقعات بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية بسبب اضطرابات الجائحة المتعلقة بسياسة عدم التهاون المطلق مع أي حالات عدوى، بالإضافة إلى استمرار الضغط المالي الواقع على المطورين العقاريين لفترة ممتدة. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢٢. وبالرغم من أن هذا المعدل يمثل ارتفاعاً بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية عن التنبؤ السابق، فهو ناشئ في معظمه عن تحسن النمو تلقائياً خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ بعد تلاشي معوقاته الحالية. ويتوقف تحقق هذا التنبؤ على تراجع النتائج الصحية السلبية إلى مستويات منخفضة في معظم البلدان بنهاية عام ٢٠٢٢، مع افتراض تحسن معدلات التطعيم على مستوى العالم وزيادة فعالية العلاجات المتاحة.

ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع التضخم لفترة أطول من المتصور في عدد شهر أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مع استمرار الانقطاعات في سلاسل الإمداد وكذلك أسعار الطاقة المرتفعة في عام ٢٠٢٢. وبافتراض بقاء توقعات التضخم على مستوى جيد من الثبات حول الركيزة المستهدفة، فمن المتوقع أن ينخفض معدله تدريجياً مع انحسار الاختلالات بين العرض والطلب في عام ٢٠٢٢ واستجابة السياسة النقدية في الاقتصادات الكبرى.

ونمى الاحتمالات المتوقعة في السيناريو الأساسي إلى جانب التطورات المعاكسة. فظهور متحورات جديدة من فيروس كوفيد-١٩ يمكن أن يطيل أمد الجائحة ويتسبب في تجدد الاضطرابات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انقطاعات سلاسل الإمداد، وتقلب أسعار الطاقة، وتركز ضغوط الأجور في أماكن معينة، كلها يعني ارتفاع عدم اليقين بشأن التضخم ومسارات السياسات. ومع رفع الاقتصادات المتقدمة لأسعار الفائدة الرسمية، قد تظهر مخاطر على الاستقرار المالي وتدفع رأس المال إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، والعملات، ومراكز المالية العامة - وخاصة مع الزيادة الكبيرة في مستويات الديون خلال العامين الماضيين. وقد تتحقق مخاطر عالمية أخرى في ظل استمرار زيادة التوترات الجغرافية-السياسية، كما أن الطوارئ المناخية الراهنة تعني أن احتمالات حدوث الكوارث الطبيعية الكبرى لا تزال مرتفعة.

ونظراً لاستمرار سيطرة الجائحة بقوة على المشهد العالمي، فإن التركيز على استراتيجية صحية عالمية فعالة يكتسب أهمية بارزة أكثر مما كان عليه الحال في أي وقت مضى. وفي هذا السياق، من الضروري إتاحة اللقاحات والاختبارات التشخيصية والعلاجات على مستوى العالم للحد من مخاطر ظهور متحورات أخرى خطيرة من فيروس كوفيد-١٩. ويتطلب هذا زيادة إنتاج الإمدادات اللازمة، فضلاً على وجود نظم توصيل أفضل داخل البلد الواحد، وتوزيع أكثر إنصافاً على المستوى الدولي. وسيتعين على السياسة النقدية في كثير من البلدان أن تستمر في مسار التشديد لكبح الضغوط التضخمية، بينما سيتعين على سياسة المالية العامة - التي تعمل الآن في حدود إمكانات أقل مما كان عليه الحال في الفترة المبكرة من الجائحة - أن تعطي أولوية للإنفاق الصحي والاجتماعي مع التركيز على دعم الأشد تضرراً من الأزمة. وفي هذا السياق، سيكون التعاون الدولي ضرورياً للحفاظ على فرص الوصول إلى السيولة والتعجيل بإعادة هيكلة الديون على نحو منظم عند الحاجة. ويظل الاستثمار في سياسات المناخ لازماً للحد من مخاطر التغير المناخي الكارثي.

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢٢

استعراض العمليات (تابع)

منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

ويشكل ضمان الاستقرار المالي والحفاظ على ديناميكية القطاع المالي عنصريين أساسيين لتحقيق تعافٍ يتسم بالسلاسة ونمو اقتصادي يتسم بالقوة والاستدامة. وبوجه عام، تبدو أوضاع القطاعات المالية سليمة وقادرة على دعم التعافي والتحول الهيكلي، ولكن يتعين معالجة الضغوط الحالية والمخاطر الموروثة ومواطن الضعف الناشئة، بوسائل منها تعزيز أطر الإعسار وتسوية الأوضاع، وإعادة فرض بعض إجراءات السلامة الاحترازية التي كانت مخففة أثناء الأزمة، وتكثيف الجهود الرقابية وسيظل الحفاظ على النمو الاقتصادي وتنوع الأنشطة الاقتصادية مهماً ومركزياً. فالاقتصادات معرضة لمخاطر الآثار من جراء أزمة كوفيد-١٩ فضلاً على تراجع الطلب العالمي على النفط على المدى الأطول مع مواجهة العالم لتغير المناخ. وينبغي تعجيل الإصلاحات الجارية لدفع الإنتاجية وتنوع النشاط، بما في ذلك توسيع مشاركة المرأة في سوق العمل، وزيادة المرونة المتاحة للعمالة الوافدة، وتحسين مستوى جودة التعليم، ومواصلة الاستفادة من التكنولوجيا، وتعزيز الأطر التنظيمية، وتعميق التكامل الإقليمي، ومعالجة قضايا تغير المناخ.

المصدر: تقرير الآفاق الاقتصادية والتحديات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي - البنك الدولي، أكتوبر ٢٠٢١

تحرك صناع السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي بسرعة لتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية المترتبة عن صدمتي كوفيد-١٩ وأسعار النفط. وتراجعت معدلات الإصابة بالعدوى على مستوى دول المجلس إلى أقل بكثير من مستويات الذروة السابقة، برغم ما شهدته هذه البلدان من موجات متتالية من الفيروس، كما بدأت أوجه التعافي الاقتصادي في ترسيخ جذورها. ومع هذا، يجب على صناع السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي أن يتجاوزوا مشهداً محفوفاً بالتحديات وعدم اليقين. فلا تزال الجائحة تخيم على الآفاق العالمية بينما تمر البلدان بمراحل مختلفة من التعافي، مع اختلاف آفاق نموها وحيز السياسات المتاحة.

وتظل حماية الصحة العامة ودعم فئات المجتمع الضعيفة في طليعة أولويات صناع السياسات في دول المجلس. وينبغي مواصلة نشر اللقاحات لجميع المقيمين، مع وضع خطط للطوارئ الصحية بغرض مواجهة أي تكرار لحالات تفشي الفيروس.

ينبغي أن تظل السياسات الاقتصادية الكلية تيسيرية إلى أن تترسخ جذور التعافي. فقد كان الدعم المقدم من المالية العامة مهماً للغاية وينبغي الحفاظ عليه حسب الحاجة لتجنب امتداد آثار الأزمة ولتخفيف الآثار الاجتماعية، كما ينبغي توجيهه بمزيد من الدقة لضمان كفاءته واحتواء أعباء المالية العامة. وإذا كان الحيز المتاح أمام السياسات محدوداً، فينبغي الحفاظ على الدعم الموجه، مع تحديد مدخرات المالية العامة التي تنتج عن تخفيض الإنفاق غير الضروري أو إعادة توزيعه. وينبغي العمل، حسب الحاجة، على توسيع السياسات المالية الكلية التي تضمن توفير السيولة وتحفز نمو الائتمان، مع توجيهها بشكل متزايد نحو الشركات التي تمتلك مقومات البقاء وتكملتها بمراقبة المخاطر على الاستقرار المالي عن كثب.

ومع انحسار أزمة كوفيد-١٩ واستقرار أوجه التعافي الاقتصادي، ينبغي للسياسات أن تعالج التحديات متوسطة وطويلة الأجل والتي باتت أكثر إلحاحاً بفعل الجائحة: فينبغي توجيه سياسة المالية العامة نحو تحقيق الضبط المالي المواتي للنمو بهدف ضمان استدامة المالية العامة و المركز الخارجي على المدى الطويل. ولتحقيق ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز أطر المالية العامة ومواصلة تعبئة الإيرادات غير النفطية، وزيادة كفاءة الإنفاق. ومع ارتفاع أسعار النفط، ينبغي تجنب الإنفاق المسير للاتجاهات الدورية، واستخدام الإيرادات الاستثنائية في إعادة بناء الحيز المتاح أمام السياسات.

استعراض العمليات (تابع)

مملكة البحرين

تم إعادة مراجعة التوقعات من قبل صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر بعد التقرير الذي صدر في الصيف. وفي تقريره الذي صدر في أكتوبر ٢٠٢١، توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٢١ وبنسبة ٤,٩ في المائة في عام ٢٠٢٢، بانخفاض يبلغ ٠,١ في المائة عن توقعات شهر يوليو. وفي المقابل، تمت مراجعة توقعات وزارة المالية والاقتصاد الوطني لمملكة البحرين بناءً على التوقعات الأولية للنتائج الفصلية الثلاثة الأولى من العام. ومن المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لنهاية العام نسبة ٢,٦ في المائة، مع توقع نمو القطاع غير النفطي بنسبة ٣,٢ في المائة. وبالنظر إلى عام ٢٠٢٢، فمن المتوقع أن يصل النمو إلى ٤,١ في المائة، مما يؤكد انتعاش القطاع الاقتصادي غير النفطي بنسبة ٥ في المائة.

ويواصل الاقتصاد البحرين التعافي من الآثار المترتبة جراء وباء كوفيد-١٩، وتشير التوقعات الأولية للحسابات القومية للربع الثالث من عام ٢٠٢١ إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة ١٠,٢ في المائة مقارنة بالربع الثالث من العام ٢٠٢٠، نتيجة ارتفاع أسعار النفط، فيما بلغت نسبة النمو الحقيقي ٢,١ في المائة على أساس سنوي. إن هذه النتائج الإيجابية في النمو لهذه الفترة تأتي بالتزامن مع الإعلانات المستمرة عن برنامج خطة التعافي الاقتصادي والتي تهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاستدامة المالية للسنوات المقبلة.

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني - التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين، الربع الثالث ٢٠٢١، يناير ٢٠٢٢

باكستان

نظراً لانخفاض التأثيرات الأساسية وانتعاش الطلب المحلي، فإن التوقعات تشير إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج) قد انتعش ليصل إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٢١ بعد انكماش بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠. وبدعم من تدفقات التحويلات الرسمية التي بلغت مستوى قياسياً وتم الحصول عليها من خلال القنوات المصرفية الرسمية ونتيجة السياسة النقدية التيسيرية، فإن التوقعات تشير إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار الخاص خلال العام.

كما ارتفع الاستهلاك الحكومي ولكن بوتيرة أبطأ مما كان عليه في عام ٢٠٢٠ عندما تم طرح حزمة التحفيز المالي لكوفيد-١٩. في المقابل، تشير التوقعات إلى انخفاض الصادرات الصافية في عام ٢٠٢١، حيث تضاعف تقريباً نمو الواردات بالنسبة للصادرات بسبب الطلب المحلي القوي. وبالنسبة للإنتاج، وبدعم من أنشطة التصنيع القوية على نطاق واسع، من المتوقع أن ينتعش النشاط الصناعي بعد الانكماش لمدة عامين متتاليين. وبالمثل، فإن قطاع الخدمات الذي يمثل ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، قد نما، حيث تم رفع تدابير الإغلاق العامة بشكل كبير. ولكن من المتوقع أن يتباطأ نمو قطاع الزراعة، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض ما يقارب ٣٠ في المائة من إنتاج القطن نتيجة الظروف الجوية السيئة.

المصدر: تقرير البنك الدولي - باكستان، أكتوبر ٢٠٢١

استعراض العمليات (تابع)

الاستراتيجية والأهداف

وتثبت الإمكانات الهائلة المتاحة عند استخدام التكنولوجيا من أجل تعزيز الخدمات المصرفية. وقد تم تطوير هذه الخدمة كلياً داخل البنك مع التركيز على تحسين تجربة مستخدمي التطبيق.

وكجزء من عملية التحول الرقمي للبنك، يمكن للعملاء بسرعة وأمان فتح حسابات جديدة بما في ذلك حساب نثار مباشرة من هواتفهم النقالة دون الحاجة لزيارة أي فرع، حيث يجب عليهم فقط تحميل تطبيق بنك الإثمار للهاتف النقال من أي مكان وفي أي وقت. كما يمكن لعملاء بنك الإثمار أيضاً تحويل أموال الزكاة والصدقات إلكترونياً من خلال هواتفهم النقالة والأجهزة اللوحية (التابلت) والكمبيوتر المحمول وغيرها من الأجهزة الإلكترونية التي يتم توصيلها بالإنترنت في أي وقت ودون الحاجة لزيارة أي فرع.

تمكين العملاء

قام بنك الإثمار بتركيب جهاز الخدمة المصرفية الذاتية في كل من فرع مجمع السيف وفرع عراد، ليخدم للعملاء تجربة مصرفية رقمية جديدة كلياً. إن هذه التقنية الجديدة تتضمن مجموعة من المعاملات التي يمكن إنجازها إلكترونياً مثل طباعة الكشوفات للحسابات والبطاقات، طباعة الشهادات المصرفية، تحديث بيانات العميل، إعادة إصدار الرقم السري لبطاقة الخصم والإصدار الفوري لبطاقات الخصم والإنترنت. ويتضمن الفرعان أيضاً جهاز إيداع نقدي مطور حيث يمكن للعملاء إيداع لغاية ٢٠٠ ورقة نقدية في آن واحد. إن أجهزة الخدمة الذاتية الجديدة والتي تسمح بتمكين العملاء من التحكم في احتياجاتهم المصرفية، تتضمن مجموعة من أنظمة التحقق لضمان توفير الأمان والحماية عند إجراء جميع المعاملات.

الحصول على جوائز الأداء

في شهر يوليو، حصل بنك الإثمار على جائزة أفضل بنك يقدم برنامج مكافآت من ماستركارد. وتم منح هذه الجائزة السنوية المرموقة لبنك الإثمار تقديراً لنجاح وتميز برنامج مكافآت إثمار لبطاقات الائتمان والذي يركز على العملاء. وتحظى هذه الجائزة بتحقيق برنامج مكافآت إثمار أعلى معدل للنقاط المتراكمة والمستبدلة من قبل حاملي البطاقات الائتمانية وبطاقة الإنترنت للبنك. وهذا يظهر مدى الإقبال الذي يحظى به برنامج مكافآت إثمار من عملائه ويؤكد على أن جهودنا المتواصلة لتلبية توقعات العملاء، بل وحتى تجاوزها توثي نثمارها. ويعد برنامج مكافآت إثمار واحداً من البرامج الأكثر مزايا، حيث يقدم نقاطاً لحاملي بطاقات ماستركارد الائتمانية والإنترنت من بنك الإثمار عند استخدامهم لبطاقاتهم.

الخدمات المصرفية للعملاء من أصحاب الثروات

في عام ٢٠٢١، واصل البنك إدراك أهمية العملاء من أصحاب الثروات العالية، وكجزء من جهوده لتعزيز مستوى الخدمات المقدمة لهم، أطلق البنك خدمة إثمار بريميمير وخدمة إثمار برايفت، حيث تهدفان إلى تلبية احتياجات العملاء من أصحاب الثروات (HNWI) والعملاء من أصحاب الثروات العالية (UHNWI). وخلال عام ٢٠٢١، قامت إدارة

لا يزال بنك الإثمار ملتزماً بإصرار لتحقيق رؤيته الطموحة في أن يصبح أحد أبرز مصارف التجزئة الإسلامية الرائدة في المنطقة.

وبمآشياً مع هذا الالتزام، واصل البنك في عام ٢٠٢١ التركيز على تحقيق المزيد من التطور في نهجه القائم على تعزيز تجربة العملاء المصرفية الإسلامية.

وقد تضمن ذلك في عام ٢٠٢١ مواصلة الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية للبنك، إلى جانب تطوير المنتجات والخدمات وإضافة منتجات وخدمات جديدة وتطوير شبكة فروع البنك.

التحسن المستمر

خلال العام، افتتح بنك الإثمار فرعين جديدين بخدمات متكاملة يركزان على تقديم الخدمات الرقمية. إن الفرعان الجديان، أحدهما يقع في مجمع السيف والآخر في عراد، يتضمنان تقنيات حديثة ومتطورة بما في ذلك أجهزة الصراف الآلي من الجيل القادم وغيرها من الحلول والخدمات الرقمية الجديدة والمتميزة للعملاء كجهاز الخدمة الذاتية.

وفي شهر يناير، قام بنك الإثمار بإطلاق النسخة الجديدة لحساب الادخار "نثار" بتقديم ٢،٢٧١ جائزة لأصحاب حساب نثار، وهو أكبر عدد من الربحين بين البنوك في البحرين، وبلغ إجمالي قيمة الجوائز ٤،١٦٥،٠٠٠ دولار أمريكي، مما جعل حساب نثار أحد أفضل حسابات الادخار في البحرين. إن حساب نثار هو حساب ادخار قائم على الجوائز، وقد قام بنك الإثمار بإطلاقه للمساعدة في تشجيع عملائه على الادخار بأسلوب يتسم بالمسؤولية عبر تقديم جوائز نقدية ومعدلات أرباح متوقعة.

وفي شهر أبريل، قام بنك الإثمار بالتوقيع على اتفاقية مع بورصة البحرين تسمح للبنك باستخدام صكوك الإجارة التي يصدرها مصرف البحرين المركزي كأصول أساسية لاستكمال تمويلات المراجعة باستخدام طريقة مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تقدمها بورصة البحرين من خلال منصتها الإلكترونية.

قيادة التحول الرقمي

خلال عام ٢٠٢١، واصل بنك الإثمار قيادة التحول في القطاع بتنفيذ استراتيجية رقمية طويلة المدى للتحول الرقمي والتي تعتمد على تاريخ البنك الطويل في الابتكار.

وفي شهر أبريل، أعلن بنك الإثمار أن عملائه يمكنهم الحصول على جزءاً من صافي راتبهم الشهري قبل ١٥ يوماً من موعده بكل سهولة وبشكل فوري من خلال هواتفهم النقالة عبر استخدام تطبيق الهاتف النقال الخاص بالبنك. إن هذه الخدمة، والتي تم إطلاقها كجزء من استراتيجية التحول الرقمي للبنك، هي أول خدمة من نوعها في البحرين وتستخدم تكنولوجيا متطورة لتتم العملية بالكامل بطريقة إلكترونية، بدءاً من تقديم الطلب إلى عملية المراجعة والتقييم والموافقة حتى عملية إيداع الأموال. وبإلتزام بذلك، فإن هذه الخدمة توفر حلاً سريعاً جداً وفعالاً للعملاء

استعراض العمليات (تابع)

كما قام البنك أيضاً بالعمل على تطوير فريق وحدة التحصيل من خلال برنامج مصمم خصيصاً للتعامل مع ممارسات التحصيل الحديثة. وقد تم تسجيل ١٦ موظفاً في البرنامج من الذين لديهم مبادئ تقنية في التحصيل والذين لديهم أيضاً خبرات إدارية حديثة في التحصيل. وقد تم استكمال البرنامج بنتائج إيجابية أيضاً.

وفي عام ٢٠٢١، قام البنك بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية لتطوير أول برنامج تدريبي عن بعد للمعهد في مكافحة غسل الأموال ليتم تقديمه داخل مقر المعهد وخارجه. وبالإضافة إلى أساسيات مكافحة غسل الأموال، يتضمن هذا البرنامج المتخصص مواضيع عن الصيرفة الإسلامية مخصصة للبنك. وقد تم تقديم البرنامج عبر نظام إدارة التعليم الخاص ببنك الإثمار بعد أن تم تطويره من قبل البنك. وقد سهل هذا النظام الجديد حضور الموظفين لبرامج التدريب وحصول الإدارة على التقارير اللازمة.

ويواصل بنك الإثمار الاستفادة من برامج التدريب المطورة داخلياً والتي صممت مع المتخصصين من مختلف إدارات البنك وتم وضعها على نظام إدارة التعليم الخاص بالبنك. وقد تم تقديم حالياً ما مجموعه ٢٩ برنامجاً داخل البنك عن بعد عبر نظام إدارة التعليم، والذي يتضمن برامج تدريبية إلزامية في الالتزام ومفاهيم الصيرفة الإسلامية إلى جانب برامج تدريبية في أحدث وسائل استخدام التكنولوجيا. كما يسمح نظام إدارة التعليم بتسجيل الموظفين الجدد تلقائياً في برامج التدريب الإلزامية وغيرها من الدورات التدريبية الهامة.

وفي شهر أغسطس، قام بنك الإثمار بإطلاق مكتبة إلكترونية لبرامج التدريب حسب الطلب. مما يوفر للموظفين المزيد من التحكم في اختياراتهم لبرامج التدريب والأوقات حسب ما يناسبهم. إن هذه المكتبة الإلكترونية باستخدام برنامج مايكروسوفت ستريم لمقاطع الفيديو توفر مجموعة من مقاطع الفيديو لدورات تدريبية مختلفة، والتي توفر بدورها مجموعة كبيرة من خيارات التدريب للموظفين والتي يمكن الوصول إليها على الفور من أي جهاز متصل بالإنترنت.

وقد قام بنك الإثمار بتنظيم جميع البرامج التدريبية المطلوبة من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تضمنت برامج تدريبية في الأمن داخل مكان العمل ودورات مراجعة سنوية في مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين.

الاحتفال بالنجاح

في شهر نوفمبر، حصل ٢٦ موظفاً من بنك الإثمار على شهادة الدبلوم المتقدم في الصيرفة الإسلامية (ADIF) كجزء من برنامج التطوير الإداري في البنك. بالإضافة إلى ذلك، حصل ثلاثة موظفين آخرين على شهادات احترافية بما في ذلك شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA) وشهادة معهد تشارترد للأفراد والتنمية (CIPD) وشهادة الالتزام ومكافحة غسل الأموال (CAML). وقد قام بنك الإثمار بتكريمهم وتهنئتهم على سعيهم المتواصل للتطور ولجهودهم وتفانيهم. كما قام البنك طوال العام بتوزيع هدايا للموظفين احتفاءً بالذكرى السنوية لتعيينهم وتقديراً لتفانيهم في العمل.

الأعمال المصرفية الخاصة بمواصلة التركيز على توسيع قاعدة العملاء من أصحاب الثروات وأصحاب الثروات العالية من خلال مديري العلاقات الذين يقدمون خدمات شخصية شاملة ومتميزة تقوم على مستوى عالٍ من المهنية والاهتمام.

الأعمال المصرفية التجارية

واصلت مجموعة الأعمال المصرفية التجارية لبنك الإثمار تلبية الاحتياجات المصرفية للعملاء من الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وكذلك المؤسسات المالية. كما تواصل تقديم خدمات الخزينة. وفي عام ٢٠٢١، قامت مجموعة الأعمال المصرفية التجارية بمواصلة تنوع قاعدة أصولها ونجحت في التعافي من أصول متعثرة. وتماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي ومع العديد من التدابير الاحترازية للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-١٩ على القطاع المصرفي، قامت مجموعة الأعمال المصرفية التجارية بتأجيل الأقساط للعملاء من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والشركات من أجل تخفيف الضغط على تدفقاتهم النقدية. ومع ذلك، استمر التركيز في عام ٢٠٢١ على تنمية محفظة البنك للمشاريع المتوسطة والصغيرة وتعزيز العلاقات مع العملاء من المؤسسات والشركات المالية. وقد تم تنوع الأصول من خلال تمويل قطاعات التصنيع والتعليم والصحة وتجارة التجزئة والأغذية والبنية التحتية وتنمية قطاع مشاريع الإسكان الاجتماعي.

إدارة الأصول

واصل قسم إدارة الأصول في بنك الإثمار خلال عام ٢٠٢١ التركيز على الإدارة الفعالة لمحفظة الاستثمارات العقارية وتقديم خدمات إدارة الاستثمارات المتعلقة باستثمارات محفظة الشركات واستثمارات العملاء. وفي ظل تحديات البيئة مع التأثيرات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩، قام قسم إدارة الأصول بتوجيه موارده لحماية وتعزيز قيمة الاستثمارات ومضاعفة أداؤها والبحث عن فرص للتخارج منها. وتقع هذه الاستثمارات في مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. كذلك يقوم قسم إدارة الأصول بتوفير خدمات إدارة الاستثمارات الخاصة بالإثمار القابضة وشركتها التابعة أي بي كابيتال.

التدريب والتطوير

في عام ٢٠٢١، قام بنك الإثمار بالاستثمار في موظفيه من خلال مواصلة برامج التدريب والتطوير.

ففي شهر يناير، قام البنك بوضع برنامج تطوري لمديري الفروع والذي يهدف إلى رفع مستوى قدرة الإدارة وتوحيدها بين جميع الفروع للمساعدة في خلق بيئة عمل أكثر فعالية وتتميز بسرعة الاستجابة وتركز على العملاء. إن البرنامج، والذي تم تطويره خصيصاً لبنك الإثمار، بدأ في أغسطس ٢٠٢١ ومن المتوقع انتهائه في ٢٠٢٢. وقد تم تسجيل ما مجموعه ٢١ موظفاً في البرنامج وكانت نتائج البرنامج إيجابية للغاية.

استعراض العمليات (تابع)

التدريب (البحرين)

معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية

الإجمالي: ٢,٤٠٨ ساعة
من منصب مدير فأعلى: ٤٤١ ساعة
المناصب الأقل من مدير: ١,٩٦٧ ساعة

التدريب الخارجي - البحرين

الإجمالي: ٤,٨٦٤ ساعة
من منصب مدير فأعلى: ٢,٠٧٢ ساعة
المناصب الأقل من مدير: ٢,٧٩٢ ساعة

التدريب داخل البنك

الإجمالي: ٦,٧٢٨ ساعة
من منصب مدير فأعلى: ٣,٢٠٨ ساعة
المناصب الأقل من مدير: ٣,٥٢٠ ساعة

برنامج المستشار المالي / المستوى الأول

نجح موظفان اثنان في استكمال البرنامج

مكافحة غسيل الأموال - من متطلبات مصرف البحرين المركزي

المنتسبون الجدد: ٢٥ موظفاً
دورات المراجعة السنوية: ٣٠٠ موظف

نبذة عامة عن الموظفين (البحرين)

غير البحرينيين				البحرينيون			
إجمالي	مسؤول أول فأقل	مساعد ومساعد مدير	مدير فأعلى	مسؤول أول فأقل	مساعد ومساعد مدير	مدير فأعلى	
١٧٦	٠	٠	٥	٧٠	٤٩	٥٢	ذكور
١٠٦	٠	٠	١	٦١	٣٣	١١	إناث
٢٨٢	٠	٠	٦	١٣١	٨٢	٦٣	إجمالي

استعراض العمليات (تتمة)

دورنا في المجتمع

كبنك تجزئة إسلامي رائد، يدرك بنك الإثمار الدور الهام الذي يجب أن يؤديه في دعم المجتمع المحلي. إنها مسئولية نأخذها على محمل الجد والتي ساهمت في تطور وازدهار البنك على مدى أعوام.

ونتيجة لذلك، واصل بنك الإثمار خلال عام ٢٠٢١ تقديم الدعم لجمعيات خيرية محلية والمشاركة في فعاليات وطنية هامة.

وقد تضمن ذلك في عام ٢٠٢١، دعم الاتحاد البحريني لكرة القدم والذي قام بالتعاون مع المكتب الإعلامي لسمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ومركز المعلومات بتنظيم بطولة كأس جلالة الملك المعذى ودوري ناصر بن حمد الممتاز لكرة القدم ٢٠٢١. كما قام البنك أيضاً بدعم الاتحاد البحريني للغولف والذي نظم البطولة الثالثة عشر لكأس جلالة الملك حمد للغولف.

وقام بنك الإثمار أيضاً بدعم جمعية مصارف البحرين للمشاركة في الحملة الوطنية للتشجير "دُمت خضراء" برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة عاهل البلاد المعذى ورئيسة المجلس الاستشاري للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي. وقام البنك أيضاً بتقديم الدعم لرعاية تقويم بيت القرآن لعام ٢٠٢٢ والذي تم نشره في ذكرى رئيس الوزراء الراحل صاحب السمو الملكي الأمير الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة.

كما قام بنك الإثمار برعاية البرنامج التلفزيوني "يلا نطبخ مع أفنان - الموسم السادس"، من برنامج الطبخ الذي تقدمه السيدة أفنان الزباني، بالإضافة إلى رعاية كتاب باللغة العربية عن التوعية بالتنمر والذي أصدرته جمعية شعلة المحبة والسلام.

وفي عام ٢٠٢١، شارك بنك الإثمار كراعٍ ذهبي للمؤتمر السنوي السادس عشر لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) والبنك الإسلامي للتنمية والذي عقد في مملكة البحرين.

مسئوليات أكبر نحو المجتمع

إلى جانب دعم عدد من المبادرات الخيرية، فإن بنك الإثمار يفي بمسئوليته تجاه المجتمع من خلال التركيز على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

وفي شهر مارس، أعلن بنك الإثمار عن تقديم عروض تمويلية خاصة للمرحلة الثانية من مشروع فلل ديرة العيون في ديار المحرق. إن هذا التمويل مصمم خصيصاً للمستفيدين من برنامج مزايا وهو برنامج تمويل السكن الاجتماعي لمملكة البحرين والذي يهدف إلى مساعدة المواطنين الذين تنطبق عليهم المعايير لشراء أول منزل لهم. وتبلغ مساحة مشروع ديرة العيون ١,٢ مليون متر مربع ويتضمن ما مجموعه ٣٠٠٠ وحدة سكنية، بما في ذلك ٥١٥ فيلا صممت خصيصاً لبرنامج مزايا. ويربط المشروع بين المجمعات السكنية ذات التصميم الجميل، مما يسمح للسكان الوصول السريع والسهل إلى مجموعة من التسهيلات المتنوعة شاملة المرافق العامة والمحال التجارية العالمية، بالإضافة إلى المدارس والمناطق الخارجية الواسعة.

وفي شهر أبريل، أعلن بنك الإثمار عن بدء التعاون مع صندوق الزكاة والصدقات التابع لوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في البحرين لتنظيم وتسهيل عملية دفع الزكاة، والاستقطاع الشهري للصدقات. ويأتي هذا التعاون ليسهل على عملاء البنك دفع الزكاة والصدقات مباشرة إلى صندوق الزكاة والصدقات، وتتم عملية تحويل الأموال من خلال أمر تحويل منتظم أو الخصم المباشر أو تحويل الأموال عبر التطبيقات الإلكترونية، ضمن مشروع الاستقطاع الشهري. إن صندوق الزكاة والصدقات هو الجهة المعتمدة الرسمية في مملكة البحرين لصرف وتحصيل الزكاة والصدقات في وجوهها المقررة شرعاً، ويهدف إلى زيادة درجة الوعي بضرورة الزكاة وبيان أحكامها ومصارفها، بالإضافة إلى تنمية مصادر الزكاة والصدقات، وتطوير آليات جمع وصرف الزكاة، علاوة على سد حاجة الفقراء والمعوزين من الأسر المستحقة للزكاة، وبإمكان الأفراد الاطلاع على جميع المشاريع التي دشنها الصندوق عبر الموقع الإلكتروني www.zakafund.bh، والمشاركة في إبداء المقترحات والآراء التي تخدم مسيرة الصندوق في تحقيق أهدافه وتطوير مشاريعه التي تصب في خدمة المجتمع. إن بنك الإثمار هو أول بنك في البحرين يسهل ويوفر عملية دفع وتحويل أموال الزكاة والصدقات لعملائه عبر مشروع الاستقطاع الشهري.

وفي شهر مايو، أعلن بنك الإثمار عن شراكته الاستراتيجية مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) برعاية قاعة دراسية في مبنى المعهد الجديد. وتؤكد هذه الشراكة على التزام بنك الإثمار بدعم التدريب والتطوير في قطاع الخدمات المصرفية والمالية في البحرين. ويعد المبنى الجديد للمعهد واحداً من أبرز المشاريع المطورة في مملكة البحرين ويمثل إنجازاً هاماً في تدريب وتطوير القوى العاملة، خاصة في قطاع الخدمات المالية دعماً للاقتصاد الوطني.

وفي وقت لاحق من شهر مايو، أعلن بنك الإثمار عن تقديم عروض تمويلية خاصة لمشروع فلل دانات البركة الواقع بمنطقة جنوسان في البديع. إن هذا التمويل مصمم خصيصاً للمستفيدين من برنامج مزايا وهو برنامج تمويل السكن الاجتماعي لمملكة البحرين والذي يهدف إلى مساعدة المواطنين الذين تنطبق عليهم المعايير لشراء أول منزل لهم. ويضم مشروع دانات البركة ٢١١ فيلا جديدة ذات أربع تصاميم عصرية مختلفة، وتتألف كل فيلا من طابقين مع أربع غرف نوم وصالة واسعة ومطبخ وغرفة لعمالة المنزل وموقف يتسع لسيارتين. إن هذا المشروع، والذي تبلغ مساحته الإجمالية ٧٣,٥١٤ متر مربع، قد تم إنشائه بالتعاون مع بنك الإسكان وشركة دانات البركة خصيصاً للمستفيدين من برنامج مزايا.

وقد كان لتحقيق بنك الإثمار نسبة بحرنة مرتفعة، والتي بلغت تقريباً ٩٨ في المائة في عام ٢٠٢١، دور هام في المساهمة بشكل مباشر في دعم المجتمع المحلي. كما يدعم بنك الإثمار مبادئ التكافؤ والمساواة بين الجنسين، إذ يضم سيدتين ضمن أعضاء مجلس الإدارة وعدداً من السيدات ضمن فريق الإدارة. ويضم فريقه أكثر من ١٠٠ سيدة في مختلف الدرجات الوظيفية، بداية من التعامل المباشر مع الجمهور وحتى المناصب التنفيذية.

الاستعراض المالي

الأداء المالي

سجل البنك صافي خسارة خاصة بالمساهمين بلغت ٠,٥١ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، مقابل صافي خسارة بلغت ١٥,٢٩ مليون دينار بحريني سجلت في عام ٢٠٢٠.

وكان إجمالي صافي الربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ قد بلغ ٥,١٦ ملايين دينار بحريني مقارنة بصافي خسارة بلغت ١٠,٩٧ مليون دينار بحريني سجل في عام ٢٠٢٠. وقد ظل الدخل التشغيلي مستقرًا عند ٨٧,٨١ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقابل ٨٧,٠٢ مليون دينار بحريني سجل في عام ٢٠٢٠.

كما ارتفع الدخل من محفظة الحسابات الاستثمارية المطلقة بنسبة ٢٤ في المائة، ليصل إلى ١١٣,٥٠ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقابل ٩١,٦٠ مليون دينار بحريني لعام ٢٠٢٠.

الوضع المالي

بلغ إجمالي الأصول ٣,٣٣ مليارات دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، أي ارتفع بنسبة ٧,٥ في المائة، مقابل ٣,٠٩ مليارات دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

كما سجل البنك زيادة مطردة في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة ١١ في المائة لتصل إلى ١,٤٢ مليار دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، مقابل ١,٢٨ مليار دينار بحريني في عام ٢٠٢٠، وأيضاً زيادة في الحسابات الجارية للعملاء بنسبة ١٠ في المائة لتصل إلى ٧٢٦,٩٨ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقابل ٦٦١,٧٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٢٠.

وقد بلغ إجمالي حقوق الملكية ٤٣,٧٣ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أي انخفض بنسبة ١٢ في المائة مقابل ٤٩,٨٣ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي نتيجة خسارة التعديل المتعلقة بتأجيل أقساط العملاء والتي أثرت مباشرة على حقوق الملكية.

الشركات الرئيسية التابعة
أعضاء مجلس الإدارة
هيئة الرقابة الشرعية
الإدارة التنفيذية



الشركات الرئيسية التابعة

بنك فيصل المحدود

يُمثّل بنك فيصل المحدود أحد أبرز مصارف التجزئة في باكستان وأسرعها نمواً. ويزاول البنك أعماله، بما في ذلك كياناته السابقة، منذ ثلاثة عقود، وأسهمه مدرجة في سوق الأوراق المالية في باكستان.

ويعمل بنك فيصل المحدود بشكل رئيسي في الأنشطة المصرفية للشركات والأفراد والأنشطة المصرفية التجارية، كما يسعى باستمرار إلى تقديم خدمات عالية الجودة تلبي كافة الاحتياجات المالية لعملائه. كذلك تم تحويل فروعهم إلى مراكز متطورة لبيع المنتجات المتعددة، والتي تتيح للعملاء مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتنوعة. كما يركّز البنك بشكل كبير على تحقيق التكافؤ والتأزر بين وحدات أعماله المختلفة ليضمن لعملائه أعلى مستوى من القيمة وأفضل الحلول الشاملة. ويمتلك بنك الإثمار ٦٦,٥٧ في المائة من بنك فيصل المحدود.

ولدى بنك فيصل المحدود أكثر من ٦٠٦ فرعاً موزعين على ١٣٠ مدينة في جميع أنحاء باكستان. ولدى البنك عملاء من كبرى الشركات والمؤسسات التجارية والشركات المتوسطة والصغيرة والأفراد. ويعمل بنك فيصل المحدود على زيادة انتشار شبكة فروعهم لتسهيل وصول العملاء إليه ولتوفير الخدمات المصرفية للعملاء أينما كانوا. كما يعمل البنك أيضاً على تعزيز أنظمة التكنولوجيا لديه لخدمة العملاء وخفض تكلفة الأعمال. وقد قام بنك فيصل المحدود بإطلاق بطاقة إلكترونية تسمح للعملاء بالشراء عبر الإنترنت من جميع أنحاء العالم وبشكل آمن.

ومع الزيادة الملحوظة في محفظة التمويل الإسلامي والودائع ومحفظة الحسابات الاستثمارية، فمن المتوقع أن يحافظ البنك على مسار نموه.

وكان إجمالي الموجودات وإجمالي حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ قد بلغا ٨٥٥ مليار روبية باكستانية (ما يعادل ١,٨ مليار دينار بحريني) و٦٠ مليار روبية باكستانية (ما يعادل ١٢٩ مليون دينار بحريني) على التوالي.

صندوق دلمونيا للتطوير ١

صندوق دلمونيا للتطوير ١ (الصندوق) هو شراكة محدودة معفاة أنشأ وسُجل بموجب قانون جزر كايمان. إن الشريك العام في هذه الشراكة هو شركة إثمار - دلمونيا العامة للشركاء المحدودة. وقد تم إنشاء الصندوق لشراء ٦٥٠ ألف متر مربع من الأراضي داخل مشروع الجزيرة الصحية - مشروع دلمونيا في البحرين، لتطوير البنية التحتية وبيع هذه الأراضي مجزئة.

وكان إجمالي الموجودات وإجمالي حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ قد بلغا ٧٤ مليون دينار بحريني و٦٣ مليون دينار بحريني على التوالي.

ويمتلك بنك الإثمار ٩٢ في المائة من صندوق دلمونيا للتطوير ١.

مجلس الإدارة

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل

رئيس مجلس الإدارة، غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

لدى صاحب السمو الملكي الأمير عمرو خبرة عملية تروى على ٣٠ عاماً تشمل مجالات متنوعة من الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية والإدارة التنفيذية والهندسة المعمارية والهندسة.

وهو رئيس مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست ورئيس مجلس إدارة الإثمار القابضة وبنك فيصل الإسلامي (السودان) وبنك فيصل الإسلامي المصري (مصر) وشركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول جى. إس. سي. (مقفلة). بالإضافة إلى ذلك، فإن صاحب السمو الملكي الأمير عمرو هو أيضاً مؤسس وعضو مجلس إدارة شركة البحر الأحمر للاستشارات والتصاميم (جدة) ورئيس مجلس إدارة شركة الدليل لتنظيم المعلومات (التي يوجد مقرها في جدة ولها شركات شقيقة في كل من تونس والسودان وباكستان). وهو أيضاً زميل في الجمعية السعودية للبناء وتطوير المدن ونظافة البيئة وعضو في الهيئة السعودية للمهندسين. ويحمل صاحب السمو الملكي الأمير عمرو شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

تونكو يعقوب خيرا

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

إن الأمير يعقوب وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة، حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والمحاسبة مع مرتبة الشرف من جامعة سيتي بلندن. كما أنه عضو زميل بالمعهد القانوني للمحاسبين في إنجلترا وويلز. وهو محاسب بالتدريب وعضو زميل بالمعهد القانوني للمحاسبين في إنجلترا وويلز وعضو في المعهد الماليزي للمحاسبين وهو حاصل على شهادة مخطط مالي معتمد (CFP) وعضو في جمعية التخطيط المالي الماليزية (FPAM).

وقد بدأ الأمير يعقوب حياته المهنية كمدقق في برايس ووتر هاوس بالمملكة المتحدة وكوالالمبور (من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧). وبعدها انضم إلى شركة آلتيس للتأمين بيهاد الماليزية، والتي أصبحت تحت قيادته شركة رائدة ومملوكة محلياً في التأمين على الحياة وأنواع التأمينات الأخرى في ماليزيا. وبعدها أسس الأمير يعقوب شركة MAA بيهاد للتكافل، والتي أصبحت مؤسسة رائدة في التأمين الإسلامي العائلي والعام في ماليزيا.

وحالياً، يشغل الأمير يعقوب منصب رئيس مجلس إدارة تنفيذي في عدد من الشركات الماليزية المدرجة في أسواق المال، ومجموعة MAA بيهاد، ومجموعة ميلوير الصناعية بيهاد، وشركة ماكرون ستيل بيهاد. كما أنه عضو مجلس إدارة في شركة خيرا ليفاسي بيهاد وشركة ياباسان خيرا بيهاد وشركة ميلوير إيكويتيز (Sdn Bhd) وغيرها من

الشركات الخاصة. ولديه أيضاً عضوية في مجلس إدارة كل من شركة آنتيك للكيماويات المحدودة (وهي مدرجة في سوق الأوراق المالية في أستراليا) وشركة توربا بيهاد (وهي مدرجة في سوق الأوراق المالية في ماليزيا) ومجموعة كي إن إم بيهاد (وهي مدرجة في سوق الأوراق المالية في ماليزيا).

إن الأمير يعقوب هو مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة بوديماس الخيرية (بوديماس) ومؤسسة MAA مديكير الخيرية (MAA مديكير). وتعد مؤسسة بوديماس مؤسسة خيرية غير حكومية، تأسست عام ١٩٩٨ وهي تقدم المساعدات المالية للأيتام والأطفال الفقراء في ماليزيا. أما مؤسسة MAA مديكير فهي مؤسسة خيرية غير حكومية، تأسست عام ١٩٩٤ وتقدم الدعم وعلاجات غسيل الكلى في جميع أنحاء البلاد لمرضى الكلى من الفقراء والمحتاجين، كما تدير أيضاً مركزاً لتشخيص أمراض القلب للمرضى المحتاجين في ماليزيا.

عبد الحميد محمد أبو موسى

عضو تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

يمتلك السيد أبو موسى خبرة عملية تزيد على ٥٠ عاماً في القطاع المصرفي والمالي، وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة.

يشغل السيد أبو موسى حالياً منصب محافظ بنك فيصل الإسلامي بجمهورية مصر العربية، والذي انضم إليه في العام ١٩٧٩. وقبلها كان يعمل لدى البنك المركزي المصري لمدة ١٧ عاماً. وهو أيضاً رئيس مجلس الأعمال المصري - السعودي وهو عضو في الجمعية العامة لشركة مصر القابضة للتأمين (مصر).

كما أن السيد أبو موسى عضواً في مجلس إدارة كل من بنك فيصل الإسلامي في السودان وممتلكات للتأمين في مصر وأبوظبي للاستثمار والتطوير في مصر وشركة ميدور للكهرباء "ميداليك" - مصر وصندوق الأوقاف للاستثمار العقاري - البنك الإسلامي للتنمية - جدة. وهو نائب رئيس مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. إن السيد أبو موسى هو أيضاً عضو في اللجنة الاستشارية لصندوق أرميلا، إيطاليا وعضو في اللجنة الاستشارية لصندوق أنستازيا، إيطاليا. وهو عضو مجلس إدارة في جامعة عين شمس والمجلس المصري الأوروبي.

ويحمل السيد أبو موسى درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة في جامعة القاهرة بمصر وشهادة الدبلوم في المالية من جامعة القاهرة. وحصل على الدبلوم في الاقتصاد المصري من جامعة لويجي بوكوني في إيطاليا.

مجلس الإدارة (تابع)

الشيخ زامل عبد الله الزامل

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

الشيخ زامل عبد الله الزامل رجل أعمال معروف في المملكة العربية السعودية وفي دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ولديه سنوات من الخبرة في إدارة الأنشطة التجارية في قطاعات مختلفة. وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة. كما أنه أيضاً النائب التنفيذي لرئيس مجموعة الزامل القابضة ورئيس مجلس إدارة شركة الزامل للخدمات البحرية وشركة الزامل للصيانة والتشغيل المحدودة. وهو يمثل العديد من المؤسسات مثل غرفة التجارة والشركات الصناعية والبنوك وذلك بصفته عضو مجلس إدارة.

وقد تلقى الشيخ الزامل دراسته العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يحمل شهادة البكالوريوس في هندسة البترول من جامعة جنوب كاليفورنيا وشهادة الماجستير في التخصص نفسه من جامعة ويست فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

محمد عبد الرحمن بوجيري

عضو تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

لدى السيد محمد بوجيري خبرة تزيد على ٥١ عاماً في المحاسبة والأعمال المصرفية التجارية والخارجية. وقد كان السيد بوجيري رئيساً تنفيذياً في بنك الإثمار من يوليو ٢٠١٠ حتى أغسطس ٢٠١٣، وهو عضو في مجلس إدارة البنك منذ مارس ٢٠١٠، كما أنه عضو مجلس إدارة في كل من الإثمار القابضة وأي بي كابيتال. ويشغل السيد بوجيري منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة دار المال الإسلامي ترست. وسابقاً، شغل منصب المدير العام للمكاتب الخاصة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود في المملكة العربية السعودية ومنصب نائب الرئيس التنفيذي لمصرف البحرين الشامل.

كما أن السيد بوجيري هو رئيس مجلس إدارة في كل من إم إف إيه آي (جيرسي) المحدودة، وشركة فيصل فايننس ماروك إس. إيه، ومكتب فيصل الخاص، وشركة دار المال الإسلامي للخدمات الإدارية، وشركة الإثمار للتطوير، وشركة نسيج (الرباط).

والسيد بوجيري هو أيضاً عضو مجلس إدارة الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (جزر الباهاما) المحدودة وشركة فيصل باهاما المحدودة وشركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول جي.إس.سي مقفلة، ودار المال الإسلامي إن في، وفيصل فايننس لوكسمبرغ وشامل فايننس لوكسمبرغ.

وقد درس السيد بوجيري المحاسبة والرياضيات والاقتصاد في جامعة بوليتكنك الخليج بالبحرين.

عبد الإله إبراهيم القاسمي

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

يمتلك السيد القاسمي خبرة تزيد على ٣٤ عاماً في الأعمال الإدارية المتنوعة. وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة وشركة أي بي كابيتال.

وقد شغل السيد القاسمي سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لصندوق العمل "تمكين"، حيث استقال من هذا المنصب في مايو ٢٠١٠، وكان نائب الرئيس التنفيذي لمشروع صندوق العمل في مجلس التنمية الاقتصادية والوكيل المساعد لشؤون التدريب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومدير قسم الهندسة والصيانة في وزارة الصحة. وقد شغل أيضاً منصب رئيس لجنة إطار المؤهلات البحرينية واللجنة التنظيمية لمعرض المهن، وقد كان عضواً في جمعية المهندسين البحرينية وجمعية حماية المستهلك البحرينية.

إن السيد القاسمي حالياً هو عضو في مجلس إدارة مجموعة سوليدرتي القابضة وشركة نسيج وبنك فيصل المحدود (باكستان) وشركة الجزيرة للتكافل (المملكة العربية السعودية). ويحمل السيد القاسمي شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من كلية كوين ماري، جامعة لندن في المملكة المتحدة وشهادة الماجستير في تخطيط المرافق الصحية من جامعة نورث لندن بالمملكة المتحدة وحاصل كذلك على الدبلوم في إدارة الرعاية الصحية من الكلية الملكية الأيرلندية للجراحين في البحرين.

مجلس الإدارة (تابع)

الدكتورة أماني خالد بورسلي

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابها في ١٨ أبريل ٢٠١٩

تمتلك الدكتورة بورسلي، التي شغلت سابقاً منصب وزير التجارة ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية في الكويت، أكثر من ٣٢ عاماً من الخبرة في مجال الاستشارات والتدريب والقطاع المصرفي. وتشغل الدكتورة بورسلي منصب رئيس مجلس إدارة شركة أي بي كابيتال وهي عضو مجلس إدارة في كل من الإثمار القابضة وبنك فيصل الإسلامي المصري.

وتعمل الدكتورة بورسلي حالياً بروفيسور ورئيس قسم التمويل بجامعة الكويت في كلية العلوم الإدارية ولها العديد من الأبحاث والتقارير المنشورة في مجال أنظمة أسواق المال والحوكمة المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي.

كما أن الدكتورة بورسلي هي عضو في مجلس أمناء جمعية الشفافية الكويتية لجائزة مكافحة الفساد للقطاع العام بدولة الكويت، وقد حصلت الدكتورة عام ٢٠١٨ على جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي المقدمة من بنك الكويت المركزي كما حصلت سابقاً على جائزة الشرق الأوسط للتميز في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد لمساهمتها في تطوير نظام أسواق المال وقوانينه في دولة الكويت. وهي مؤسس جائزة التميز في الحوكمة ورئيس المنتدى الاقتصادي الذي يعقد سنوياً في الكويت.

وقبل تقلدها المناصب الوزارية، كانت الدكتورة بورسلي رئيس مجلس إدارة ومؤسس شركة كابيتال ستاندرز للتصنيف الائتماني، أول وكالة مستقلة للتصنيف الائتماني في الكويت وذلك من العام ٢٠٠٩ إلى العام ٢٠١١، وقد كانت أيضاً عضو مجلس إدارة بنك برقان في الكويت من العام ٢٠١٠ إلى العام ٢٠١١، كما ترأست مشروع هيئة أسواق المال من العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠٠٧. والدكتورة بورسلي، التي لها العديد من المقالات في الكتب والمجلات العلمية المتخصصة، بدأت العمل في القطاع المصرفي ببنك الكويت الوطني في العام ١٩٨٧ وفي مجال التدريس بجامعة الكويت في العام ١٩٨٨.

وتحمل الدكتورة بورسلي شهادة البكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة الكويت، وشهادة ماجستير الأعمال المصرفية من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الدكتوراه في التمويل من جامعة جنوب إلينوي في كاربوندل بالولايات المتحدة الأمريكية.

الشيخ محمد عبد الله عبد الكريم الخريجي

عضو غير تنفيذي

تم انتخابه في ١٨ أبريل ٢٠١٩

لدى الشيخ الخريجي خبرة عملية تزيد على ٤٢ عاماً في الأعمال المصرفية والإدارية المتنوعة.

وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة. ويشغل الشيخ الخريجي حالياً رئاسة مجالس إدارات العديد من الشركات في المملكة العربية السعودية منها شركة مجموعة الخريجي القابضة وشركة هل الدولية وشركة إس. إيه الخريجي العقارية المحدودة. وهو نائب رئيس مجلس إدارة شركة أسمنت ينبع (المملكة العربية السعودية) ومجلس إدارة شركة ورلدكير العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية). وهو عضو مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي المصري. وقد كان الشيخ الخريجي في السابق رئيس مجلس إدارة بنك فيصل للاستثمار (البحرين).

ويحمل الشيخ الخريجي شهادة ليسانس حقوق من جامعة القاهرة في مصر، وهو حاصل على شهادة الدبلوم في إدارة التغيير من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وشهادة الدبلوم في إدارة التسويق من المعهد العالمي للتسويق كمبرج بالولايات المتحدة الأمريكية.

مجلس الإدارة (تتمة)

إلهام إبراهيم عبد الله حسن

عضو مستقل غير تنفيذي

تم انتخابها في ١٨ أبريل ٢٠١٩

إن السيدة حسن، والتي لديها أكثر من ٢٠ عاماً من الخبرة المتنوعة في مجال الخدمات التمويلية، هي عضو مجلس إدارة في كل من الإثمار القابضة وأي بي كابيتال، وهي رئيسة مجلس إدارة مركز تاهيل للرعاية الصحية ومستشار لاستراتيجية الأعمال والشركة، بالإضافة إلى عضويتها في مجلس إدارة كل من ممتلكات ومجموعة سوليدرتي القابضة - البحرين وشركة بي إن بي باريبا للاستثمار - المملكة العربية السعودية. وهي سيدة أعمال رائدة في مملكة البحرين، حيث كانت أول سيدة تتولى منصب شريك في برايس ووتر هاوس كوبرز في منطقة الشرق الأوسط. وقد تم التصويت لها كواحدة من أكثر السيدات تأثيراً في الشرق الأوسط من مجلة فوربس وحصلت على جائزة يوروموني لخدمات الضمان الإسلامي الاستشارية.

وقد كانت السيدة حسن سابقاً عضو مجلس إدارة في كل من مجلس التنمية الاقتصادية البحرين وتمكين وبنك البحرين والكويت وشركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) وجامعة البحرين وكل من لجنة تمكين المرأة اقتصادياً في المجلس الأعلى للمرأة ولجنة التخطيط والمتابعة في جمعية سيدات الأعمال البحرينية. كما شغلت السيدة حسن منصب الشريك المسئول عن البحرين في برايس ووتر هاوس كوبرز حتى يونيو ٢٠١٠ وكانت مدير الخدمات المالية في برايس ووتر هاوس كوبرز بالشرق الأوسط حتى يونيو ٢٠٠٧. وقد عملت السيدة حسن مع المؤسسات الإسلامية بصورة رئيسية منذ أن التحقت ببرائيس ووتر هاوس كوبرز في بداية الثمانينات.

إن السيدة حسن حصلت على مؤهل محاسب قانوني معتمد في عام ١٩٨٦ وهي عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين.

عمر عبيد علي

عضو غير تنفيذي

تم انتخابه في ٢٠ يونيو ٢٠١٩

يتمتع السيد علي بخبرة تزيد على ٥٠ عاماً في القطاع المالي والإدارة العامة للتطوير وكذلك في القطاع التجاري والخدمات المصرفية الاستثمارية في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. وهو عضو مجلس إدارة في الإثمار القابضة وعضو في مجلس المشرفين في دار المال الإسلامي ترست ورئيس مجلس إدارة في شركة الخليج للاستثمار الإسلامي (باهاماز) المحدودة.

إن السيد علي هو مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة كوادرون للاستثمارات المحدودة (السودان) وشركة الاستثمارات العقارية المتكاملة (المملكة المتحدة وتزانيا). وفي السابق، عمل السيد علي في دار المال الإسلامي ترست حيث كان الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للعمليات من العام ١٩٨٦ إلى ١٩٩٩، وقبل ذلك كان نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية ونائب الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي من العام ١٩٨٣ إلى ١٩٨٦.

وقبلها كان السيد علي مدير الشؤون المالية والمدير المالي في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (السودان). كما عمل في البنك الأفريقي للتنمية لمدة عشر سنوات وكان آخر منصب تقلده هناك هو المدير المالي للبنك. وعمل أيضاً في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والهيئة العربية للاستثمار والزراعة حيث شغل أيضاً منصب المدير المالي. وقد عمل في هاتين المؤسستين لمدة ٧ سنوات.

إن السيد علي هو محاسب معتمد من كلية التجارة بجامعة ليدز في المملكة المتحدة وهو زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين.

هيئة الرقابة الشرعية

سماحة الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع

رئيس الهيئة

تم تعيينه في ٢٥ مارس ٢٠١٩

يعد الشيخ المنيع أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتمدين والمعتمد برأيهم.

وهو رئيس هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وأي بي كابيتال.

كما أنه عضو هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية ومستشار بالديوان الملكي. وهو أيضاً عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ورئيس وعضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

إن الشيخ المنيع، وهو خبير في مجمع الفقه الإسلامي، حاصل على درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء في المملكة العربية السعودية، وألف عدة كتب منها "التقود الورقية: الحقيقة والتاريخ والواقع"، و"بحوث اقتصادية" و"نافذة على المجتمع" وغيرها.

فضيلة الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي

عضو

تم تعيينه في ٢٥ مارس ٢٠١٩

يُعدّ الشيخ يعقوبي أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتمدين والمعتمد برأيهم، كما أنه رجل أعمال ناجح من مملكة البحرين.

وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وأي بي كابيتال.

كما أنه عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وهو أيضاً عضو الهيئة الاستشارية الشرعية بمصرف البحرين المركزي، ويتولى الشيخ يعقوبي رئاسة أو عضوية هيئات الرقابة الشرعية في العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والصناديق الاستثمارية والبنوك الدولية في دول الخليج العربي والوطن العربي والعالم.

وفي العام ٢٠٠٧، منح حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الشيخ يعقوبي وسام الكفاءة تقديراً لخدماته داخل مملكة البحرين وخارجها. كما حصل الشيخ يعقوبي أيضاً على جائزة الابتكار في الرقابة الشرعية من مجلة يوروموني، فضلاً عن جائزة الأعمال المصرفية الإسلامية الماليزية، وغيرها من الجوائز.

ويحمل الشيخ يعقوبي العديد من الشهادات الأكاديمية والتقديرية والشهادات الفخرية، وله عدد كبير من المؤلفات والتحقيقات المطبوعة.

فضيلة الشيخ محسن آل عصفور

عضو

تم تعيينه في ٢٥ مارس ٢٠١٩

يعدّ الشيخ آل عصفور أحد أبرز علماء الشريعة الإسلامية المعتمدين والمعتمد برأيهم في مملكة البحرين.

وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وأي بي كابيتال.

وبالإضافة إلى عضويته في هيئة الرقابة الشرعية التابعة لبنك الإثمار، فهو أيضاً عضو الهيئة الاستشارية الشرعية بمصرف البحرين المركزي والعديد من هيئات الرقابة الشرعية في مملكة البحرين وخارجها.

إن الشيخ آل عصفور هو عضو في تطوير المناهج الدراسية في المعهد الديني الجعفري، وهو أيضاً عضو في هيئة الرقابة الشرعية للوكالة الدولية لتصنيف الإسلامي التابعة للبنك الإسلامي للتنمية. وهو خريج الحوزة الإسلامية في مدينة قم في إيران. وقد أُلّف أكثر من ٦٠ كتاباً عن الشريعة الإسلامية.

فضيلة الشيخ أسامة محمد سعد بحر

عضو

تم تعيينه في ٢٥ مارس ٢٠١٩

يُعدّ الشيخ بحر أحد علماء الشريعة الإسلامية المعتمدين والمعتمد برأيهم من مملكة البحرين.

وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية في كل من الإثمار القابضة وبنك الإثمار وأي بي كابيتال.

وهو حالياً عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك الطاقة الأول (البحرين)، كما يتولى عضوية العديد من هيئات الرقابة الشرعية بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والصناديق والمحافظ الاستثمارية في البحرين وخارجها.

ويحمل الشيخ بحر درجة الماجستير من جامعة الإمام الأوزاعي في لبنان، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الأمير عبد القادر الجزائري في الدراسات الإسلامية في الجزائر.

وللشيخ بحر العديد من المؤلفات المطبوعة في مجال البنوك الإسلامية وشؤون المجتمع، كما أن له العديد من اللقاءات والمشاركات الإذاعية والمقالات الصحفية.

الإدارة التنفيذية

أحمد عبد الرحيم الرئيس التنفيذي

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة غلامورغان، ويلز، المملكة المتحدة (١٩٩٩).
- زميل في معهد المحاسبين الماليين، لندن، المملكة المتحدة والمعهد العام للمحاسبين، أستراليا (٢٠١٤).
- شهادة دبلوم الإدارة التنفيذية، جامعة البحرين (١٩٩٢).
- شهادة الدبلوم المتقدم في الصيرفة، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (١٩٨٨).
- ٤٤ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٦.

عبد الحكيم خليل المطوع نائب الرئيس التنفيذي

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة البحرين (١٩٩١).
- درجة الدبلوم العالي في الإدارة، جامعة البحرين (١٩٩٠).
- بكالوريوس في الهندسة من جامعة تكساس في أوستن، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨١).
- ٤٠ عاماً من الخبرة، من ضمنها ١٩ عاماً في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٢.

عبد الله عبد العزيز طالب مدير عام، مجموعة الأعمال المصرفية التجارية

- بكالوريوس في الصيرفة والتمويل من جامعة المملكة (٢٠٠٩).
- دبلوم متقدم في الصيرفة الإسلامية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (٢٠٠٥).
- ٢٢ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٤.

محمد حسن جناحي

مدير عام، مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد

- دبلوم متقدم في الصيرفة والمالية من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (١٩٩٨).
- ٢٧ عاماً من الخبرة في مجال الأعمال المصرفية.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٢.

يوسف عبد الله الخان

مدير عام، تقنية المعلومات والعمليات المصرفية

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أما الدولية في البحرين (٢٠٠٥).
- بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة البحرين (١٩٨٩).
- ٣٣ عاماً من الخبرة العملية.
- انضم إلى المجموعة عام ١٩٨٩.

ميسان فيصل المستطفي

مساعد المدير العام، رئيس إدارة الأصول

- بكالوريوس في الهندسة الصناعية، جامعة ولاية كنساس، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٧).
- برنامج ممثل الاستثمار (المستوى ٧)، البحرين (٢٠٠٠).
- ٢٢ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠١٩.

ثاقب محمود مصطفى

مساعد المدير العام، رئيس الشؤون المالية، رئيس الرقابة المالية

- مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) (٢٠١٩).
- الشهادة الدولية في المخاطر والأنظمة المصرفية (ICBRR)، (٢٠١١).
- عضو زميل في المعهد القانوني للمحاسبين في إنجلترا وويلز (ICAEW)، (٢٠١٠).
- عضو زميل في الجمعية القانونية للمحاسبين المعتمدين (ACCA)، (٢٠٠٢).
- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد (CIPA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (٢٠٠٩).
- بكالوريوس في التجارة من جامعة كراتشي في باكستان (١٩٩٩).
- ٢٢ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي والمالي.
- انضم إلى المجموعة عام ٢٠٠٧.

الحوكمة المؤسسية



الحوكمة المؤسسية

نظرة عامة على السياسات والضوابط

يلتزم بنك الإثمار بمتطلبات فصلي "الضوابط الرقابية عالية المستوى" و"الإفصاحات العامة" من مجلد التوجيهات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، بالإضافة إلى ميثاق الحوكمة المؤسسية الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإثمار، وقانون الشركات التجارية البحريني، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية.

ويتمثل سياسة الحوكمة المؤسسية لبنك الإثمار دليلاً إرشادياً للتعامل مع مجموعات أصحاب المصلحة.

ومن خلال إدراك الدور الأساسي القيادي نحو المساهمين، فإن سياسة بنك الإثمار تقوم على معاملة المساهمين بشكل يتفق مع القوانين المنظمة والقواعد الإرشادية والرقابية. والهدف الأول لبنك الإثمار هو ضمان تحقيق نمو مستدام مع الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر الحالية والمستقبلية وبذلك يتم تحقيق أقصى قيمة للمساهمين على الأمد البعيد. ويلتزم البنك بمبادئ وأحكام الشريعة وذلك من خلال الموازنة بين مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة.

يلتزم بنك الإثمار بسياسة عمل تتميز بالشفافية وتقوم على الأمانة والعدالة والنزاهة. وقد تم وضع العديد من السياسات المكتوبة مثل ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي ومكافحة غسيل الأموال وسياسة إطلاق التحذيرات من أجل ضمان الالتزام الصارم من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والموظفين من جميع المستويات. ويتم توزيع هذه السياسات كقواعد إرشادية عن طريق مختلف قنوات الاتصال الداخلي.

ويتجلى التزام مجلس الإدارة بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة المؤسسية من خلال تبنيّه للعديد من المبادئ المتعلقة بهذا الأمر مثل النزاهة والشفافية والاستقلالية والمساءلة الإدارية وتحمل المسؤولية والإنصاف ومبادئ الشريعة الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية.

وإلى جانب ذلك يتم تصميم سياسات الحوكمة المؤسسية على نحو من شأنه أن يضع أساساً صلباً للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في سبيل إدارة البنك وتشجيع اتخاذ قرارات أخلاقية تتحلّى بالمسؤولية وضمن النزاهة في إعداد التقارير المالية وإصدار تقارير الإفصاح في التوقيت المناسب وحفظ حقوق المساهمين، وتحديد وإدارة المخاطر، وتشجيع الأداء المتميز والمكافأة بإنصاف ومسؤولية والإقرار بالمصلحة المشروعة لأصحاب المصلحة.

وعلاوة على ذلك، يضمن ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي، الملزم لجميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، أهمية إضافية على التطبيق العملي للسياسات المقررة.

مبدأ "الالتزام أو التفسير"

إن اشتراطات مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي والواردة في فصل الضوابط الرقابية عالية المستوى تنصّ على وجوب التزام البنك بالقواعد والإرشادات الخاصة بهذه الضوابط الرقابية عالية المستوى، أو تفسير أسباب عدم التزامه في التقرير السنوي. وفي إطار التزامه بأحكام مصرف البحرين المركزي، يودّ البنك توضيح التالي: رئيس مجلس الإدارة هو عضو غير تنفيذي ولكنه ليس عضواً مستقلاً، كما حدّد مصرف البحرين المركزي، وذلك لأنه رئيس مجلس المشرفين لدار المال الإسلامي ترست والتي تعتبر الجهة المسيطرة على البنك.

إن بنك فيصل المحدود وهو شركة تابعة لبنك الإثمار، يتبع الإرشادات المحلية الخاصة بدولة باكستان، والتي يمكن أن تكون في بعض الجوانب مختلفة عن أحكام مصرف البحرين المركزي، ويتضمن ذلك متطلبات الحوكمة الشرعية المطبقة على المصارف في البحرين.

تطورات الأطر والأحكام التنظيمية

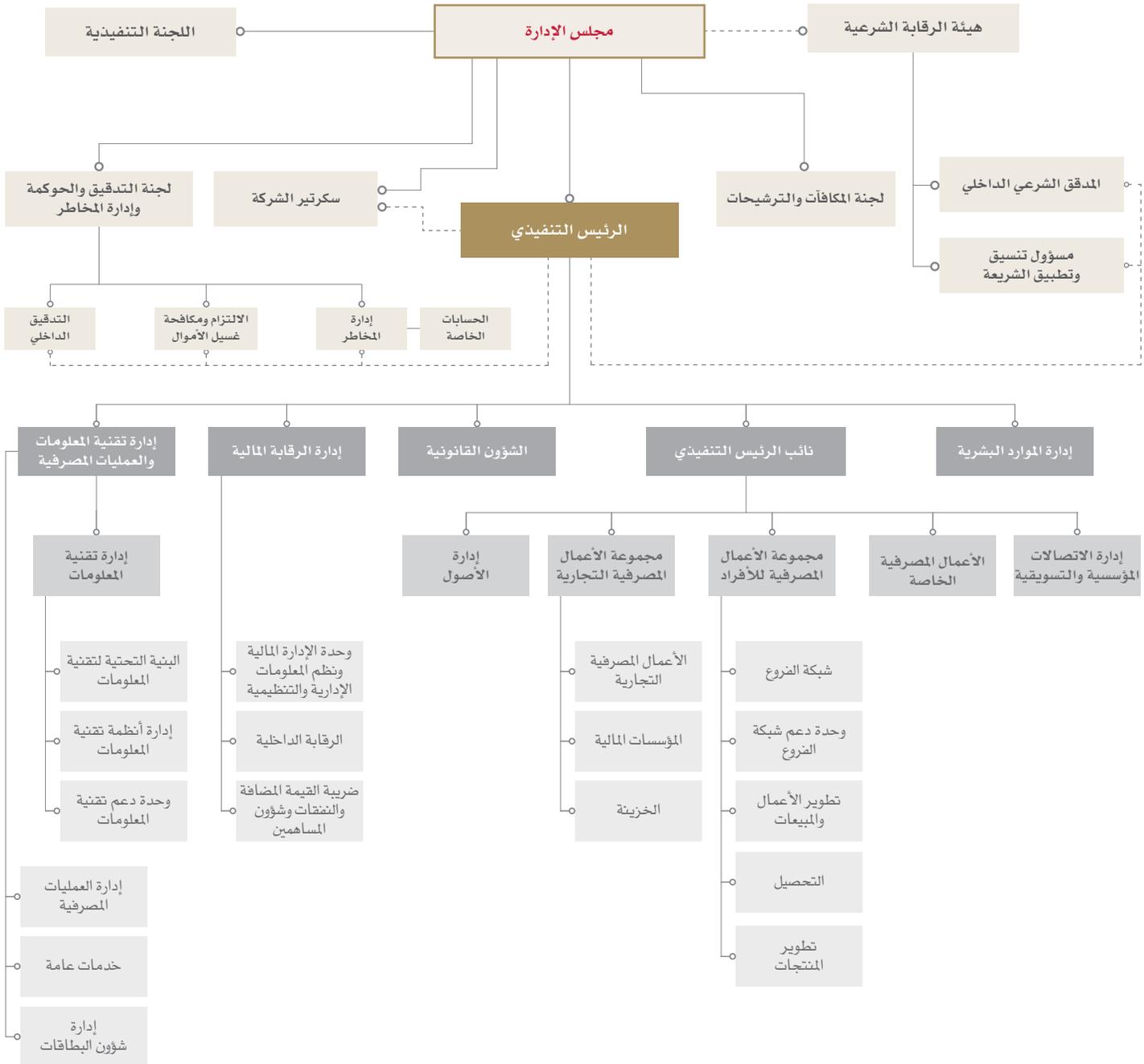
يحرص بنك الإثمار على تتبّع كافة التحديثات في اشتراطات مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك الاشتراطات الخاصة بالضوابط الرقابية عالية المستوى، كما يسعى إلى تطبيق التحديثات اللازمة على عملياته وإجراءاته استجابةً لتلك التغييرات التنظيمية. ولم تطرأ أي تغييرات جوهرية في الضوابط الرقابية عالية المستوى التي طرحها مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠٢١.

الإدارة

يُدار بنك الإثمار من قبل مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية، في حين تتولى الإدارة التنفيذية إدارة الأعمال اليومية.

الحكومة المؤسسية (تابع)

الهيكل التنظيمي



الحوكمة المؤسسية (تابع)

مجلس الإدارة

يتكوّن مجلس إدارة بنك الإثمار من عشرة أعضاء، خمسة منهم أعضاء مستقلين. تُحدّد صفة الاستقلالية استناداً إلى تعريف مصرف البحرين المركزي لـ "عضو مجلس الإدارة المستقل"، والمنصوص عليه في قسم المسرد من مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي.

يلتزم مجلس الإدارة بالأدوار والمسؤوليات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية لعام ٢٠٠١ (الصيغة المعدلة)، ويتضمن ذلك في ميثاق مجلس الإدارة والوثائق التأسيسية للبنك.

وتتضمّن أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، متابعة الأداء الكلي لأعمال البنك واستراتيجياته؛ والتوجيه بإعداد البيانات المالية التي توضح بدقة عن المركز المالي للبنك؛ ومراقبة أداء الإدارة؛ ومراقبة تضارب المصالح المحتمل ومنع المعاملات التعسفية من الأطراف ذات الصلة؛ وضمان المعاملة المنصفة للمساهمين. وعلى وجه الخصوص، يتولّى مجلس الإدارة، من بين مهام أخرى، مسؤولية ضمان صياغة أهداف البنك بوضوح، فضلاً عن وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

ويكون أعضاء مجلس الإدارة ملزمين، منفردين ومجتمعين، بأداء تلك المسؤوليات، بما في ذلك ما يلي:

- تحديد التوجه الاستراتيجي للبنك؛
 - الاضطلاع بالمسؤولية العامة عن أداء البنك؛
 - اختيار مسؤولي الإدارة وتعيينهم وتقييم أدائهم؛
 - مراجعة أداء الإدارة والتعويضات والمكافآت؛
 - مراجعة هيكل الإدارة وخطة تعاقب الموظفين؛
 - توجيه الإدارة وإرشادها؛
 - مراقبة وإدارة تضارب المصالح المحتمل؛
 - ضمان صحة البيانات المالية ونزاهتها، فضلاً عن التزامها بالقوانين المعمول بها؛
 - مراقبة مدى فاعلية نظام الحوكمة وممارسات الالتزام؛
 - ضمان تقديم الإفصاحات القانونية والتنظيمية الملائمة في الوقت المناسب؛
 - ضمان فعالية الرقابة الداخلية؛
 - ترتيب اجتماعات الجمعية العمومية العادية وغير العادية للمساهمين؛
- وقد تمّ تفويض بعض مسؤوليات مجلس الإدارة إلى لجانها.

لقد وضع مجلس الإدارة سياسة "السلطات التقديرية للأعمال" والتي أناطت بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية صلاحيات وتفويضات متفقاً عليها. وبشكل عام، فإن كل القرارات الخاصة بالأعمال والمتعلقة بالاستثمارات الاستراتيجية والتمويلات التي تتجاوز حدودا معينة، والعلاقات التجارية مع الأطراف الأخرى ذات الصلة، تتطلب موافقة مجلس الإدارة عليها. إن جميع المعاملات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة عليها تمت الموافقة عليها من قبل المجلس وفقاً للوائح المعمول بها.

ويحدّد النظام الأساسي وسياسة الحوكمة المؤسسية الخاصة بالبنك مهام وتكليفات ومسؤوليات وتعيينات أعضاء مجلس الإدارة وإنهاء المجلس وفقاً للقواعد التنظيمية وميثاق مجلس الإدارة لبنك الإثمار، والذي يتوافق مع القواعد القانونية والتنظيمية المعمول بها. ويعمل أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات، ويمكن تمديد المدة إلى ستة أشهر إضافية كحد أقصى بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. وفي نهاية كل فترة، يتم انتخاب مجلس الإدارة الجديد (أو تعيينه، حسب ما هو مناسب) أثناء الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للبنك.

وسيتّم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المقبل خلال عام ٢٠٢٢.

هيكل وتكوين مجلس الإدارة

يدار البنك في أعلى مستوياته بواسطة مجلس إدارة. ويخضع الحجم المقرر لمجلس الإدارة في كل الأحوال للنظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة الخاص بالبنك واللوائح والأحكام الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة ملزمون منفردين ومجتمعين بواجبات ائتمانية محدّدة تجاه البنك. ويدين أعضاء مجلس الإدارة بمسؤولية ائتمانية لبنك الإثمار بوصفه كياناً مؤسسياً قائماً بذاته وليس مجرد أفراد مساهمين و/أو مجموعة من المساهمين. وتسري هذه المسؤوليات على كافة أعضاء مجلس الإدارة سواء أكانوا معيّنين أم مُنتخبين.

وتشمل الواجبات الائتمانية الرئيسية التي تقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة تجاه بنك الإثمار، واجب الامتثال وواجب بذل العناية وواجب الولاء.

واجب الامتثال

يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف وفق لوائح وسياسات البنك من أجل دعم أهدافه. وعلاوة على ذلك، يجب على أعضاء مجلس الإدارة الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويمنع واجب الامتثال أعضاء مجلس الإدارة من التصرف خارج نطاق الصلاحيات والسياسات الداخلية المقررة للبنك.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

واجب بذل العناية

يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة واجب أداء مسؤولياتهم بحسن نية، وبالقدر نفسه من العناية الواجبة والمهارة التي يبذلها أي شخص حريص في أية وظيفة أو تحت أية ظروف مماثلة. وعليه، لا بدّ أن يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالتصرّف بالطريقة التي يعتقدون أنها لمصلحة البنك.

واجب الولاء

للولاء بهذا الواجب، يُشترط على أعضاء مجلس الإدارة، منفردين ومجتمعين، التصرّف بحسن نية وبأفضل طريقة لمصلحة البنك وعلى نحو يخلو من النفعية والجشع والسعي إلى تحقيق المصالح الشخصية. ويحظر على أعضاء مجلس الإدارة استخدام ممتلكات البنك أو موجوداته لأغراضهم الشخصية أو الاستئثار بفرص الأعمال لتحقيق منافع شخصية، ويتطلب هذا الواجب أيضاً من أعضاء مجلس الإدارة الاحتفاظ بسرية المعلومات التي يعتبرها البنك صراحةً سرية، بالإضافة إلى المعلومات التي تبدو سرية من طبيعتها أو لأهميتها.

ويقوم البنك بعمل تأمين لتعويض أعضاء مجلس الإدارة عن الإهمال أو التقصير أو الإخلال بالواجب أو الثقة، بشرط أن يكون عضو مجلس الإدارة قد تصرّف بحسن نية.

وقد تم بيان الواجبات المشار إليها أعلاه بالتفصيل في ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي التي اعتمدها مجلس الإدارة.

نظام انتخاب الأعضاء وتقييم مجلس الإدارة

تخضع جميع تعيينات مجلس الإدارة إلى عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، وميثاق مجلس الإدارة، والقوانين والقواعد والأنظمة والسياسات والمواثيق السارية والمعدّلة من وقت لآخر.

وتُراجع لجنة المكافآت والتعيينات تشكيل مجلس الإدارة وأدائه سنوياً. إن واجبات لجنة المكافآت والتعيينات فيما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة وأدائه تشمل، من بين أمور أخرى، تقييم المهارات المطلوبة لمجلس الإدارة بما يعينها على الاضطلاع بمسؤولياتها بكفاءة وتحقيق أهدافها، وكذلك تطوير وتنفيذ خطة لتحديد وتقييم وتعزيز كفاءة مجلس الإدارة.

إن إجراءات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة منصوص عليها في النظام الأساسي للبنك. وفي حالة وجود مركز شاغر أو انتهاء عقد أو استقالة عضو في مجلس الإدارة، يتعيّن على لجنة المكافآت والترشيحات أن تقدم توصيات إلى مجلس الإدارة لتعيين عضو جديد على أن تكون هذه التوصية خاضعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية.

هذا، ويتلقى جميع أعضاء مجلس الإدارة رسالة تعيينهم، موقّعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات.

كما يحصل أعضاء مجلس الإدارة على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي.

ويتم تقييم مجلس الإدارة ولجانته والأعضاء بانتظام من حيث فعاليتهم وإسهاماتهم.

البرنامج التعريفي والتطويري لأعضاء مجلس الإدارة

يقوم البنك بإعداد برنامج تعريفي على مدار يوم كامل لأعضاء مجلس الإدارة الجدد المعيّنين والمنتخبين، والذي يبدأ بكلمة ترحيبية من الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي. وبعد ذلك يقوم أعضاء من الإدارة التنفيذية بتقديم معلومات مفصّلة عن البنك، تشمل التاريخ والهيكل والشركات التابعة والمنتجات والاستراتيجية والأداء المالي والهيكل التنظيمي. وبعدها يقوم رؤساء الإدارات المختلفة بتقديم معلومات حول الأدوار والوظائف داخل البنك. ويتم تعريف الأعضاء الجدد المعيّنين أو المنتخبين بوظائف أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم بما في ذلك المتطلبات القانونية والتنظيمية.

كذلك ينظّم البنك دورات تدريبية على مدار العام لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لإبقائهم على اطلاع بأخر التطوّرات (القانونية والتنظيمية والسوق والتقنية وغيرها) في قطاعي الصيرفة والاستثمار.

تضارب المصالح لأعضاء مجلس الإدارة

عندما يناقش مجلس الإدارة جدول أعمال يتضمن تضارب في المصالح مع أحد الأعضاء، فإن العضو يصرح بتضارب المصالح معه/ معها ويمتنع عن التصويت في هذا البند من جدول الأعمال. وتنص المادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (السيغة المعدلة) بأن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل البنك دون إذن من الجمعية العمومية وإلا سيتم اعتبار هذه الصفقة أو العقد ملغياً أو باطلاً.

ومن واجب العضو المعني إبلاغ مجلس الإدارة بأية مسألة تتضمن تضارب في المصالح، ثم يتم منعه من التصويت على تلك المسألة. ويجب تسجيل هذا التصريح في محضر الاجتماع. ويجب على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجمعية العامة عن نتائج هذه العقود في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بعد تنفيذ المعاملات، ومثل هذه الإشعارات يجب أن يرفق معها تقارير خاصة من مدقق خارجي فيما يتعلق بطبيعة وتفاصيل هذه المسائل ومدى علاقتها بمصلحة العضو المعني. إن مخالفة هذه المادة ١٨٩ يجعل العضو المعني ومجلس الإدارة معاً يتحملون مسؤولية التعويض عن أي ضرر ناتج عن تلك المخالفة.

وينعكس هذا البند في النظام الأساسي للبنك الذي ينص على أنه يجب أن لا يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات والعقود المبرمة من قبل البنك دون إذن من الجمعية العمومية. كما أن أي معاملة أو عقد يتعارض مع ما سبق يعتبر باطلاً وملغياً، إلا إذا تم التأكيد لاحقاً بأغلبية أصوات أعضاء مجلس الإدارة عدم تأثر مصلحة العضو المعني ويكون ذلك خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي. وينص عقد التأسيس الخاص بالبنك على أن مخالفة هذه القيود سوف تسمح لحملة الأسهم بالمطالبة بالتعويض من العضو المعني عن الأضرار التي لحقت بالبنك أو الأرباح التي حققها العضو المعني.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

مكافآت مجلس الإدارة

إن رسوم اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة ولجانه لعام ٢٠٢١ بلغت ١٢٧,٨٠٣ دينار بحريني (٢٠٢٠: ١١٦,٤٩٣ دينار بحريني). أما رسوم عمل هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠٢١ فقد بلغت ٢٢,٦٢٠ دينار بحريني (٢٠٢٠: ٢٢,٦٢٠ دينار بحريني)، في حين وصلت رسوم اجتماعاتهم لعام ٢٠٢١ إلى ٦٠,٣٢٢ دينار بحريني (٢٠٢٠: ٧٠,٩١٧).

استراتيجية المكافآت

إن فلسفة البنك الأساسية المتعلقة بالسياسة العامة للأجور والمكافآت هي خلق مستوى منافس يسهم في جذب الموظفين المؤهلين وذوي الكفاءة والاحتفاظ بهم. وستركز سياسة المكافآت غير الثابتة على تمييز الثقافة القائمة على تقييم الأداء ومن ثم توفير حالة من الانسجام بين مصالح الموظفين ومصالح المساهمين. وعليه فإن هذه العوامل ستدعم تحقيق غاياتنا من خلال موازنة المكافآت وربطها بالنتائج على الأمدين القصير والطويل من خلال الأداء المستدام. وقد صممت استراتيجيتنا لتتقاسم النجاح، ولتلائم حوافز موظفينا مع هيكل نظام المخاطر ومخرجاته.

وتتضمن المجموعة العامة للأجور والمزايا العوامل الأساسية التالية:

- الراتب الأساسي؛
- المزايا والعلاوات؛
- مكافأة الأداء.

إن نظام الحوكمة القوي والفعال يضمن أن البنك يعمل ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت.

وتشرف لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة على جميع المسائل المتعلقة بالأجور والمزايا الخاصة بالموظفين وكافة الأمور المتعلقة بالامتثال للمتطلبات التنظيمية.

وتأخذ السياسة المتعلقة بالمكافآت بعين الاعتبار دور كل موظف حيث تم وضع إرشادات تحدد ما إذا كان الموظف صاحب قرارات مخاطرة جوهرية و/أو شخصاً معتمداً في وظائف الأعمال التجارية أو الرقابة أو الدعم. والشخص المعتمد هو الموظف الذي يتطلب تعيينه موافقة الجهة التنظيمية نظراً لجسامة الدور الذي يؤديه في البنك. ويُعتبر الموظف صاحب قرارات مخاطرة جوهرية إذا كان يترأس إدارة ذات علاقة بالأعمال التجارية بالإضافة لأي فرد لديه تأثير جوهري على قرارات المخاطر بالبنك.

ومن أجل ضمان عملية التناسب بين ما ندفعه لموظفينا واستراتيجية أعمالنا، فإننا نقوم بتقييم أداء الأفراد مقارنة بالأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة الأمد والتي يتم إنجازها بما يتماشى مع نظامنا لإدارة الأداء.

كما يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار القيم الخاصة بالبنك ومعايير الالتزام والمخاطر وامتثال البنك قبل كل شيء للنزاهة، ولذلك فإن الحكم على الأداء في الإجمال ليس فقط ما تم تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضاً والأهم من ذلك طرق تحقيقه، حيث ترى لجنة المكافآت والترشيحات أن هذا الأمر يسهم في استدامة الأعمال على المدى الطويل.

سياسة المكافآت

تتم مراجعة سياسة المكافآت بصورة دورية لتعكس التغيرات التي تطرأ على ممارسات السوق وخطة العمل وتصورات المخاطر للبنك.

وتنطبق سياسات المكافآت الخاصة بالبنك فقط على شركاته التابعة الخاضعة لإشراف مصرف البحرين المركزي وفقاً للمجلد الأول أو المجلد الثاني من مجلد التوجيهات الخاص بمصرف البحرين المركزي. وفيما يتعلق بالشركات التابعة الأخرى وفروع البنك، ينبغي أن تضمن لجنة المكافآت والترشيحات، حسب الاقتضاء، أن هذه الكيانات تلتزم بالقوانين المحلية السارية على سياسات المكافآت الخاصة بها.

وخلال عام ٢٠٢١، لم يتم اللجوء إلى مشورة أي مستشارين خارجيين بشأن عمليات المكافآت.

نظام الحوافز المرتبطة بأسهم الإثمار

يُحدد سعر الأسهم الصورية (حيث أن بنك الإثمار ليس مدرجاً) بأنه صافي قيمة الأصول المعدلة وفقاً لآخر بيانات مالية مدققة للبنك.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

مكافآت الموظفين غير الثابتة

إن المكافآت السنوية غير الثابتة تعتمد بشكل أساسي على تقييم الأداء وتتكوّن من مكافآت الأداء السنوية. وكجزء من المكافآت غير الثابتة للموظفين، يتم منح المكافآت السنوية بناءً على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وقد طبّق البنك نظاماً معتمداً وافق عليه مجلس الإدارة ويتميز بالشفافية لربط نظام المكافآت غير الثابتة بالأداء الوظيفي. وتم تصميم النظام على أساس استيفاء الأداء المالي المُرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى التي ستؤدي عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل توزيعها على الأعمال والموظفين بشكل فردي. وفي النظام المعتمد لتحديد المكافآت غير الثابتة، تهدف لجنة المكافآت والترشيدات إلى تحقيق التوازن بين توزيع الأرباح على المساهمين ومكافآت الأداء للموظفين.

وتتضمّن مقاييس الأداء الرئيسية مجموعة من التدابير على الأمدين القصير والطويل تشمل الربحية والملاءة والسيولة ومؤشرات النمو. وتقوم عملية إدارة الأداء بضمان توزيع جميع الأهداف بشكل مناسب على جميع وحدات الأعمال والموظفين.

وبالنسبة إلى تحديد المبلغ المخصص للمكافآت غير الثابتة، يبدأ البنك بوضع أهداف محددة ومعايير الأداء النوعية الأخرى التي من شأنها أن تؤدي إلى تحديد المكافآت من الأعلى إلى الأقل قيمة. ثم يتم تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدلة بما في ذلك الاعتبارات المرتبطة.

ويتم اتّباع عملية محدّدة تتسم بالشفافية من أجل تعديل المكافآت حسب نوعية الأرباح. والهدف من ذلك هو دفع مكافآت من الأرباح المحقّقة والمستدامة. وإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح بناءً على تقدير لجنة المكافآت والترشيدات.

على الصعيد الفردي، سوف يعني الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية الرئيسية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.

مكافآت الوظائف الرقابية

لا ينبغي أن يقوِّض هيكل مكافآت مسؤولي الوظائف الرقابية من استقلاليتهم أو يتسبّب في حدوث أي تضارب في المصالح في أدوارهم الاستشارية للجنة المكافآت والترشيدات. كذلك تضمن لجنة المكافآت والترشيدات معالجة التضارب المتزايد في المصالح الناشئ عن المكافآت غير الثابتة للوظائف الرقابية استناداً إلى معايير الأداء على صعيد المؤسسة بأكملها.

ويتخذّ البنك جميع الخطوات المعقولة لضمان عدم وضع مسؤولي الوظائف الرقابية في موقف قد تصبح فيه عملية اتخاذ القرارات الخاصة به، أو إعطاء المشورة بشأن مسائل الرقابة المالية أو المخاطر خلال ذلك الموقف، مرتبطة مباشرةً بزيادة مكافآتهم المستندة إلى الأداء، وذلك مثل الموافقة على معاملة.

وتُصمّم المكافآت غير الثابتة لمسؤولي الوظائف الرقابية على نحو يتجنّب حالات تضارب المصالح المتعلقة بوحدات الأعمال التي يشرفون عليها، كما يتم أيضاً تقييمها وتحديدها على نحو مستقل.

نظام تقييم المخاطر

يكمن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر في الربط بين المكافآت غير الثابتة وحجم المخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى ضمان أن سياسة المكافآت صمّمت حوافز مخفضة للموظفين لاتخاذ مخاطر إضافية وغير ضرورية وهي تتناسب مع نتائج تقييم المخاطر وتقدّم مجموعة ملائمة من المكافآت التي تتناسب مع حجم المخاطر.

وتنظر لجنة المكافآت والترشيدات فيما إذا كانت سياسة المكافآت غير الثابتة تتماشى مع حجم المخاطر. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر أن لا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل أوان وإمكانية حدوثها غير مؤكدين.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويجري البنك تقييماً للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. بالإضافة إلى ضمان ألاّ يحد إجمالي المكافآت غير الثابتة من القدرة على تقوية رأس المال. ويتوقف مدى الحاجة إلى تعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأس المال للبنك وعملية تقييمه الداخلية لملاءة رأس المال.

ويراعي حجم ميزانية المكافآت غير الثابتة وتوزيعها جميع المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

- تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المُتخذة؛
- تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحمّلها عند تنفيذ الأعمال؛
- توافق التوقيت مع إمكانية تحقيق العائدات المحتملة في المستقبل والمدمجة في الأرباح الحالية.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

منهجيات تعديل المخاطر

يستخدم نظام مواءمة المخاطر في البنك مزيجاً من الأسلوبين الكمي والنوعي.

وفيما يلي نظام تعديل المخاطر الخاص بالبنك:



إن أحكام إعادة المكافآت أو تعديلها واسترجاع الأموال تتيح لمجلس الإدارة أن يحدّد، إذا كان ذلك مناسباً، إمكانية تعديل أو إلغاء العناصر الثابتة وغير الثابتة الممنوحة أو غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة. وتشمل هذه الحالات ما يلي:

- وجود دليل معقول على سوء السلوك المتعمّد أو الأخطاء الكبيرة أو الإهمال أو عدم كفاءة الموظف مما يتسبب في خسارة مادية أو أخطاء كبيرة في البيانات المالية أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تعريضها للمخاطر بسبب أداء الموظف، أو إهماله، أو سوء تصرفه أو عدم كفاءته خلال أداء العام.
- قيام الموظف عمداً بتضليل السوق و/ أو المساهمين فيما يتعلّق بالأداء المالي خلال أداء العام.

ويمكن استرجاع المكافآت إذا كانت عملية تعديل أو تسوية الجزء غير الممنوح من المكافأة ليست كافية نظراً لطبيعة المشكلة وحجمها.

تدابير ومقاييس الأداء طويلة الأجل:

إن أحكام إعادة المكافآت أو استرجاع الأموال تسمح لمجلس الإدارة بأن يحدّد، إذا كان ذلك مناسباً، إمكانية استعادة/ تعديل العناصر المنصوص عليها في خطة المكافآت المؤجلة أو، في بعض الحالات، استرداد التعويضات غير الثابتة التي تم تقديمها. والغرض من ذلك إتاحة استجابة مناسبة إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة قد ثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على الأمد الطويل. وتتضمّن جميع مكافآت التعويضات المؤجلة أحكاماً تمكّن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي تأثير مادي سلبي على البنك خلال أداء العام.

إن أي قرار بشأن استعادة مكافآت الأفراد لا يمكن اتخاذه سوى عن طريق مجلس الإدارة فقط.

الحكومة المؤسسية (تابع)

مكونات المكافأة غير الثابتة

تتضمن المكافأة غير الثابتة المكونات الرئيسية التالية:

مبالغ نقدية مقدّمة	هي جزء من المكافآت غير الثابتة الممنوحة والمدفوعة نقداً في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة.
مبالغ نقدية مؤجلة	هي جزء من المكافآت غير الثابتة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي خلال فترة استحقاق مدتها ثلاث سنوات.
مكافآت غير نقدية مؤجلة	يمنح البنك نوعين من المكافآت غير النقدية حسب الأداء والمخاطر على المدى الطويل لتشجيع بقاء الموظفين: <ul style="list-style-type: none"> حوافز مؤجلة قصيرة المدى - هي حوافز يتم منحها على الأداء الحالي وتعتبر مستحقة ولكن دفعها للموظفين مؤجل. وتتضمن العلاوات السنوية المؤجلة على هيئة أسهم صورية أو علاوات سنوية مؤجلة مرتبطة بأداء الوحدات. ومدّة الحوافز المؤجلة هي ثلاث سنوات. المكافآت المستقبلية على الأداء - هي الحوافز التي يتم منحها حسب الأداء الوظيفي في المستقبل وشروط الخدمة ولا يكون الموظف قد استحقّها في الوقت الحالي. وتتضمن أسهم خطة الحوافز طويلة المدى على هيئة أسهم صورية ومرتبطة بأداء الوحدات وتتضمن مخاطر متوافقة بشكل أفضل مع الأعمال والأداء الفردي للموظفين.

التعويضات المؤجلة (البحرين)

جميع الموظفين الذين يشغلون منصب مدير تنفيذي أول أو منصباً أعلى يحصلون على مكافآت غير ثابتة مؤجلة كما يلي:

عناصر المكافآت غير الثابتة	مساعد المدير العام فأعلى	مدير تنفيذي أول	فترة التأجيل	الاستبقاء	تعديل المكافآت غير المدفوعة	استرجاع المكافآت المدفوعة
مبالغ نقدية مقدّمة	٤٠٪	٧٠٪	فوراً	-	-	نعم
مبالغ نقدية مؤجلة	-	٣٠٪	خلال سنتين	-	نعم	نعم
مكافآت غير نقدية مؤجلة	١٠٪	-	خلال ٣ سنوات	-	نعم	نعم
مكافآت غير نقدية مؤجلة	٥٠٪	-	خلال ٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

الحد الأدنى لفترة الاستحقاق

إن الحد الأدنى لفترة الاستحقاق الخاصة بأسهم العلاوات السنوية المؤجلة يتم تحديده على أساس تناسبي على مدار فترة ثلاث سنوات بحدّ أدنى، أي أنه يتم منح تلك المكافآت المؤجلة كل عام على أقصى تقدير. أما في ما يتعلق بالمكافآت المستقبلية على الأداء، يمكن للبنك منحها على مدار فترة أطول لتتوافق مع ظروف الأداء الأساسية، ومع ذلك تُطبق فترة ثلاث سنوات كحدّ أدنى.

الحكومة المؤسسية (تابع)

مكافآت الموظفين (البحرين)

٢٠٢١

المجموع د.ب	أخرى	مدفوعات نهاية الخدمة	مكافآت غير ثابتة				مكافآت مضمونة (نقداً/أسهم)	مجموع المكافآت الموزعة (نقداً/أسهم)	مكافآت ثابتة		عدد الموظفين	
			مبالغ نقدية مؤجلة		مبالغ نقدية مقدمة				نقداً د.ب.	أخرى		
			أسهم	نقداً د.ب.	أسهم	نقداً د.ب.						
٩٣٤,٤١١	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٣٤,٤١١	٦	الأفراد المعتمدين في وحدات الأعمال	
١,٠٧٤,٣٤٧	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٧٤,٣٤٧	٩	وحدات الرقابة والدعم	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مطبق	غير مطبق	الأفراد الآخرين الذين يتخذون مخاطر كبيرة	
٢٦٠,٠٨٦	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٦٠,٠٨٦	٣	موظفون آخرون	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مطبق	غير مطبق	موظفون آخرون للعمليات في البحرين	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مطبق	غير مطبق	موظفي الفروع والشركات التابعة	
٢,٢٦٨,٨٤٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٢٦٨,٨٤٤	١٨	المجموع	

٢٠٢٠

المجموع د.ب	أخرى	مدفوعات نهاية الخدمة	مكافآت غير ثابتة				مكافآت مضمونة (نقداً/أسهم)	مجموع المكافآت الموزعة (نقداً/أسهم)	مكافآت ثابتة		عدد الموظفين	
			مبالغ نقدية مؤجلة		مبالغ نقدية مقدمة				نقداً د.ب.	أخرى		
			أسهم	نقداً د.ب.	أسهم	نقداً د.ب.						
٢٤٥,٣٩٢	-	-	١١٢,٢٥٠	٢٨,٧١٧	-	١٠٤,٤٢٤	-	-	١,٢١٢,٤٢٢	٧	الأفراد المعتمدين في وحدات الأعمال	
١١١,١٨٦	-	-	٣٩,٣٢٣	١٧,٦٢٧	-	٥٤,٢٣٧	-	-	١,٠١٦,٥٣٢	٩	وحدات الرقابة والدعم	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مطبق	غير مطبق	الأفراد الآخرين الذين يتخذون مخاطر كبيرة	
١٢,٥٨٧	-	-	-	٢,٧٧٦	-	٨,٨١١	-	-	١٥٨,٨٥٤	٢	موظفون آخرون	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مطبق	غير مطبق	موظفون آخرون للعمليات في البحرين	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	غير مطبق	غير مطبق	موظفي الفروع والشركات التابعة	
٣٦٩,١٦٥	-	-	-	٥٠,١٢٠	-	١٦٧,٤٧٢	-	-	٢,٣٨٧,٤٠٨	١٨	المجموع	

الحوكة المؤسسية (تابع)

المكافآت المؤجلة للعام الحالي (٢٠٢١)

إجمالي	أسهم		نقداً دينار بحريني
	دينار بحريني	العدد	
٧٩٩,٧٤٣	١٧٢,٠٧١	٣,٤٤١,٤٢٢	٦٢٧,٦٧٢
			الرصيد الافتتاحي
٢٧٣,١٢٤	٢٢٦,٩١١	٤,٩٩٥,٦٧٣	٤٦,٢١٣
			مكافآت استحققت خلال الفترة
(٢٠٨,١٢٤)	(١٤٨,٧٩٧)	(٢,٧٥١,٠٦٣)	(٥٩,٣٢٧)
			تم دفعها/ إصدارها خلال الفترة
-	-	-	-
			الخدمات والأداء وتعديلات المخاطر
-	-	-	-
			تعديلات اسهم العلاوات
٨٦٤,٧٤٣	٢٥٠,١٨٥	٥,٦٨٦,٠٣٢	٦١٤,٥٥٨
			الرصيد الختامي

المكافآت المؤجلة للعام الحالي (٢٠٢٠)

إجمالي	أسهم		نقداً دينار بحريني
	دينار بحريني	العدد	
٧٥٤,١٠٢	١٠٠,٣٢٩	١,٢٦٩,٩٨٦	٦٥٣,٧٧٣
			الرصيد الافتتاحي
٣٣٠,٠٢٨	٢٩٢,٠٧٠	٤,٠٣٥,٢٩٢	٣٧,٩٦٨
			مكافآت استحققت خلال الفترة
(٢٨٤,٣٩٧)	(٢٢٠,٣٢٨)	(١,٨٦٣,٨٥٧)	(٦٤,٠٦٩)
			تم دفعها/ إصدارها خلال الفترة
-	-	-	-
			الخدمات والأداء وتعديلات المخاطر
-	-	-	-
			تعديلات اسهم العلاوات
٧٩٩,٧٤٣	١٧٢,٠٧١	٣,٤٤١,٤٢٢	٦٢٧,٦٧٢
			الرصيد الختامي

ملاحظات:

- تم استكمال مدفوعات الأسهم المستحقة للمكونات المؤجلة عقب عملية إعادة الهيكلة.
- تم تعديل عدد الأسهم ليعكس الأسهم الصورية في بنك الإثمار ش.م.ب. (م) عقب عملية إعادة الهيكلة. وسيتم نشر بيانات إضافية على الموقع الإلكتروني بشأن المكافآت للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

توظيف أقارب الأفراد المعتمدين

تنص سياسة الموارد البشرية في بنك الإثمار على أن أي موظف يعتبر من أقارب الدرجة الأولى لأحد الأفراد المعتمدين الحاليين ينبغي عليه الإفصاح عن هذه القرابة كتابةً لإدارة الموارد البشرية.

لجان مجلس الإدارة

التزاماً بالاشتراطات الرقابية وأفضل الممارسات المرعية، قام مجلس الإدارة بتكوين اللجان الفرعية التالية واعتماد ميثاق تحدد الأمور المتعلقة بتكوين ومسؤوليات وإدارة هذه اللجان.

لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر

تعيّن لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة للمساعدة في مراجعة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والمالية، ومراجعة سلامة النظم المحاسبية ونظم إعداد التقارير المالية وفعالية هيكل المراقبة الداخلية، ورصد الأنشطة والأداء الوظيفي للتدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين والتنسيق والتكامل في تطبيق إطار سياسة الحوكمة المؤسسية. وقد بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضائها ٢٣,٦٢٥ دينار بحريني خلال العام ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ١٣,٥٠٠ دينار بحريني).

وتقوم لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، من بين أمور أخرى، بالمراجعة وحسب ما هو مناسب الموافقة و/أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة، على النتائج المالية الفصلية والسنوية الموحدة والتطورات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات التنظيمية المختلفة وتطبيق التقارير التنظيمية المختلفة وتقارير التدقيق الداخلي والخارجي وحالات تنفيذها (حسب ما هو مناسب) والمعايير المحاسبية والتنظيمية الجديدة وما يترتب عليها.

كما تقوم لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر بمساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليات الحوكمة، خاصةً (أ) مراقبة ورصد تطبيق إطار قوي في الالتزام من خلال العمل مع الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية و(ب) تقديم تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة تستند على النتائج التي توصلت لها خلال ممارسة وظيفتها.

تتضمن الأهداف الأساسية للجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر إعداد التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المستوى العام لقبول المخاطر والقدرة على تحملها والسياسات التي تتم بموجبها إدارة المخاطر. وتشمل هذه السياسات مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح، إضافة إلى أية فئات أخرى من المخاطر يواجهها البنك عند مزاوله الأنشطة.

وإلى ذلك، تقترح لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر وتراقب الإطار العام لإدارة المخاطر بما يتفق مع التوجيهات التنظيمية، والذي يشمل التطورات في كافة الأنشطة وسياسات التشغيل والرقابة الداخلية وطرق إدارة المخاطر والمطابقة ورفع تقارير المخاطر إلى مجلس الإدارة. كما تضمن لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر أن نظام إدارة أمن المعلومات واستمرارية الأعمال الخاص بالبنك يتفق مع التوجيهات التنظيمية ويتناسب مع حجم العمليات التشغيلية في البنك.

يرأس لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر عضو مجلس إدارة مستقل، وتتكون اللجنة من:

- إلهام إبراهيم عبد الله حسن، رئيساً
 - الدكتورة أماني خالد بورسلي، عضواً
 - عبد الإله إبراهيم القاسمي، عضواً
 - الشيخ أسامة بحر، عضواً*
- * الشيخ أسامة بحر وهو عضو هيئة الرقابة الشرعية وله حق التصويت على جداول الأعمال المتعلقة بالحوكمة المؤسسية فقط.

تجتمع لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر أربع مرات على الأقل في السنة.

إن المسائل الرئيسية التي تمت مراجعتها، وحسب ما هو مناسب الموافقة عليها و/أو تقديم التوصيات بشأنها لموافقة مجلس الإدارة عليها خلال العام، تتضمن ما يلي:

- مراجعة النتائج المالية الموحدة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
- المراجعة والموافقة على خطة واستراتيجية التدقيق الداخلي السنوية المقترحة وجميع التقارير الصادرة من قبل إدارة التدقيق الداخلي.
- مراقبة الحوكمة المؤسسية والالتزام بالمتطلبات التنظيمية.
- تحديث وضبط جميع سياسات المخاطر وأمن المعلومات بما يتماشى مع التغييرات في المتطلبات التنظيمية.
- مراجعة حدود المخاطر الحالية ووضع حدود جديدة للمخاطر لتحسين التحكم في الائتمان والسوق والعمليات التشغيلية والسيولة ومخاطر معدل الربح وتركيز المخاطر.
- مراجعة تقرير عملية التقييم الداخلية لملاء رأس المال (ICAAP).
- مراجعة الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب معايير المحاسبة المالية (FAS 30).

الحكومة المؤسسية (تابع)

اللجنة التنفيذية

تُعَيِّن اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة للمساعدة في الإشراف على الإدارة العامة للبنك والأعمال التي تقوم بها الإدارة، ودراسة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الاستراتيجية وخطط الأعمال والميزانية وكذلك تقييم الأداء المالي وأداء الأعمال التجارية. وقد بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضائها ٦,٧٥٠ دينار بحريني خلال العام ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٥,٦٢٥ دينار بحريني).

وتقوم اللجنة التنفيذية بالمراجعة وحسب ما هو مناسب الموافقة و/ أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة على: مقترحات الائتمان ضمن حدود معينة ومراجعة جودة الأصول واستراتيجيات التخارج والمستجدات والتقارير المقدمة من الإدارة فيما يتعلّق بالمسائل المهمة وعملية إعادة تنظيم المجموعة والأداء المالي الموحد وخطّة استراتيجية الأعمال والمبادرات الرئيسية للإدارة.

تتكوّن اللجنة التنفيذية من:

- عمر عبدي علي، رئيساً
 - عبد الحميد محمد أبو موسى - عضواً
 - محمد عبد الرحمن بوجيري، عضواً
- تجتمع اللجنة التنفيذية مرتين سنوياً على الأقل.

إن المسائل الرئيسية التي تمّت مراجعتها، وحسب ما هو مناسب الموافقة عليها و/ أو تم تقديم التوصيات بشأنها لموافقة مجلس الإدارة عليها خلال العام تتضمن ما يلي:

- تقييم الأداء المالي والأعمال ومتابعة تنفيذ خطط العمل/ الميزانية المعتمدة مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية.
- الموافقة على مقترحات الأعمال التي تقع ضمن سلطتها وفقاً لسياسة السلطات التقديرية للأعمال.
- مراجعة المتطلبات والاستراتيجية التمويلية.
- مراجعة خطط العمل الاستراتيجية والميزانية السنوية وعرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- مراجعة الوضع المالي (بما في ذلك أوضاع ملاءة رأس المال والسيولة) ووضع محفظة الأعمال العامة.
- مراجعة الاستثمارات الاستراتيجية وغيرها من الاستثمارات.

لجنة المكافآت والترشيحات

تُعَيِّن لجنة المكافآت والترشيحات من قبل مجلس الإدارة لعقد لقاءات رسمية للتواصل بين مجلس الإدارة والإدارة في المسائل المتعلقة بالموارد البشرية. وقد بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضائها ٦,٧٨٦ دينار بحريني خلال عام ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٦,٧٨٦ دينار بحريني).

وتقوم لجنة المكافآت والترشيحات بالمراجعة وحسب ما هو مناسب بالموافقة و/ أو تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة على:

- المرشّحين لانتخابات مجلس الإدارة.
- تعيينات مديرين تنفيذيين جدد في الإدارة العليا.
- سياسات المكافآت التي يتبّعها البنك وكذلك تقديم التوجيهات فيما يتعلّق بزيادة الرواتب والترقيات.

تتكوّن لجنة المكافآت والترشيحات من:

- عبد الإله إبراهيم القاسمي، رئيساً
- سعادة تونكو يعقوب خيرا، عضواً
- الشيخ زامل عبد الله الزامل، عضواً

تجتمع لجنة المكافآت والترشيحات مرتين سنوياً على الأقل.

- وتخضع الأمور الرئيسية للمراجعة والموافقة (حسب ما هو مناسب) وتقدّم التوصيات لمجلس الإدارة للموافقة عليها (حسب ما هو مناسب) خلال العام ويتضمن ذلك ما يلي:
- تقديم التوصيات للمجلس بشأن التغيّرات في الهيكل والتعريف الوظيفي للموظفين الذين تمّت الموافقة عليهم.
- تقديم التوصيات بشأن مبلغ وحصة وهيكل المكافآت لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
- تقديم التوصيات بشأن الهيكل التنظيمي وخطّة الإحلال للمسؤولين.
- تقديم التوصيات بشأن سياسة المكافآت غير الثابتة التي يتم تطبيقها التزاماً بالقواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي فيما يتعلّق بالممارسات السليمة بشأن المكافآت للموظف الذي تم اعتماده أو الذي يتخذ مخاطر كبيرة.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

الحضور

حضور اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة/ لجان مجلس الإدارة لعام ٢٠٢١

لجنة المكافآت والترشيحات		اللجنة التنفيذية		لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر		مجلس الإدارة		
الحضور	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	الحضور	الانعقاد	
-	-	-	-	-	-	٤	٤	١. صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
٢	٢	-	-	-	-	٤	٤	٢. تونكو يعقوب خيرا
-	-	٢	٢	-	-	٤	٤	٣. عبد الحميد محمد أبو موسى
٢	٢	-	-	-	-	٤	٤	٤. الشيخ زامل عبد الله الزامل
-	-	٢	٢	-	-	٤	٤	٥. محمد عبد الرحمن بوجيري
٢	٢	-	-	٧	٧	٤	٤	٦. عبد الإله إبراهيم القاسمي
-	-	-	-	٧	٧	٤	٤	٧. الدكتورة أماني خالد بورسلي
-	-	-	-	-	-	٤	٤	٨. الشيخ محمد عبد الله عبد الكريم الخريجي
-	-	-	-	٧	٧	٤	٤	٩. إلهام إبراهيم عبد الله حسن
-	-	٢	٢	-	-	٤	٤	١٠. عمر عبدي علي

تواريخ الاجتماعات خلال عام ٢٠٢١

٧ مارس	٢٠ يونيو	٣ فبراير	٨ مارس
٢٦ سبتمبر	٥ ديسمبر	٥ مايو	٢١ يونيو
		٢٤ مايو	٢٧ سبتمبر
		٤ أغسطس	٦ ديسمبر
		١٢ أغسطس	
		٣ نوفمبر	
		١٠ نوفمبر	

ملاحظات:

- الشيخ أسامة بحر، عضو هيئة الرقابة الشرعية، هو أيضاً عضو في لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر. وقد حضر الشيخ أسامة بحر ثلاثة اجتماعات. ولم يحضر ثلاثة اجتماعات، بما في ذلك اجتماعين غير عاديين ولم تتضمن هذه الاجتماعات أي مسائل تتعلق بالحوكمة الشرعية.
- وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي والنظام الأساسي لبنك الإثمار، يعقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات على الأقل خلال العام، وينبغي على كل عضو أن يحضر نسبة ٧٥ في المائة على الأقل من اجتماعات مجلس الإدارة على مدار السنة المالية.
- جميع الأعضاء استوفوا الحد الأدنى لنسبة الحضور المطلوبة.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

هيئة الرقابة الشرعية

تمثل هيئة الرقابة الشرعية هيئة مستقلة من العلماء المتخصصين في الشريعة وفقه المعاملات المالية وفقاً لأحكام الشريعة. وتساهم الهيئة في دعم أنشطة بنك الإثمار وتطويرها، فضلاً عن مراقبة أعماله لضمان التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية.

ووفقاً لاشتراطات الترخيص التي يحددها مصرف البحرين المركزي وعقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإثمار تقوم الجمعية العمومية للمساهمين بتعيين هيئة الرقابة الشرعية بناءً على توصية من مجلس الإدارة من خلال لجنة المكافآت والترشيحات. ويعمل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمدة ثلاث سنوات.

وتتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالصلاحات الكاملة اللازمة لتحقيق أهدافها وأداء مسؤولياتها، إذ يُسمح لها بمراجعة جميع السجلات والمعاملات من أي مصادر دون قيود، بما في ذلك إمكانية الاتصال بمجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والمستشارين المهنيين والقانونيين والموظفين، ويشمل ذلك الاتصال بإدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي في بنك الإثمار، والتي يمثلها المراقب الشرعي الذي يكون مشاركاً بصورة تفاعلية في إجراء المراجعات القبلية على المنتجات وما يتعلق بها وتقديم الاستشارات بشأن مطابقة كافة المنتجات ومشاريع الاستثمار للمبادئ الشرعية وإجراء التدريب اللازم للموظفين لنهم المنتجات وتطبيقها، وكذلك يتولى أعمال السكرتارية الهيئة ويرد على أسئلة العملاء حسب فتاوى هيئة الرقابة الشرعية، وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتواصل المباشر والمستمر مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتطلع على تقاريرها الدورية، والتي تقوم بمراجعة العمليات المطبقة ومطابقتها حسب فتاوى هيئة الرقابة الشرعية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وإصدار تقارير دورية لهيئة الرقابة الشرعية لضمان أن العمليات تجري من خلال الالتزام الصارم بتوجيهات وقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

تعمل هيئة الرقابة الشرعية حسب لائحة عمل تحدّد لها السياسات والإجراءات ونظم الاجتماعات والمسؤوليات إضافة إلى مؤهلات العضوية. هذا النظام تمّ وضعه بالتنسيق مع مجلس الإدارة وهو منشور على الموقع الإلكتروني.

ويحقّ لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحصول على مكافآت تتكوّن من مبلغ سنوي وبدل لحضور الاجتماعات عن كل اجتماع يشاركون فيه.

تقترح لجنة المكافآت والترشيحات هذه المصاريف ويصادق عليها المساهمون.

وفي الوقت الحالي، لا يقدم بنك الإثمار أي مكافآت تتعلّق بالأداء لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية. وفي حالة وجودها ستكون طبقاً لمذكرة التأسيس والنظام الأساسي وخاضعة لموافقة المساهمين.

وقد تمّ تضمين نبذة تعريفية عن أعضاء الهيئة في الجزء الخاص بهيئة الرقابة الشرعية.

ويتلقى جميع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية رسالة تعيينهم، موقّعة من قبل رئيس مجلس الإدارة، وتتضمن معلومات حول التعيين والمسؤوليات. كما يحصل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على نسخة من ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي.

الإدارة

إن الأعمال اليومية التشغيلية لبنك الإثمار تتم إدارتها بواسطة فريق الإدارة التنفيذية.

وقد صُمّت الأقسام ضمن مجموعات هي عبارة عن وحدات الأعمال والرقابة والدعم، وذلك بتحديد مسؤوليات كل منها لتجنب تعارض المصالح. وهذه الوحدات والتدابير الوقائية يدعمها قسم التدقيق الداخلي المستقل، وقسم إدارة المخاطر وقسم الالتزام وقسم مكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى مدقّق الشريعة الداخلي ومسؤول تنسيق وتطبيق الشريعة.

ويتبع قسم إدارة المخاطر بحكم وظيفته لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، وإدارياً الرئيس التنفيذي. ويتبع قسم الالتزام ومكافحة غسل الأموال بحكم وظيفته لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر، وإدارياً الرئيس التنفيذي. أما مدقّق الشريعة الداخلي ومسؤول تنسيق وتطبيق الشريعة فيتبع بحكم وظيفته هيئة الرقابة الشرعية وإدارياً الرئيس التنفيذي.

وقد بلغ مجموع المكافآت للرئيس التنفيذي والإدارة العليا ٦٠ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ٦,٢ ملايين دولار أمريكي).

لجان الإدارة التنفيذية

لدى بنك الإثمار لجان الإدارة الرئيسية التالية:

لجنة الاستثمار والائتمان

الهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو المراجعة والتصديق على المعاملات في نطاق صلاحيتها. كما أنها مسؤولة عن تقييم وتخفيف مخاطر الائتمان التي يواجهها البنك وتقديم الاقتراحات والتوصيات للقيام بتغييرات في استراتيجية وسياسات المحفظة المصرفية الائتمانية والاستثمارية. ويتولى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن هذه اللجنة مسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح وهيكل الميزانية العمومية وإدارة رأس المال. والهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو مراجعة الأداء المالي وإدارة السيولة لتحقيق أرباح مستقرة ومستدامة في إطار المخاطر والضوابط المالية المقبولة. ويتولى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

فريق خطة استثمارية الأعمال وإدارة الأزمات

يحدد الفريق أدوار الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها في حالة الأزمات، بما في ذلك تقييم الأثر الذي سيخلفه الحدث على العمليات التشغيلية التي يكون فيها عامل الوقت حاسماً، وتوفير التوجيه والإرشاد عند إعلان وقوع كارثة رسمياً، ونظراً لأن هذه الخطط يتم تطويرها لمعالجة أسوأ الاحتمالات، فمن المرجح أن تحتاج إلى إجراء تغييرات عند وقوع الحدث من أجل معالجته بفاعلية.

ويتولى فريق إدارة الأزمات مسؤولية العمل مع كل فريق من أجل تنفيذ الاستراتيجيات والمهام والتكليفات في وقت الحدث؛ ومن ثم ينبغي أن يجتمع فريق إدارة الأزمات مرتين سنوياً على الأقل. كذلك يلعب فريق إدارة الأزمات دوراً قيادياً في إدارة الكوارث مع الحفاظ على خطة استثمارية أعمال البنك في الوقت ذاته. ويتأسس الفريق الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي.

اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات

تركز اللجنة على ضمان سرية ونزاهة وإتاحة موارد تقنية المعلومات والبيانات في البنك من خلال حمايتها من التعرض للاختراق أو سوء الاستخدام أو فقدان أو التلف سواء عمداً أو دون قصد. ويتولى رئاسة اللجنة نائب الرئيس التنفيذي.

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات

تعتبر هذه اللجنة جهة إصدار التوصيات المتعلقة بتقنية المعلومات واستراتيجيتها وإدارتها وحوكمتها. وتتولى اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات مسؤولية التطبيق الفعال والاقتصادي لتقنيات المعلومات والموارد والتمويلات الخاصة بالموظفين من أجل تحقيق أهداف البنك وتلبية احتياجاته. كذلك تهدف اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات إلى تحقيق أعلى قيمة وعائدات في إطار نظام محكم لاحتواء المخاطر. ويتولى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

مجموعة عمل وحدة التحصيل وإدارة الحسابات الخاصة - عمليات الاسترداد
إن هذه المجموعة مسؤولة عن مراقبة وتعزيز عمليات استرداد الأموال من العملاء من الأفراد والشركات على النحو الذي يقوم به وحدة التحصيل ووحدة الحسابات الخاصة. ويتولى رئاسة المجموعة مدير عام مجموعة الأعمال المصرفية التجارية.

لجنة المخصصات

إن لجنة المخصصات مسؤولة بصورة أساسية عن مستوى المخصصات للعملاء من الأفراد والشركات وجميع استثمارات البنك والتي يقوم باقتراحها إدارة المخاطر بما يتماشى مع سياسات البنك وتوجيهات مصرف البحرين المركزي. ويتولى رئاسة اللجنة الرئيس التنفيذي.

مجموعة عمل الالتزام

إن هذه المجموعة لديها مسؤوليات عامة لمراقبة التزام البنك والسياسات والإجراءات، بالإضافة إلى مناقشة وتحديد المشاكل المتعلقة بالالتزام بما في ذلك الالتزام بالمتطلبات التنظيمية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعرف عميلك وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، ومعايير الإبلاغ المشترك (CRS) وغيرها من الأمور المتعلقة بإدارة مخاطر الالتزام التي تواجه البنك وتنشأ من وقت لآخر. ويتأسس المجموعة مدير عام مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد.

تغييرات في الهيكل التنظيمي والتسلسل الإداري

يناير ٢٠٢١: انتقل التسلسل الإداري لإدارة الائتمان إلى مدير عام تقنية المعلومات والعمليات المصرفية.

أغسطس ٢٠٢١: انتقل التسلسل الإداري للأعمال المصرفية الخاصة إلى نائب الرئيس التنفيذي.

سبتمبر ٢٠٢١: انتقل التسلسل الإداري لإدارة تطوير المنتجات إلى مدير عام المجموعة المصرفية للأفراد.

تغييرات الإدارة واللجان الإدارية

تغييرات موظفي الإدارة

تعيينات في الإدارة العليا:

نوفمبر ٢٠٢١: تم تعيين المدير الأول، أحمد محمد جناحي، مسؤول المخاطر، رئيس إدارة المخاطر.

تعيينات وترقيات واستقالات أخرى

أبريل ٢٠٢١: تم ترقية فاطمة عبدالله مفيز إلى منصب مدير أول، رئيس إدارة الشؤون القانونية.

أبريل ٢٠٢١: تم ترقية مرتضى عباس علي إلى منصب مدير، رئيس إدارة الخدمات العامة.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

تغييرات الإدارة واللجان الإدارية (تتمة)

تغييرات اللجان الإدارية

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات:

- أبريل ٢٠٢١: انضم رئيس الشؤون المالية ورئيس الفروع المصرفية كأعضاء. وانضم رئيس إدارة دعم الخدمات المصرفية للأفراد ورئيس أمن المعلومات كمدعويين. وقد خرج من اللجنة المدعويين التاليين: العمليات المصرفية، إدارة المخاطر، الرقابة المالية والتدقيق الداخلي.

- يونيو ٢٠٢١: تم تغيير الإطار الزمني لجدول أعمال اللجنة.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:

- أبريل ٢٠٢١: انضم إلى اللجنة كل من:

- مدير عام، تقنية المعلومات والعمليات المصرفية كعضو.

- رئيس الشؤون المالية كعضو.

- رئيس الأعمال المصرفية التجارية كعضو.

- رئيس الأعمال المصرفية الخاصة كعضو.

- رئيس شبكة الفروع المصرفية كعضو.

- رئيس العمليات المصرفية كعضو بدون حق التصويت (مستشار).

- تم تعديل دور رئيس إدارة تطوير المنتجات والشراكات التجارية من عضو إلى عضو بدون حق التصويت (مستشار).

- تم إلغاء قسم المدعويين من الهيكل.

- يونيو ٢٠٢١: تم تغيير الإطار الزمني لجدول الأعمال.

لجنة الاستثمار والائتمان

- أبريل ٢٠٢١: انضم مدير عام تقنية المعلومات والعمليات المصرفية كعضو بدون حق التصويت (مستشار).

- يونيو ٢٠٢١: تم تغيير الإطار الزمني لجدول الأعمال.

- ديسمبر ٢٠٢١: تم إضافة "مقترحات لجدول الأعمال".

اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات

- أبريل ٢٠٢١:

- تم تغيير الميثاق الحالي حسب تكوين اللجان/ مجموعات العمل على مستوى الإدارة.

- تم تغيير عدد أعضاء اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات من ١٢ إلى ١١.

- تم تعيين رئيس الالتزام ومكافحة غسيل الأموال كرئيس للجنة التوجيهية لأمن المعلومات ليحل محل نائب الرئيس التنفيذي.

- تم تعيين رؤساء إدارة تقنية المعلومات والفروع المصرفية والتدقيق الداخلي كأعضاء ليحلوا محل المديرين العاميين لهذه الإدارات.

- تم تعيين المديرين من إدارة الموارد البشرية والرقابة المالية ليحلوا محل رؤساء إداراتهم.

- تم إضافة اختصارات لتحويلات السويقت CSP و PDPL.

- تم إضافة خاصية تعقب خصوصية البيانات الشخصية في تقرير نظام إدارة المعلومات (MIS) باعتباره تقرير ربع سنوي.

- تم تغيير عدد أيام العمل في جدول أعمال اللجنة التوجيهية لأمن المعلومات من ١٠ إلى ٧ أيام عمل.

- ديسمبر ٢٠٢١:

- تم تعيين رئيس الفروع المصرفية كعضو ليحل محل رئيس دعم الأعمال المصرفية للأفراد.

فريق خطة استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات

- أبريل ٢٠٢١:

- خرج من اللجنة الرئيس التنفيذي كعضو ورئيس اللجنة.

- خرج نائب الرئيس التنفيذي كعضو.

- تم تغيير مدير عام تقنية المعلومات والعمليات المصرفية من عضو إلى رئيس الفريق.

- تم تغيير مدير عام الأعمال المصرفية للأفراد من عضو إلى نائب رئيس الفريق.

- انضم رئيس الفروع المصرفية كعضو.

- خرج مدير عام، مجموعة الأعمال المصرفية التجارية كعضو.

- انضم رئيس الأعمال المصرفية التجارية كعضو.

- خرج رئيس الرقابة المالية كعضو.

- انضم مدير الرقابة المالية كعضو.

- خرج رئيس إدارة المخاطر كعضو.

- انضم رئيس مخاطر السوق كعضو.

- تم تغيير رئيس تقنية المعلومات من سكرتير إلى عضو في الفريق.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

مجموعة عمل إدارة الشكاوى

اللجنة البيئية والاجتماعية والحوكمة

- أبريل ٢٠٢١:
- تغير الاسم من "لجنة إدارة الشكاوى" إلى "مجموعة عمل شكاوى العملاء" بدون أي تغييرات جوهرية.
- انضم كأعضاء ما يلي:
- مدير إدارة الاتصالات المؤسسية والتسويقية
- مدير إدارة تقنية المعلومات
- مدير أول إدارة تطوير الأعمال

لجنة المخصصات

- أبريل ٢٠٢١:
- انضم كمدعويين دائمين كل من:
- رئيس قسم التحصيل
- رئيس مجموعة الأعمال المصرفية التجارية
- تم تحديث الوظائف حسب الهيكل الحالي للبنك.
- رئيس اللجنة: إضافة إلى قائمة الواجبات.

مجموعة عمليات التعافي

- يوليو ٢٠٢١:
 - انضم إلى اللجنة رئيس إدارة الشؤون الائتمانية
 - أصبح رئيس العمليات المصرفية نائب الرئيس
 - خرج من اللجنة كل من:
 - رئيس - الخدمات العامة
 - مدير عام - إدارة المخاطر
- تم تغيير الاسم من "لجنة التعافي" إلى "مجموعة عمليات التعافي".
 - تم إعادة كتابة ميثاق المجموعة.
 - تم تعيين سكرتير جديد.
 - تم إضافة أعضاء جدد كالتالي:
 - رئيس ائتمان الأعمال المصرفية للأفراد
 - رئيس الشؤون القانونية
 - رئيس مراجعة الائتمان
 - رئيس الرقابة المالية
 - تم تغيير الوظائف التالية:
 - تم تعيين مدير عام مجموعة الأعمال المصرفية التجارية كرئيس.
 - تم تعيين مدير عام مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد كنائب الرئيس.
 - تم تعيين مسؤول المخاطر كعضو.
 - تم تعيين رئيس إدارة الحسابات الخاصة كعضو.
 - تم تعيين رئيس التحصيل كعضو.
 - خرج الأعضاء والمدعويين التاليين من المجموعة:
 - الرئيس التنفيذي
 - نائب الرئيس التنفيذي
 - رئيس الشؤون المالية
 - مدير - الرقابة المالية

الحوكمة المؤسسية (تابع)

الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة

لدى بنك الإثمار موقع إلكتروني يستطيع العملاء والأطراف الأخرى ذات العلاقة زيارته للحصول على المعلومات الخاصة بالمنتجات والخدمات، بالإضافة إلى الكتيب التعريفي للبنك والمعلومات المؤسسية والنشرات الصحفية وتقارير عن الأداء المالي وغيرها. ويواصل البنك أيضاً تقديم التصريحات ونشر الأخبار الصحفية بشأن التطورات الهامة والأخبار.

ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي

يسري ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي في بنك الإثمار على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع المسؤولين والموظفين والوكلاء والاستشاريين وغيرهم عند تمثيل بنك الإثمار أو التصرف بالنيابة عنه.

ويجب على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والموظفين التصرف بشكل أخلاقي في جميع الأوقات والإقرار بالتزامهم بسياسات بنك الإثمار. ولا يجوز أن يُمنح أي تنازل عن ميثاق السلوك الأخلاقي وقواعد العمل الوظيفي لأي عضو بمجلس الإدارة أو مسؤول تنفيذي إلا بواسطة مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة المعنية، كما يجب الإفصاح عن هذا التنازل على الفور للمساهمين.

يخضع توظيف أقارب الأفراد المعتمدين لسياسة الموارد البشرية التي تتطلب من الموظفين الإفصاح لإدارة الموارد البشرية عن صلة القرابة بالنسبة للموظف المعتمد (أب أو أم أو أخ أو أخت أو زوج أو زوجة) عند التوظيف و/أو بعد ذلك، كما هو مناسب. وسيتم إعطاء الموظفين فترة سماح مدتها سنة واحدة يستقيل على إثرها أحد الأقارب من البنك. ويتطلب الاستثناء من السياسة أنفة الذكر، إن وجد، موافقة الرئيس التنفيذي.

إدارة المخاطر

لدى بنك الإثمار نظام شامل لإدارة المخاطر على نطاق المؤسسة يتضمّن كافة الأنشطة ويتناسب مع عمليات البنك وقدرته على تحمّل المخاطر. ويلعب هذا النظام دوراً مهماً في حماية مصالح المساهمين والعملاء ويحظى باهتمام بالغ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

إن ثقافة إدارة المخاطر تبدأ من مجلس الإدارة الذي يقوم بتحديد مستويات تحمّل وقبول المخاطر بما يتماشى مع استراتيجية الأعمال. ويحتوي ميثاق المخاطر على نظام إدارة المخاطر وسياسات إدارة المخاطر المختلفة والتي تتضمن طريقة ومنهجية إدارة مختلف المخاطر. ويتم بانتظام مراجعة القدرة على تحمّل المخاطر وكذلك سياسات المخاطر التي يتم اتباعها للمحافظة على توافقتها وتمشيها مع استراتيجية الأعمال والظروف السائدة في السوق، فضلاً عن ضمان التزامها بتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

وتُعتبر إدارة المخاطر في بنك الإثمار مسؤولية مشتركة، ولذلك فإن ثقافة إدارة المخاطر تنتشر على مستوى المؤسسة. ولدى بنك الإثمار هيكل لحوكمة المخاطر يسمح بمراقبة وإدارة المخاطر في كافة أنشطة الأعمال وأنشطة الدعم. ويحصل مجلس الإدارة على المساعدة من لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر والتي تعقد اجتماعات دورية للاطلاع على عملية تنفيذ نظام وإدارة المخاطر. وعلى الرغم من ذلك، فإن مجلس الإدارة يحتفظ بمسؤولية تنفيذ وعمل نظام إدارة المخاطر والموافقة على جميع سياسات إدارة المخاطر. وتحصل لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر على الدعم من وحدة مستقلة لإدارة المخاطر يترأسها مسؤول المخاطر وتكون مسؤولة عن تنفيذ نظام إدارة المخاطر الذي وافق عليه مجلس الإدارة بالتنسيق مع الإدارة العليا وجميع الإدارات الأخرى ذات الصلة.

ويتضمن نظام إدارة المخاطر أيضاً عمليات صارمة للمراقبة والإبلاغ عن المخاطر، حيث تراقب وحدة إدارة المخاطر باستمرار مؤشرات المخاطر مقابل حدود وقدرة تحمّل المخاطر التي وافق عليها مجلس الإدارة، ويتم إبلاغ الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة عنها.

وقد تضمّن قسم الإفصاحات العامة المزيد من المعلومات عن نظام المخاطر وطريقة ومنهجية إدارة أبعاد المخاطر.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

الإجراءات الخاصة بشكاوى الزبائن

لدى بنك الإثمار سياسة إدارية رسمية لشكاوى العملاء تتطابق مع اشتراطات مصرف البحرين المركزي. وتوجد وحدة خاصة بتلقي شكاوى الزبائن بالإضافة إلى مسؤول يعمل على إدارة الشكاوى. وتُنشر جميع بيانات الاتصال بوحدة إدارة الشكاوى في جميع الفروع وكذلك على الموقع الإلكتروني للبنك. كما يتم حل جميع الشكاوى الخاصة بالزبائن بشكل يحقق أعلى درجات الرضا لديهم في الحال.

مكافحة غسيل الأموال

تُعرف مملكة البحرين غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها جرائم جنائية. ويضرب مصرف البحرين المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين الالتزام بجميع التشريعات والقوانين واللوائح المعمول بها في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويلتزم بنك الإثمار بتشريعات مملكة البحرين لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وقواعد مصرف البحرين المركزي وتوجيهات وحدة الجرائم المالية التي تستند على مبادئ توصيات مجموعة العمل المالي (FATF 40) ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

كما يواصل البنك اتباع نهج قائم على المخاطر (RBA) من حيث مراقبة المعاملات والتحقق من العقوبات ومتطلبات اعرف عميلك، بالإضافة إلى الأمور الأخرى المتعلقة بالجرائم المالية. وقد اعتمد البنك سياسات وإجراءات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ووافق عليها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى برامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق إنشاء أنظمة مناسبة والمحافظة عليها ومراقبتها للحد من اختراقها بالجرائم المالية. ويحافظ البنك على سياسات وإجراءات مناسبة تتعلق بالحرص الواجب على العميل والتحقق من العملاء ومراقبة المعاملات لمنع البنك من القيام بعلاقات تجارية مع الجهات التي تقوم بممارسة غسيل الأموال أو أي أنشطة غير قانونية تسهل تمويل الإرهاب. إن هذه السياسات والإجراءات تنطبق على جميع الموظفين والفروع والمكاتب في بنك الإثمار.

ويجب على جميع الموظفين في البنك الذين يتعاملون مع العملاء و/أو المسؤولين إدارياً عن التعامل مع العملاء، القيام بالتدريب السنوي على قواعد وإجراءات مكافحة غسيل الأموال و"اعرف عميلك" (KYC).

وقد اعتمد بنك الإثمار مبادرات وتدابير محددة لتسهيل تنفيذ هذه السياسات والإجراءات تشمل تعيين مسؤول مخصص للإبلاغ عن غسيل الأموال (MLRO)، وتمكين المسؤول من خلال تفويضه بشكل كافٍ لتنفيذ برامج البنك الخاصة بعمليات مكافحة غسيل الأموال، وذلك عن طريق مراقبة تطبيق سياسات مكافحة غسيل الأموال بشكل مستقل والإبلاغ عن أي معاملات مشبوهة للجهات التنظيمية وفقاً للمتطلبات التنظيمية. ويتضمن إطار عمل بنك الإثمار فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال و"اعرف عميلك" العناصر الأربعة الرئيسية التالية: قبول العميل وإجراءات تحديد العميل والتحقق من مصادر الأموال والتقييم المستمر لمراقبة المعاملات وإدارة المخاطر.

إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال والرقابة الداخلية الالتزام

مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية أو الخسائر المالية أو الإضرار بالسمعة التي من الممكن أن تُفرض على بنك الإثمار نتيجة الإخفاق في الالتزام بمتطلبات القوانين واللوائح والأنظمة ومتطلبات إعداد التقارير وقواعد السلوك الأخلاقي الداخلية.

وتضع سياسة إدارة الالتزام إطاراً للالتزام من أجل إدارة مخاطر الالتزام في البنك من خلال تحديد أدوار ومسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين الذين يقومون بمهام الالتزام، بالإضافة إلى تحديد استقلالية وفعالية وظيفية الالتزام والتسلسل الإداري لمسؤول الالتزام. وتتبع وظيفة الالتزام أسلوباً قائماً على المخاطر لإدارة مخاطر الالتزام وفقاً لخطة الالتزام التي وافقت عليها لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

وتعمل الإدارة على ضمان قيام بنك الإثمار بجميع عملياته وفق أعلى المعايير الأخلاقية، والالتزام بكافة القوانين واللوائح ذات الصلة بالمؤسسات المالية. وقد قام البنك بتأسيس مجموعة عمل الالتزام لمراقبة وإدارة مخاطر الالتزام وغيرها من الأمور المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية بشكل فعّال، ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و"اعرف عميلك". ويقع على عاتق مسؤول الالتزام مسؤولية تعزيز الثقافة القائمة على الالتزام السليم في البنك من خلال التدريب المدعوم باختبارات دورية للالتزام من أجل تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وظيفة الالتزام تقوم بإبلاغ البنك عن مسائل ذات أهمية من وجهة نظر إدارة الالتزام من خلال الاتصالات الدائمة وبرامج التدريب والتوعية والنشرة الإخبارية الإلكترونية الخاصة بالالتزام من أجل ضمان أن الإدارة العليا والموظفين على دراية بالاشتراطات التنظيمية المعمول بها وما يترتب عليها، وذلك من أجل تحقيق مستوى عالٍ من الالتزام في جميع عمليات البنك على نحو متسق دائماً. كما قام البنك بتطبيق مفهوم "متخصصي الالتزام" لدعم جهود البنك الدائمة لتعزيز ثقافة الالتزام والمحافظة على أعلى معايير الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

الحوكمة المؤسسية (تابع)

الرقابة الداخلية

- يتم مراقبة الالتزام المستقل لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية السارية بشكل ملائم.
- ويتم تقييم جميع العمليات والنظم بشكل مستمر من قبل مسؤولي العمليات المعنيين وإدارة المخاطر من خلال أقسام التقييم الذاتي لرقابة المخاطر والتدقيق الداخلي، وذلك بهدف تحديد أي تحسينات ممكنة لنظام الرقابة من منظور تدقيقي.
- ويتم التحقيق على الفور في أي حالة عجز للرقابة، وذلك من قبل لجنة متعددة المهام تشمل وظائف الأعمال والرقابة بهدف تقييم مدى الحاجة إلى تعزيز الرقابة على كافة العمليات والوظائف. وتعمل لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر على مراقبة نظام الرقابة الداخلية في البنك بفاعلية، وذلك وفقاً لتقرير يتم تقديمها من قبل أقسام إدارة المخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي بشكل دوري.
- تتولى لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مهمة الإشراف على نظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنك.
- ويمتلك البنك نظاماً متعدد الجوانب للرقابة الداخلية، وذلك فيما يتعلق بالتالي:
 - تم وضع سياسات وإجراءات تشغيلية مفصلة تنصّ على الضوابط الرقابية التي يتمّ تبنيها للعمليات المختلفة.
 - الفصل الواضح للواجبات لضمان خلوّ الضوابط الرقابية من أيّ ثغرات، بالإضافة إلى المراقبة الكافية للعمليات.
 - نظام صارم لإدارة المخاطر التشغيلية ينصّ على المنهجيات الخاصة بتحديد المخاطر التشغيلية وقياسها ومراقبتها.
 - التدقيق الداخلي المستقلّ لجميع الوظائف من أجل قياس مدى كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية على صعيد كافة العمليات والنظم المختلفة.

الأموال تحت الإدارة



الأموال تحت الإدارة

يدير البنك الأموال بشكل رئيسي في العقارات والأسهم الخاصة، والتي تخضع إلى مخاطر مختلفة، بما في ذلك:

- مخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لتغير أسعار صرف العملات.
- مخاطر السيولة نظراً لطبيعة أرصدة تلك الأموال كونها غير قابلة للتسويق ولا مدرجة في منصات سوق الأوراق المالية.
- مخاطر السوق نتيجة لظروف السوق المتغيرة، بما في ذلك التغيرات في الطلب والأسعار.
- المخاطر الاقتصادية الناجمة عن التغيرات في المناخ الاقتصادي.
- مخاطر الائتمان من الأطراف الذين يديرون أموال الأعمال التجارية والتي قد تتحمل أيضاً المخاطرة بالتخلف عن سداد التسوية.
- مخاطر التغيرات في سياسة الحكومة، بما في ذلك ضرورة الحصول على الموافقات اللازمة.
- قيمة الاستثمارات في العقارات و/أو إيرادات الإيجار الناتجة عن تغير قيمة العقار وصعود وهبوط إيرادات الإيجار.
- الاستثمارات في القطاع العقاري قد تتأثر بسبب التغيرات في المناخ الاقتصادي العام والمنافسة على أسعار الإيجار والوضع المالي للمستأجرين وجودة خدمات الصيانة والتأمين والخدمات الإدارية والتغيرات في التكاليف التشغيلية.
- الاستثمارات في القطاع العقاري والتي تتطلب أعمال التطوير والترميم قد تتضمن أيضاً المخاطر المتعلقة بالتأخر في البناء وتجاوز التكاليف وعدم القدرة على الاستئجار إما على الإطلاق أو في مستويات الإيجار المرصية بعد الانتهاء من أعمال التطوير أو الترميم.
- قيمة الاستثمارات قد تتأثر نتيجة الاضطرابات كالتطورات السياسية والتغيرات في السياسات الحكومية والضرائب وفرض قيود على إعادة تحويل العملات والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في بعض أو جميع الدول التي قد يتم استثمار الأموال فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- الإشراف التنظيمي والبنية التحتية القانونية والمحاسبة والتدقيق ومعايير إعداد التقارير في الأسواق الناشئة قد لا توفر نفس الدرجة من الحماية أو المعلومات التي توجد بشكل عام في الأسواق المتطورة والمتقدمة.
- المخاطر الناتجة عن الاضطرابات كالتطورات السياسية أو الدبلوماسية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والتغيرات في السياسات الحكومية والضرائب ومعدلات الفائدة والتطورات السياسية والاقتصادية الأخرى في التشريع، خاصة التغييرات في التشريعات المتعلقة بحق ومستوى الملكية الأجنبية.
- مخاطر خارجية تتحكم في الأموال، وتشمل الاضطرابات العمالية والاضطرابات المدنية والحروب وأعمال التخريب والتدمير والحرائق والفيضانات والكوارث الطبيعية والانفجارات.

إن المخاطر المحددة للأموال موضحة بشكل مفصل في نشرات مخصصة.

إن الهدف الأساسي للبنك باعتباره مؤسسة مالية تجارية هو القيام بدور الوسيط من خلال تدوير الأموال بين الوكلاء الذين يعانون من نقص في الأموال والوكلاء الذين لديهم فوائض مالية من أجل تحقيق المنافع الاقتصادية. ويتم ذلك في العادة من خلال تجميع الموارد المالية من أصحاب حسابات الاستثمار واستثمارها في السوق واقتسام الأرباح مع أصحاب حسابات الاستثمار وذلك بأسعار وشروط محددة مسبقاً بموجب اتفاقيات موقعة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار. ويُعرف هذا النشاط بالأموال تحت الإدارة.

هيكل الأموال تحت الإدارة

يقدم البنك ثلاثة أنواع من الأموال تحت الإدارة مصنفة كحسابات استثمارية مطلقة أو حسابات استثمارية مقيّدة أو مشاريع استثمارية مشتركة.

١- الحسابات الاستثمارية المطلقة

في حالة الحسابات الاستثمارية المطلقة، فإن البنك بصفته مضارباً (مدير الاستثمار) لديه تفويض من قبل أصحاب حسابات الاستثمار باستثمار أموالهم بالطريقة التي يعتبرها البنك مناسبة وذلك بدون وضع قيود بالنسبة لمكان وطريقة الاستثمار وفي ماذا يتم استثمار أموالهم، ويتم اعتبار جميع الحسابات الاستثمارية المطلقة محاسبياً على أنها بنود مضمنة في الميزانية العمومية، وهذه الأموال تكون مفتوحة للجمهور (من الأشخاص العاديين والهيئات الاعتبارية بما في ذلك المؤسسات المالية) وذلك بشرط أن تفي باشتراطات "أعرف عميلك" التي يضعها البنك.

وكما في ٢١ ديسمبر ٢٠٢١، يدير البنك حسابات استثمارية مطلقة كما يلي:

- مضاربة عامة
- مضاربة خاصة

٢- الحسابات الاستثمارية المقيّدة

في الحسابات الاستثمارية المقيّدة، فإن البنك بصفته مضارباً يكون مقيّداً من قبل أصحاب حسابات الاستثمار فيما يتعلق باستثمار أموالهم بالنسبة لمكان وطريقة الاستثمار ومدة الاستثمار وفي ماذا يتم استثمار أموالهم. ويجب الاتفاق على هذه الخصائص والشروط بين الأطراف عند التعاقد (كالتوقيع على اتفاقيات المضاربة و/أو الوكالة) وذلك لإضفاء الصفة الرسمية على علاقاتهم. ويتم اعتبار الأموال المودعة في حسابات الاستثمار المقيّدة محاسبياً على أنها بنود غير مضمنة في الميزانية العمومية حيث إن البنك ليست لديه الحرية في استخدام الأموال بموجب الحسابات الاستثمارية المقيّدة. وحسب تعليمات مصرف البحرين المركزي، فإن جميع الأموال المودعة في الحسابات الاستثمارية المقيّدة تجب هيكلتها في المستقبل على أنها مشاريع استثمارية مشتركة.

الأموال تحت الإدارة (تابع)

هيكل الأموال تحت الإدارة (تابع)

٣. المشارك الاستثمارية المشتركة

إن البرامج الاستثمارية المشتركة تتمتع بالمزايا التالية:

- الاستثمار المشترك لرأس المال الذي يتم الحصول عليه من الجمهور أو من خلال استثمار خاص، بما في ذلك الاستثمار الذي يضعه مشغل المشروع في البداية وذلك في أدوات مالية وأصول أخرى والتي تعمل على أساس توزيع المخاطر عندما يكون مناسباً. ويمكن إعادة شراء الحصص فيها أو استردادها من بين أصول هذه المشاريع.
- تتم هيكله هذه الأموال وفقاً للقواعد الخاصة بالمشارك الاستثمارية المشتركة والصادرة من مصرف البحرين المركزي.

يجب أن يفي جميع المستثمرين باشتراطات "اعرف عميلك" وذلك حسب قواعد مصرف البحرين المركزي.

المخاطر والعوائد

وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، تتم إدارة جميع الأموال تحت الإدارة على أساس المشاركة في الربح والخسارة حيث يتحمل صاحب الحساب الاستثماري جميع المخاطر ما عدا في حالات الإهمال وسوء التصرف الجسيم.

ويتم تحديد أرباح أو خسائر الأموال تحت الإدارة المستثمرة باستخدام السياسات المحاسبية المطبقة في العادة من قبل البنك. ويجوز أن يكون توزيع الأرباح والخسائر على أساس محدود أو مستمر وذلك كما يلي:

المدة المحددة

عندما يقوم صاحب الحساب الاستثماري باستثمار أمواله لمدة محددة. تتم معالجة الأرباح/ الخسائر من ناحية محاسبية عند تصفية الصندوق الاستثماري (أو عند تصفية منظمة) ويتم إعادة رأس المال إلى أصحاب الحسابات الاستثمارية بالإضافة إلى أي أرباح/ خسائر.

المدة المفتوحة

عندما يقوم صاحب الحساب الاستثماري باستثمار أمواله لمدة غير محددة (مثل حسابات التوفير)، تتم معالجة الأرباح محاسبياً على أساس مرحلي خلال مدة المضاربة. ولا تخضع أموال الحسابات الاستثمارية المطلقة لأي رسوم إدارية.

وفي حالة الحساب الاستثماري المقيد والمشروع الاستثماري المشترك، فإنه يجوز احتساب المصروفات المحددة التي قد تنشأ فيما يتعلق بطرح أموال المضاربة وفي سياق استخدام الأموال واحتسابها من إجمالي الإيرادات التي تحققها تلك المضاربة، بشرط أن يتم تحديد ذلك في اتفاقية المضاربة ذات العلاقة. وتعتبر مصروفات التدقيق والمصروفات القانونية ومصروفات التوثيق والطباعة جميعها أمثلة على المصروفات التي يتم احتسابها على المضاربة. ويتم احتساب الأرباح القابلة للتوزيع بعد أن يتم خصم جميع المصروفات المسموح بها.

ويطبق بنك الإثمار إجراءات مناسبة في توزيع الأرباح للتأكد من توزيعها بشكل عادل على أصحاب الحسابات الاستثمارية في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وتشمل هذه الإجراءات احتياطات معادلة الأرباح واحتياطات مخاطر الاستثمار.

استرداد الأموال المستثمرة

يتم استرداد جميع الأموال وفقاً لفتترات الاستحقاق الخاصة بها. وفي ظروف معينة، يجوز للبنك السماح بعمليات سحب مبكرة من خلال إما العثور على مشتر للمشاركة الاستثمارية، أو شراء مشاركة صاحب الحساب الاستثماري بالأسعار السارية في السوق وبشرط أن لا يتسبب هذا في التعرض لخطر أية مخالفات أو قيود رقابية أو داخلية.

الالتزامات الائتمانية

رغم أن صاحب الحساب الاستثماري يعتبر مسؤولاً بشكل كامل عن المخاطر المرتبطة باستثماراته في الأموال والصناديق تحت الإدارة، إلا أن البنك يتقيد بالتزاماته الائتمانية وواجبه في ممارسة الحرص من أجل المحافظة على أصول صاحب الحساب الاستثماري. وفي هذا الصدد، فإن البنك يلتزم بالقواعد الإرشادية التالية الصادرة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

- السعي لتحقيق أعلى معايير النزاهة والأمانة والصدق والعدالة في جميع تصريحاته وبياناته وتعاملاته وعليه أن يعامل عملاءه بشكل عادل.
- ممارسة الحرص والعناية الواجبة في جميع عملياته، بما في ذلك الطريقة التي يقوم بموجبها بهيكله وعرض منتجاته وتقديم التمويل، وباعتبار خاص للالتزام الشرعي وشمولية البحث وإدارة المخاطر.
- التأكد من أن لديه الأنظمة والإجراءات اللازمة وأن موظفيه لديهم المعرفة والمهارات لإدارة الأموال تحت الإدارة وفقاً لهذه السياسة والقواعد الرقابية الأخرى.
- اتخاذ الخطوات التي تضمن فهمه لطبيعة وظروف أصحاب الحسابات الاستثمارية بحيث يقوم بطرح أفضل المنتجات المناسبة لتلبية احتياجاتهم بالإضافة إلى تقديم التمويل فقط للمشاريع المتفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تقديم المعلومات الصحيحة والواضحة في أي مستند عام صادر إلى عملائه الحاليين والمرتبطين خلال عملية البيع والاتصالات والتقارير اللاحقة.
- فهم واستيعاب تعارض المصالح بينه وبين عملائه والتي قد تنشأ عن نوع المنتجات التي يقدمها والعمل على تجنبها أو الإفصاح عنها وإدارتها وذلك بالأخذ بعين الاعتبار واجباته الائتمانية نحو أصحاب الحسابات الاستثمارية ونحو المساهمين.
- التأكد من أن عملياته تخضع لنظام فعال من الحوكمة الشرعية وأنه يقوم بمزاولة أنشطته بطريقة مسؤولة من ناحية اجتماعية.

الأهداف الاستثمارية

إن الهدف الاستثماري للأموال هو تحقيق أقصى العوائد الممكنة لأصحاب الحسابات الاستثمارية والبنك وذلك بطريقة تتسجم مع اتفاقية المضاربة للصندوق المحدد والقواعد الشرعية، وفي نفس الوقت إدارة المخاطر ضمن المستويات التي تم تحديدها مسبقاً.

الأموال تحت الإدارة (تابع)

حوكمة إدارة الأموال

وهناك سياسة خاصة تحدد العمليات المتعلقة بإدارة الأموال. ويتم مراجعة جميع أموال الصناديق بصفة مستقلة من قبل دائرة إدارة المخاطر ودائرة الالتزام قبل الموافقة عليها وطرحها. وبمجرد الموافقة عليها، فإن هذه الأموال يتم استخدامها بشكل صارم وفقاً لنشرة إصدار الصندوق وشروط الموافقة.

ويتم استخدام أموال الحسابات الاستثمارية المطلقة بشكل أساسي لعمليات تمويل التجزئة والتمويلات التجارية. ويقوم البنك بتنويع محفظته من خلال وضع حدود حذرة خاصة بالمناطق الجغرافية والقطاعية والفترات الزمنية وأنواع العملاء وذلك من بين عوامل أخرى. ويتم تضمين الأمور الخاصة بشكل وخصائص وتوزيعات هياكل التمويل الخاصة بالبنك في سياساته المتعلقة بالمخاطر.

يُعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان الالتزام بأهداف استثمار الأموال. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر والتي تسعى، من بين مسؤولياتها الأخرى، إلى الاهتمام بمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتؤدي لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة الاستثمار والائتمان دوراً هاماً في مراقبة ومتابعة أداء الأموال والصناديق. وتُعتبر دائرة إدارة الأصول مسؤولة عن الإدارة الفعّالة لأموال الحسابات الاستثمارية المقيدة ومشاريع الاستثمار المشتركة. وتتم إدارة شؤون العملاء من قبل وحدات أعمال مختلفة، بما في ذلك مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد ومجموعة الأعمال المصرفية التجارية.

ويتم طرح الحسابات الاستثمارية المقيدة والمشاريع الاستثمارية المشتركة بعد إجراء العناية الواجبة الشاملة للسوق واحتياجات المستثمرين وتقبلهم للمخاطر.

وفيما يلي جدول توزيع الأرباح (حسابات المضاربة) والذي يتضمن تفاصيل عن فترة الاستثمار وحصة البنك من الأرباح لعام ٢٠٢١ وفقاً للشروط والأحكام:

الفترة	حصة البنك (%)
مدة غير محددة (حسابات التوفير)	٦٠
شهر	٥٠
٣ شهور	٤٥
٦ شهور	٤٠
٩ شهور	٣٨
سنة	٣٥
١٨ شهر	٣٣
سنتان	٣٠
٣٠ شهر	٢٨
٣ سنوات	٢٥

(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

متوسط المؤشر وعائد الأرباح المعلن على حسابات الاستثمار المشاركة (PSIA) في الأرباح حسب الاستحقاق وذلك من حيث النسبة المئوية المدفوعة سنوياً في عام ٢٠٢١:

مقومة بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي	يوم	٧ أيام	شهر	٣ شهور	٦ شهور	سنة	سنتان	٣ سنوات
التوفير	٠,١٠	-	-	-	-	-	-	-
المضاربة العامة	٠,١٠	٠,١٠	١,٢٥	١,٥٠	١,٦٨	٢,٣٣	٢,٥٢	٢,٦٣
المضاربة الخاصة	-	-	١,٧٠	٢,٢٠	٢,٥٣	٣,٠٥	٣,١٥	٣,٢٩

البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

المحتويات

٥١	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
٥٣	تقرير أعضاء مجلس الإدارة
٥٦	تقرير مدققي الحسابات المستقل
٥٨	تقرير مدققي الحسابات المستقل
٦٠	بيان المركز المالي الموحد
٦١	بيان الدخل الموحد
٦٢	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٦٣	بيان التدفقات النقدية الموحد
٦٤	البيان الموحد للتغيرات في حسابات الإستثمار المقيدة
٦٥	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال بنك الإثمار ش.م.ب. (م) وشركاته التابعة

عن السنة المالية من ١٧ جمادى الأولى ١٤٤٢ إلى ٢٧ ربيع الآخر ١٤٤٣ الموافق ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فإن هيئة الرقابة الشرعية لبنك الإثمار ش.م.ب. (م) وشركاته التابعة (البنك) قد قامت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بما يلي:

- ١- إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية المتعلقة بمنتجات وأعمال البنك، وتعميمها من خلال إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي، ومتابعة تنفيذها من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، مع توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بالأحكام الشرعية للمعاملات.
 - ٢- دراسة آليات التمويل والاستثمار والمضاربات المختلفة وإعداد مستنداتها مع الإدارات المختصة بتطوير وعرض المنتجات.
 - ٣- فحص دفاتر الحسابات والسجلات والمعاملات ومراجعة بعض عيناتها من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وفقاً لمعايير التدقيق الشرعية المعمول بها.
 - ٤- التحقق من مصادر الدخل والتفقات وذلك من خلال مراجعة الميزانية العمومية الموحدة وبيان الدخل الموحد ومجمل الأعمال المصرفية للبنك.
 - ٥- الاطلاع والموافقة على التقارير الشرعية التي تصدر عن إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي بالبنك والمدقق الخارجي على الالتزام الشرعي.
- لقد راقبنا المبادئ المعتمدة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي نفذها البنك خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كما قمنا بالمرافقة لإبداء رأينا عما إذا كان البنك قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات التي صدرت من قبلنا، وقرارات الهيئة الشرعية الاستشارية والأنظمة والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي.
- إن مسؤولية التأكد من أن البنك يعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تقع على إدارة البنك، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم.

وبناء عليه تقرر هيئة الرقابة الشرعية ما يلي:

فيما يخص أعمال البنك عامة:

- أ- أن مجمل أعمال وأنشطة البنك الاستثمارية والتمويلية وخدماته المصرفية تمت وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وحسب العقود النمطية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- ب- أن حساب تخصيص وتوزيع الأرباح والخسائر في حسابات المضاربة متوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- ج- قام البنك بتجنب المكاسب المستحصلة من مصادر محرمة شرعاً تخص أعمال البنك وأنشطته المصرفية إلى حساب الخيارات.
- د- يتم حساب الزكاة وفق المعيار الشرعي للزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وحيث إن حسابات البنك مجمعة تحت الإثمار القابضة فإن حساب الزكاة يدرج في البيانات المالية الموحدة للإثمار القابضة.
- هـ- يتم الإفصاح عن الإيرادات والتفقات والمكاسب غير الشرعية في بيانات شركة الإثمار القابضة، حيث إن حسابات البنك مجمعة تحتها.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية (تابع)

ما تم تحويله إلى بنك الإثمار بعد إعادة الهيكلة:

قامت الهيئة بمراجعة هيكله البنك وشركاته التابعة بعد تأسيس الشركة القابضة وإدراج بنك الإثمار ش.م.ب (مقظلة) للأعمال المصرفية في كل من البحرين وباكستان. وحيث إن حسابات البنك جزء من حسابات شركة الإثمار القابضة فإن هيئة الرقابة الشرعية توجه المساهمين الرجوع إلى تلك الحسابات. نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق البنك والقائمين عليه إلى ما فيه العناية بالخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والالتزام بمقتضاها ومتابعة تنفيذها والتوفيق لما يحبه ويرضاه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صدر هذا التقرير في يوم الأحد ٢٧ جمادى الآخرة ١٤٤٣ الموافق ٣٠ يناير ٢٠٢٢.

فضيلة الشيخ نظام يعقوبي
نائب رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ محسن آل عصفور
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ أسامة بحر
عضو الهيئة

تقرير أعضاء مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

يقدم أعضاء مجلس الإدارة تقريرهم عن أنشطة بنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، مع البيانات المالية الموحدة المدققة للبنك وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

الأنشطة الرئيسية

تأسس بنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") في مملكة البحرين في ١٢ مايو ٢٠١٦ كشركة مساهمة مغلقة ومسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب السجل التجاري رقم ٩٩٢٣٦١ وفي ١٤ أغسطس ٢٠١٦ حصل البنك على رخصة مصرف تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه. كجزء من إعادة هيكلة بنك الإثمار ش.م.ب. (الآن شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.) تم تحويل الموجودات والمطلوبات المحددة إلى البنك في ٢ يناير ٢٠١٧.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") في مجموعة كبيرة من الخدمات المالية التي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد والتجارية والاستثمار والأعمال المصرفية الخاصة.

المركز المالي الموحد والنتائج

تم عرض المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بالإضافة إلى النتائج الموحدة لنفس السنة المنتهية في البيانات المالية الموحدة المرفقة.

حققت المجموعة صافي خسارة ٠,٥١ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ متعلقة بمساهمي المجموعة مقارنة بصافي خسارة ١٥,٣ مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وبلغ إجمالي الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ما قيمته ٣,٢٢٧,٥ مليون دينار بحريني (٢٠٢٠: ٣,٠٩٤,٨ مليون دينار بحريني).

بلغ معدل ملاءة رأس المال الموحد للمجموعة ١٢,٩٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢٠: ١٢,٦٥٪). مقارنةً بالحد الأدنى حسب المتطلبات الرقابية البالغ ١٢,٥٪. ويبين الإيضاح رقم ٣٦ من البيانات المالية الموحدة المرفقة أرصدة المجموعة الموزونة بالمخاطر ورأس المال النظامي.

خلال يناير ٢٠٢٢، اتفقت الشركة الأم المباشرة للمجموعة، الإثمار القابضة، من حيث المبدأ مع مصرف السلام ش.م.ب. (السلام) بشأن الاستحواذ على الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار، وحصة ملكية الإثمار القابضة في كل من بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ومجموعة سوليدرتي القابضة. جاء هذا الإعلان في أعقاب تنفيذ مذكرة تفاهم غير ملزمة قانوناً بين الكيانين في أكتوبر ٢٠٢١. ولا تزال الصفقة خاضعة لموافقة مساهمي شركة الإثمار القابضة وتوقيع اتفاقيات نهائية.

أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل (رئيس مجلس الإدارة)

السيد تونكو يعقوب خيرا

المحافظ عبد الحميد محمد أبو موسى

الشيخ زامل عبدالله الزامل

السيد محمد بوجيري

السيد عبدالإله إبراهيم القاسمي

الدكتورة أماني خالد بورسلي

الشيخ محمد عبدالله الخريجي

السيدة الهام إبراهيم عبدالله حسن

السيد عمر عدي علي

تقرير أعضاء مجلس الإدارة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

رسوم حضور أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، واستناداً إلى أحكام المادة رقم (١٨٨) من قانون الشركات التجارية، والمادة رقم (١٢٥) من اللائحة التنفيذية. قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢ يبين الجدول أدناه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة				مكافأة نهاية الخدمة	بدل المصروفات	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	أخرى **	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	Bonus	خطط تحفيزية			
المدرء المستقلون											
١. الدكتور أمانى خالد بورسلي	-	١٦,٩٦٥	-	-	١٦,٩٦٥	-	-	-	-	-	١٦,٩٦٥
٢. السيدة إلهام إبراهيم عبدالله حسن	-	١٦,٩٦٥	-	-	١٦,٩٦٥	-	-	-	-	-	١٦,٩٦٥
٣. السيد عبدالله إبراهيم القاسمي	-	١٩,٢٢٧	١٨,٨٥٠	-	٣٨,٠٧٧	-	-	-	-	-	٣٨,٠٧٧
٤. تونكو يعقوب خيرا	-	١١,٣١٠	-	-	١١,٣١٠	-	-	-	-	-	١١,٣١٠
٥. الشيخ زامل عبدالله الزامل	-	١١,٣١٠	-	-	١١,٣١٠	-	-	-	-	-	١١,٣١٠
المديرين غير التنفيذيين:											
١. صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل	-	٩,٠٤٨	-	-	٩,٠٤٨	-	-	-	-	-	٩,٠٤٨
٢. السيد عمر عبيدي علي	-	١١,٣١٠	-	-	١١,٣١٠	-	-	-	-	-	١١,٣١٠
٣. الشيخ محمد عبدالله الخريجي	-	٩,٠٤٨	-	-	٩,٠٤٨	-	-	-	-	-	٩,٠٤٨
المدرء التنفيذيون:											
١. المحافظ السيد عبدالحميد محمد أبو موسى	-	١١,٣١٠	-	-	١١,٣١٠	-	-	-	-	-	١١,٣١٠
٢. السيد محمد عبد الرحمن بوجيري	-	١١,٣١٠	-	-	١١,٣١٠	-	-	-	-	-	١١,٣١٠
المجموع	-	١٢٧,٤٨٣	١٨,٨٥٠	-	١٤٦,٦٥٣	-	-	-	-	-	١٤٦,٦٥٣

ملاحظة: جميع المبالغ موضحة بالدينار البحريني

المكافآت الأخرى:

* وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).
** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظة:

- ١- ليس لدى البنك أي مدفوعات مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات مصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، لا توجد مكافأة للسنة.
- ٢- تمثل مكافآت مجلس الإدارة المدفوعات التي تم سدادها خلال عام ٢٠٢١ بناءً على موافقة الجمعية العمومية السنوية بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢١.
- ٣- أخرى تمثل عقد استشاري للعمل كمرشح لمجلس إدارة الشركة التابعة للمجموعة.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام ٢٠٢١	المجموع الكلي
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	٩٣٥,٠٣٤	١٥٣,٩١٧	-	١,٠٨٨,٩٥١

ملاحظة: جميع المبالغ موضحة بالدينار البحريني

* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM)، العضو المنتدب (Managing Director) ... الخ.

** أعلى مسؤول مالي بالشركة، (CFO، المدير المالي، ... الخ).

إيضاح:

- ١- يتضمن إجمالي المكافأة ٣٥,١٩٩ دينار بحريني كمكافأة نقدية و ١١٨,٧١٨ دينار بحريني كمكافأة على أساس الأسهم.
- ٢- تستثني تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة تحصلت عليها الإدارة التنفيذية من دورها في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.

أرباح الأسهم

لم يتم إقتراح توزيع أرباح أسهم لعام ٢٠٢١ (٢٠٢٠: لا شيء).

المدققون

أعرب المدققون "برايس وترهاوس كوبرز ام إي ليمتد" عن رغبتهم في إعادة تعيينهم كمدققي حسابات المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

بالتنابة عن مجلس الإدارة

بالتنابة عن مجلس الإدارة



صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل

رئيس مجلس الإدارة

١٤ فبراير ٢٠٢٢

تقرير مدققي الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في بنك الإثمار ش.م.ب. (م)



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإثمار ش.م.ب. (م)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لبنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") وشركائه التابعة ("المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وأدائه المالي الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد وبيان التغييرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد، للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

قمنا بتدقيق ما يلي

البيانات المالية الموحدة للمجموعة التي تتكون من:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛
- بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- البيان الموحد للتغييرات في حسابات الاستثمار المقيدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ؛ و
- الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة والتي تشمل السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبنية بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير.

ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومتطلبات السلوك الأخلاقي المتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات و لمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقرير مدققي الحسابات المستقل (تابع)

إلى السادة المساهمين في بنك الإثمار ش.م.ب. (م) (تابع)



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإثمار ش.م.ب. (م) (تتمة)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير أعضاء مجلس الإدارة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية (باستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها) والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات والتقرير السنوي المتوقع إتاحتها لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولن نبدى أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

تتخصص مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قلنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. وعليه، ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ مجلس الإدارة.

مسؤوليات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة

تعد هذه البيانات المالية الموحدة وتعهد المجموعة بالعمل وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة المجموعة.

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي وقانون الشركات التجارية البحريني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته (قانون الشركات التجارية)، وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الثاني) وبالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية ليتمكنوا من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهريه، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

يعتبر مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، مسؤولون عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف انشطتها أو لا يوجد أمامها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

تقرير مدققي الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في بنك الإثمار ش.م.ب. (م)



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإثمار ش.م.ب. (م) (تتمة)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أي خطأ جوهري، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سوف يكشف دوماً عن أي خطأ جوهري في حال وجوده. تنشأ حالات الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرياً إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة للبيانات المالية الموحدة، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساسٍ لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الخطأ، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها سواء مع وجود عدم تأكيد مادي متصل بالأحداث أو الظروف التي قد تؤدي إلى شك جوهري حول قدرة المجموعة على الاستمرارية. إذا توصلنا إلى وجود عدم تأكيد مادي، فإنه يُطلب منا لفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات في الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، فعلياً تعديل رأينا. وتستخدم استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية إلى إيقاف استمرارية المجموعة.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق الخاصة بالمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأي التدقيق الذي توصلنا إليه.
- ونقوم بالتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له واكتشافات التدقيق الجوهري، بما في ذلك أي قصور جوهري في الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدنا خلال أعمال التدقيق.

تقرير مدققي الحسابات المستقل (تابع)

إلى السادة المساهمين في بنك الإثمار ش.م.ب. (م) (تابع)



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإثمار ش.م.ب. (م) (تتمة)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية والشرعية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الثاني)، نقرر ما يلي:

١. احتفظ البنك بسجلات محاسبية ملائمة والبيانات المالية الموحدة تتفق معها.
٢. إن المعلومات المالية المتضمنة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية تتوافق مع البيانات المالية الموحدة.
٣. باستثناء الأمر الموضح أدناه المتعلق بعدم الامتثال لمتطلبات كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الثاني - وحدة متطلبات التجارية، وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الثاني) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتي حدثت خلال السنة والتي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أنشطتها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أو على مركزه المالي كما في ذلك التاريخ.
٤. بلغ إجمالي حقوق الملكية الموحد للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أقل من ١٠٠ مليون دينار بحريني وهو ما يعد عدم امتثال لمتطلبات كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الثاني - وحدة متطلبات الترخيص - LR-2.5.2A).

٤. تم تزويدنا بالتوضيحات والمعلومات المرضية من قبل أعضاء مجلس الإدارة استجابة لجميع مطالبنا.

علاوة على ذلك، حددت هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة ان البنك قد التزم بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية خلال الفترة قيد التدقيق.

PricewaterhouseCoopers

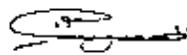
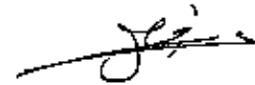
برايس ووترهاوس كوبرز ام إي ليمتد
رقم تسجيل الشريك: ١٩٦
المنامة، مملكة البحرين
١٤ فبراير ٢٠٢٢

بيان المركز المالي الموحد

(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (مدققة)	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (مدققة)	إيضاحات	
			الموجودات
٢٣٩,٣٢٢	١٩٦,٨٢٩	٣	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
٨٥,٦١٢	٧٠,٢٩٠	٤	سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
١,٣٤٧,٣٢٧	١,٢٧٠,٣٠٦	٥	مرابحات وتمويلات أخرى
٣٥٠,٤٢٠	٥٣٧,٥٠٥	٦	تمويلات المشاركة
٧٥٥,٢٢٥	٨٩٣,١٢٩	٧	صكوك وأدوات مالية استثمارية وما في حكمها
-	٢,٤٥٦	٨	استثمارات في شركات زمنية
١٤٥,٣٤٦	١٤٧,٧١٦	٩	موجودات مقتناة بغرض التأجير
٤٧,٩٥٣	٦٣,٨٢٤	١٠	موجودات أخرى
٢,٣١٦	٢,٤٦٧		استثمارات عقارية
٧٣,٣٥٩	٦٤,٦٣٢	١١	عقارات قيد التطوير
٢٢,٢٧٤	٥٥,٦٨٢	١٢	موجودات ثابتة
٢٥,٦٠٣	٢٢,٦٤٣	١٣	موجودات غير ملموسة
٣٠,٩٤٠,٧٧٧	٣٠,٣٢٧,٤٩٩		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية
			المطلوبات
٦٦١,٧٣٩	٧٢٦,٩٨١	١٤	حسابات جارية للعملاء
٤٣٥,٧٦٤	٥٢٦,٦٠٣	١٥	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
٥١٤,٢٣٤	٤٢٠,٠٤٧	١٦	مبالغ مستحقة لمستثمرين
١٠٢,٩٩٨	١٣٥,٥٤٤	١٧	المطلوبات الأخرى
١,٠٧١,٤٧٣	١,٠٨٠,٩١٥		إجمالي المطلوبات
١,٠٢٧,٥١٦	١,٠٤٢١,٣٩٢	١٨	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
٥٥,٠٤٩	٥٣,٢٠٢	١٩	حقوق الأقلية
٣٠,٤٤,٩٤٦	٣٠,٢٨٣,٧٦٩		إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٠	رأس المال
(٣٤,٠٣٣)	(٤٠,١٢٠)		الاحتياطيات
(١٦,١٣٦)	(١٦,١٥٠)		خسائر متراكمة
٤٩,٠٨٣	٤٣,٧٣٠		إجمالي حقوق الملكية
٣٠,٩٤,٧٧٧	٣٠,٣٢٧,٤٩٩		إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية

تم اعتماد هذه المعلومات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٢٢، ووقعها بالنيابة عنهم:


أحمد عبد الرحيم
الرئيس التنفيذي

إلهام حسن
عضو مجلس الإدارة

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٤١ الواردة على الصفحات من ٦٥ إلى ١٢٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية في		إيضاحات
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (مدققة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (مدققة)	
الإيرادات		
٩١,٦٠٣	١١٣,٤٩٥	الدخل من الموجودات الممولة من قبل حسابات الاستثمار المطلقة
(٥٥,٦٥٥)	(٦٠,٠١١)	ناقصاً: العائد لحسابات الاستثمار المطلقة ومخصصات الهبوط في القيمة
٣٥,٩٤٨	٥٣,٤٨٤	حصة المجموعة من دخل حسابات الاستثمار المطلقة بصفتها مضارباً
٥٢,١٣٩	٣١,٤٨٤	٢٢ الدخل من المراجعات والتمويلات الأخرى
٥٣,٤١٠	٤١,٩٦٠	٢٣ الدخل من الصكوك وأدوات مالية استثمارية وما في حكمه
٢٠,٧٠٠	١٩,٨٣٦	٢٤ إيرادات أخرى
١٦٢,١٩٧	١٤٦,٧٦٤	إجمالي الإيرادات
(٧٥,١٧٣)	(٥٨,٩٥٣)	ناقصاً: أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى (صافي)
٨٧,٠٢٤	٨٧,٨١١	إيرادات تشغيلية
المصروفات		
(٦٣,٥٠٧)	(٦٤,٤٥٦)	٢٥ المصروفات الإدارية والعمومية
(٩,٠٣٢)	(٩,٩٣٥)	١٢,١٣ الإستهلاك والإطفاء
(٧٢,٥٣٩)	(٧٤,٣٩١)	إجمالي المصروفات
١٤,٤٨٥	١٣,٤٢٠	صافي الربح قبل مخصصات الهبوط في القيمة والضرائب الخارجية
(١٥,٥٨٧)	٢,٨٨٣	٢٦ عكس / (مخصصات) الهبوط في القيمة (صافي)
(١,٤١٢)	١٦,٣٠٣	صافي الربح / (الخسارة) قبل الضرائب الخارجية
(٩,٨٦٧)	(١١,٤٤٢)	٢٧ ضرائب خارجية
(١٠,٩٦٩)	٥,١٦١	صافي الربح / (الخسارة) للسنة
متعلقة بالتالي:		
(١٥,٢٩٤)	(٥١٢)	مساهمي البنك
٤,٣٢٥	٥,٦٧٣	١٩ حقوق الأقلية
(١٠,٩٦٩)	٥,١٦١	
(١٥,٢٩٩)	(٠,٥١)	٢٣ خسارة السهم الأساسي والمخفف - فلس

تم اعتماد هذه المعلومات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٢٢، ووقعها بالنيابة عنهم:

أحمد عبد الرحيم
الرئيس التنفيذي

إلهام حسن
عضو مجلس الإدارة

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
 (كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاحتياطيات									
إجمالي حقوق الملكية	خسائر متراكمة	إجمالي الاحتياطيات	تحويل عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلة		احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات	احتياطي قانوني	رأس المال	
				للاستثمارات العقارية	لتحويلات التحوط				
٤٩٠,٨٣١	(١٦٠,١٣٦)	(٣٤٠,٣٣٣)	(٣٩٠,٦٠٢)	٧٢١	(٢٠,٧٦٠)	٧٠,٣٠٩	٢٩٩	١٠٠,٠٠٠	في ١ يناير ٢٠٢١ (مدققة)
(٥١٢)	(٥١٢)	-	-	-	-	-	-	-	صافي خسارة السنة
٤٩٨	٤٩٨	-	-	-	-	-	-	-	زيادة حصة الشركة التابعة
									حركة القيمة العادلة للصكوك والأدوات
(٦١٨)	-	(٦١٨)	-	-	-	(٦١٨)	-	-	المالية الإستثمارية وما في حكمها
١٠٤١٠	-	١٠٤١٠	-	-	١,٤١٠	-	-	-	الحركة في احتياطي التحوط (إيضاح ٢٤)
(٦٠,٨٧٩)	-	(٦٠,٨٧٩)	(٦٠,٨٢٢)	٢٥	-	(٨٢)	-	-	تسوية تحويل العملات الأجنبية
٤٣٠,٧٣٠	(١٦٠,١٥٠)	(٤٠,٠١٢٠)	(٤٦٠,٤٢٤)	٧٤٦	(١٠,٣٥٠)	٦٠,٦٠٩	٢٩٩	١٠٠,٠٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (مدققة)

الاحتياطيات									
إجمالي حقوق الملكية	خسائر متراكمة	إجمالي الاحتياطيات	علاوة إصدار أسهم	تحويل عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلة		احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات	احتياطي قانوني	رأس المال
					للاستثمارات العقارية	لتحويلات التحوط			
٧٩٠,١٧١	(٢٨٠,٤١٩)	٧٠,٥٩٠	٤٠,٢٨٠	(٣٧٠,٤٧٣)	٧٤٤	(١٠,٤٥٣)	٥٠,١٩٣	٢٩٩	١٠٠,٠٠٠
									التعديلات الناتجة عن إعادة تصنيف الاستثمارات بناءً على معيار المحاسبة المالية رقم ٢٣
٤٠,١٩	-	٤٠,١٩	-	-	-	-	٤٠,١٩	-	-
٨٣٠,١٩٠	(٢٨٠,٤١٩)	١١٠,٦٠٩	٤٠,٢٨٠	(٣٧٠,٤٧٣)	٧٤٤	(١٠,٤٥٣)	٩٠,٢١٢	٢٩٩	١٠٠,٠٠٠
-	٤٠,٢٨٠	(٤٠,٢٨٠)	(٤٠,٢٨٠)	-	-	-	-	-	تسوية الخسائر المتراكمة (إيضاح ١)
(١٥٠,٢٩٤)	(١٥٠,٢٩٤)	-	-	-	-	-	-	-	صافي خسارة السنة
									خسارة التعديل صافي المساعدات الحكومية (إيضاح ٢)
(١٤٠,٨٣٦)	(١٤٠,٨٣٦)	-	-	-	-	-	-	-	-
٢٠,١٣٣	٢٠,١٣٣	-	-	-	-	-	-	-	الزيادة في ملكية الشركة التابعة
									حركة القيمة العادلة للصكوك والأدوات المالية
(١٠,٨٩٥)	-	(١٠,٨٩٥)	-	-	-	-	(١٠,٨٩٥)	-	-
(١٠,٣٠٧)	-	(١٠,٣٠٧)	-	-	-	(١٠,٣٠٧)	-	-	الحركة في احتياطي التحوط (إيضاح ٢٤)
(٢٠,١٦٠)	-	(٢٠,١٦٠)	-	(٢٠,١٢٩)	(٢٣)	-	(٨)	-	تسوية تحويل العملات الأجنبية
٤٩٠,٨٣١	(١٦٠,١٣٦)	(٣٤٠,٣٣٣)	-	(٣٩٠,٦٠٢)	٧٢١	(٢٠,٧٦٠)	٧٠,٣٠٩	٢٩٩	١٠٠,٠٠٠
									في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (مدققة)

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٤١ الواردة على الصفحات من ٦٥ إلى ١٢٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحدة

(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدينار البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (مدققة)	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (مدققة)	إيضاحات
		الأنشطة التشغيلية
(١٠٠٢)	١٦٠٣٠٢	صافي الربح / (الخسارة) قبل الضرائب الخارجية
		تعديلات في:
٩٠٣٢	٩٠٩٢٥	١٠٠١١ الاستهلاك والإطفاء
١٥٠٥٨٧	(٢٠٨٨٣)	(عكس) / مخصصات الهبوط في القيمة (صافي)
(٥٢٠٤١٠)	(٤١٠٩٦٠)	أرباح من صكوك وأدوات مالية استثمارية وما في حكمها
-	٢٠٨٤٦	تكلفة التمويل على صافي التزام الإجارة
٥٠	(٥٩٥)	(أرباح) / خسائر من بيع موجودات ثابتة
(٢٩٠٨٤٣)	(١٦٠٣٥٤)	خسائر تشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		(زيادة) / نقصان لأرصدة لدى المصارف مستحقة بعد تسعين يوماً وأرصدة لدى المصارف المركزية
(٩٠٠٧٠)	١٥٠٤٤٨	تتعلق بالحد الأدنى للاحتياطي
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
١٣١٠٧٧٦	٤١٠٨٥٧	مبيعات وتمويلات أخرى
(١١٨٠٣٩٥)	(٢٣٦٠٦٤٠)	تمويلات المشاركة
٦٠٥٠٨	(٩٠٣٦٦)	موجودات أخرى
١٠١٠٦٤٧	١١٥٠٣٢٥	الحسابات الجارية للعملاء
(٦٠٠٢٠)	١١٢٠٥٥٨	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
(٥٤٠٦٩١)	(٥١٠٢٤٩)	مبالغ مستحقة لمستثمرين
(١٠٩٦٣)	١٠٠٥٤٤	المطلوبات الأخرى
٢١٦٠١٠	١٨٧٠٦١	الزيادة في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
(٧٠٠٠٩)	(١٤٠٩٠٥)	الضرائب المدفوعة
١٦٤٠٩٥٠	١٥٤٠٢٧٩	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
		صافي (الزيادة) / النقص في:
٢٠٧٤٨	(٢٠٢٧٠)	موجودات مقتناة لعرض التأجير
(١٩٣٠٩٤٩)	(١٧١٠٧٩٦)	صكوك وأدوات مالية استثمارية وما في حكمها
(٣٠٧٦٠)	(١١٠٤٦١)	موجودات ثابتة
(١٩٤٠٩٦١)	(١٨٥٠٦٢٧)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
-	(٥٠٩٥٩)	سداد صافي مستحقات الإجارة
-	(٥٠٩٥٩)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(٤٠٣٦٩)	(١٥٠٤٤٣)	تسوية تحويل العملات الأجنبية
(٣٤٠٢٨٠)	(٥٢٠٧٥٠)	صافي النقص في النقد وما في حكمه
٣١٢٠٥٦٠	٢٧٨٠٢٨٠	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٢٧٨٠٢٨٠	٢٢٥٠٥٣٠	٤ النقد وما في حكمه في نهاية السنة

البنود غير النقدية:

- بلغت الإضافات على الأصول الثابتة والمتعلقة بالاعتراف بحق استخدام الأصول ٢٣,٢ مليون دينار بحريني (إيضاح ٢).
- بلغ الاعتراف بالتزامات الإيجار ٣١,٢ مليون دينار بحريني مسجلة في مطلوبات أخرى (إيضاح ٢).
- تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية للاستثمار في شركات زميلة بمبلغ ٢,٢ مليون دينار بحريني

تشكل الإيضاحات من ١ إلى ٤١ الواردة على الصفحات من ٦٥ إلى ١٢٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية الموحدة.

البيان الموحد للتغيرات في حسابات الإستثمار المقيدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	حركة القيمة العادلة	كما في ١ يناير ٢٠٢١	
٢,٣٥٦	-	٢,٣٥٦	مضاربة الشامل اليوسفور*
٤,٧٩٣	(١٣)	٤,٨٠٦	الودائع العقارية الأوروبية*
٩,٥١٤	-	٩,٥١٤	الودائع العقارية الأمريكية*
١٦,٦٦٣	(١٣)	١٦,٦٧٦	المجموع

* سوف يتم تسجيل الإيراد / (الخسارة) وتوزيعه عند بيع الاستثمارات الضمنية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	حركة القيمة العادلة	كما في ١ يناير ٢٠٢٠	
٢,٣٥٦	-	٢,٣٥٦	مضاربة الشامل اليوسفور*
٤,٨٠٦	(٥٢٧)	٥,٣٣٣	الودائع العقارية الأوروبية*
٩,٥١٤	-	٩,٥١٤	الودائع العقارية الأمريكية*
١٦,٦٧٦	(٥٢٧)	١٧,٢٠٣	المجموع

* سوف يتم تسجيل الإيراد / (الخسارة) وتوزيعه عند بيع الاستثمارات الضمنية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١. التأسيس والأنشطة

تأسس بنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") في مملكة البحرين في ١٢ مايو ٢٠١٦ كشركة مساهمة مقفلة ومسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب السجل التجاري رقم ٩٩٣٣٦-١ وفي ١٤ أغسطس ٢٠١٦ حصل البنك على رخصة مصرف تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه.

شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. (المعروفة سابقاً باسم بنك الإثمار ش.م.ب.) ["الإثمار"]، وهي شركة استثمارية من الفئة ١ مرخصة ومنظمة من قبل مصرف البحرين المركزي (CBB)، وهي الشركة الأم المباشرة للبنك. يعتبر صندوق دار المال الإسلامي ("DMIT")، وهو صندوق استثماري تم تأسيسه في كومونولث جزر البهاما، الشركة الأم النهائية للبنك.

عقب إعادة تنظيم بنك الإثمار في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المتعقد في ٢٨ مارس ٢٠١٦ حيث وافق المساهمون على إعادة هيكلة بنك الإثمار ش. إلى شركة قابضة وشركتين تابعيتين لفصل الأصول الأساسية وغير الأساسية، تم نقل الأصول والخصوم الأساسية للإثمار إلى البنك جنباً إلى جنب مع السيطرة على الشركات التابعة المذكورة أدناه في ٢ يناير ٢٠١٧. منذ أن ظل الإثمار الشركة الأم النهائية قبل وبعد إعادة التنظيم هذه، تم احتساب هذه المعاملة على أنها اندماج أعمال تحت سيطرة مشتركة وتم تحويل الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بقيمتها الدفترية. لم يتكبد البنك أي معاملات مالية بين تاريخ التأسيس ١٢ مايو ٢٠١٦ و ١ يناير ٢٠١٧.

في أعقاب إعادة الهيكلة، جاري نقل الملكية القانونية لبعض الموجودات والمطلوبات من الإثمار إلى البنك.

تتمثل الأنشطة الرئيسية التي يقوم بها البنك والشركات التابعة له (معاً "المجموعة") في مجموعة واسعة من الخدمات المالية والتي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد والأعمال المصرفية التجارية والاستثمارات المصرفية والأعمال المصرفية الخاصة والتكافل وتطوير العقارات.

يشرف مصرف البحرين المركزي على أنشطة البنك وهي أيضاً خاضعة لإشراف هيئة الرقابة الشرعية.

تتضمن أنشطة المجموعة قيامها بوظيفة المضارب (الإدارة على أساس الأمانة) لأموال مودعة بغرض الاستثمار وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وخاصة تلك المتعلقة بتحريم استلام أو دفع الفوائد الربوية. تظهر هذه الأموال في المعلومات المالية الموحدة تحت بند "حسابات الاستثمار المطلقة" وبند "حسابات الاستثمار المقيدة". فيما يتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة، يقوم صاحب حساب الاستثمار بتفويض المجموعة باستثمار الأموال المحتفظ بها في حسابها بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون وضع أية قيود بالنسبة إلى الموضع والكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال. أما فيما يتعلق بحسابات الاستثمار المقيدة فإن صاحب حساب الاستثمار يرضخ قيوداً معينة فيما يخص موضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. علاوة على ذلك، قد لا يسمح للمجموعة بمزج أموالها الخاصة مع أموال حسابات الاستثمار المقيدة.

تقوم المجموعة بأنشطتها التجارية من خلال المركز الرئيسي للبنك و ١٣ فرعاً تجارياً في البحرين والشركات الرئيسية التابعة للمجموعة وهي كالتالي:

النشاط التجاري الرئيسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية %	
		٢٠٢٠	٢٠٢١
بنك فيصل المحدود	باكستان	٦٧	٦٧
صندوق دلمونيا للتطوير ١	جزيرة كايمان	٩٠	٩٢
شركة سكننا للحلول الاسكانية المتكاملة ش.م.ب. (م)			
(تحت التصفية الطوعية)	مملكة البحرين	٥٠	٥٠
تمويلات عقارية			

خلال الفترة، استحوذت المجموعة على ٢٠٠ وحدة إضافية من صندوق دلمونيا للتنمية L.P ١، كجزء من تسوية بعض التمويلات. أدى الاستحواذ إلى زيادة المساهمة من ٩٠٪ إلى ٩٢٪ دون تغيير في السيطرة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١. التأسيس والأنشطة (يتبع)

١.١ اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت حقوق الملكية الموحدة للمجموعة ٤٣,٧ مليون دينار بحريني، وهو أقل من الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي والبالغ ١٠٠ مليون دينار بحريني وفقاً لوحدة LR من دليل المجلد ٢. سيتم اتخاذ الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية كجزء من الكيان المتبقي بعد الصفقة مع السلام (راجع إيضاح ٤).

قامت إدارة المجموعة بتقييم السيولة وتوقعات حقوق الملكية للشركة بعد الصفقة مع السلام (راجع إيضاح ٤) للأشهر الاثني عشر القادمة من تاريخ البيانات المالية الموحدة. يتضمن تقييم الإدارة سيناريوهات مختلفة للضغط على النحو التالي:

- افتراض رفع الودائع الخاصة للعقوبات والسيادة الجزئي
- التأكيد على التدفقات الخارجة المتوقعة للمطلوبات
- التأكيد على التدفقات المتوقعة من التمويلات
- زيادة توافر الأصول السائلة في شكل تسهيلات لدعم السيولة بين البنوك

قام مجلس الإدارة بمراجعة التوقعات المذكورة أعلاه ويعتقد أن المجموعة ستكون قادرة على مواصلة أعمالها دون أي تقليص كبير للعمليات والوفاء بالتزاماتها مدة سنة واحدة على الأقل من تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة. وبناءً عليه، تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ("مصرف البحرين المركزي") بما في ذلك تعميمات مصرف البحرين المركزي الصادرة مؤخراً بشأن الإجراءات التنظيمية الامتيازية استجابةً لفيروس كوفيد ١٩-١٩. تتطلب هذه القواعد واللوائح اعتماد جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (FAS) (AAOIFI)، باستثناء:

(أ) الاعتراف بخسائر التعديل على جميع أصول التمويل الناشئة عن إجازات السداد المقدمة للعملاء المتأثرين بـ COVID-19 دون تحميل أرباح إضافية، في حقوق الملكية بدلاً من حساب الربح أو الخسارة كما هو مطلوب من قبل FAS الصادر عن AAOIFI. يتم الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر أخرى متعلقة بالتعديل على الموجودات المالية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية المعمول بها. يرجى الرجوع إيضاح ٣٤ لمزيد من التفاصيل؛ و

(ب) الاعتراف بالمساعدة المالية المتلقاة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية استجابة لتدابير دعم COVID-19 التي تلبى متطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية، بدلاً من حساب الربح أو الخسارة كما هو مطلوب في البيان حول "الأثار المحاسبية للأثر جائحة COVID-19" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. سيكون هذا فقط في حدود أي خسارة تعديل مسجلة في حقوق الملكية نتيجة لما يلي (أ) أعلاه، والمبلغ المتبقي الذي سيتم الاعتراف به في بيان الدخل. يتم الاعتراف بأي مساعدة مالية أخرى وفقاً لمتطلبات FAS. يرجى الرجوع إلى إيضاح ٣٤ لمزيد من التفاصيل.

بالإضافة إلى متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ودفتر قواعد مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأموال التي لا تغطيها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، تستخدم المجموعة إرشادات من معايير التقارير المالية الدولية ذات الصلة ("IFRS") الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("IASB").

يشار إلى الإطار أعلاه للبيانات المالية الموحدة فيما يلي باسم "معايير المحاسبة المالية كما تم تعديلها من قبل مصرف البحرين المركزي"

لدى المجموعة بعض الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات ذات الصلة التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية كما كانت موجودة قبل تحويل الإثمار (الشركة الأم) إلى بنك تجزئة إسلامي في أبريل ٢٠١٠. ويتم عرضها حالياً وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) المعدلة بمعايير مصرف البحرين المركزي. في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ حسب الاقتضاء.

وافقت هيئة الرقابة الشرعية على خطة عمل بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي لا تتوافق مع الشريعة للامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية (الخطة). وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بالاشرف على تنفيذ هذه الخطة. يتم الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات التي لا تتوافق مع الشريعة في الإيضاح رقم ٢٨.

البيانات المالية الموحدة تضم المعلومات المالية للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

أساس الإعداد (تابع)

موضع أدناه أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة:

أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والنافذة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١

معيير المحاسبة المالي رقم ٣٢ المتعلق "الإجارة"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم ٣٢ "الإجارة" في عام ٢٠٢٠، وهذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم ٨ الحالي "الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك".

يحدد معيار المحاسبة المالية رقم ٣٢ مبادئ التصنيف والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن معاملات الإجارة (أصول الإجارة، بما في ذلك الأشكال المختلفة من معاملات الإجارة المنتهية بالتمليك) التي دخلت فيها المؤسسات المالية الإسلامية كمؤجر ومستأجر.

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالية ٣٢ "الإجارة" اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١. تم الإفصاح عن تأثير تطبيق هذا المعيار أدناه.

أ) التغيير في السياسة المحاسبية

تحديد الإجارة

عند تحديد العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد إجارة أم يحتوي على إجارة. العقد هو إجارة، أو يحتوي على إجارة إذا كان العقد ينقل حق الانتفاع (لكن ليس السيطرة) لأصل محدد لفترة زمنية مقابل مبلغ متفق عليه. بالنسبة لعقود الإجارة ذات المكونات المتعددة، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن كل مكون للإجارة ضمن العقد بشكل منفصل عن المكونات غير المتعلقة بالإجارة في العقد (مثل رسوم الخدمة ورسوم الصيانة ورسوم التصنيع وغيرها).

القياس

بالنسبة للعقد الذي يحتوي على مكون واحد للإجارة أو أكثر من مكونات الإجارة الإضافية أو غير الجرة، تخصص المجموعة المقابل في العقد لكل مكون للإجارة على أساس السعر المستقل النسبي لمكون الإجارة والموقف التقديري الإجمالي - السعر الوحيد للمكونات غير الإجارة التي قد يرضها المؤجر أو مورد مماثل على المستأجر.

بتاريخ بداية العقد، يجب على المستأجر احتساب أصل حق الاستخدام (حق الانتفاع) من الأصل وصافي التزام الإجارة.

١) أصل حق الاستخدام (حق الانتفاع)

عند الاعتراف الأولي، يقيس المستأجر أصل حق الاستخدام بالتكلفة. تتكون تكلفة أصل حق الاستخدام مما يلي:

- التكلفة الأولية لأصل حق الاستخدام؛

- التكاليف الأولية المباشرة التي تكبدها المستأجر؛ و

- تكاليف التشغيل أو وقف التشغيل.

يتم تخفيض التكلفة الأولية بالقيمة النهائية المتوقعة للأصل المعني. إذا كانت التكلفة الأولية لأصل حق الاستخدام غير قابلة للتحديد بناءً على طريقة التكلفة الأساسية (خاصة في حالة الإجارة التشغيلية)، فيمكن تقدير التكلفة الأولية في تاريخ البدء بناءً على القيمة العادلة لإجمالي المقابل مدفوعة / مستحقة الدفع (أي إجمالي إيجارات الإجارة) مقابل أصول حق الاستخدام، بموجب معاملة مماثلة. وفقاً لتقييم المجموعة، في وقت التنفيذ، تكون القيمة العادلة لموجودات حق الاستخدام مساوية لصافي التزام الإجارة.

بعد تاريخ البدء، يقيس المستأجر أصل حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، بعد تعديلها لتأثير أي تعديل أو إعادة تقييم للإجارة.

تقوم المجموعة بإطفاء أصل حق الاستخدام من تاريخ البدء حتى نهاية العمر الاقتصادي الافتراضي لأصل حق الاستخدام، وفقاً لأساس منتظم يعكس نمط استخدام المنافع من أصل حق الاستخدام. يتكون المبلغ المقابل للاستهلاك من أصل حق الاستخدام مطروحاً منه القيمة المتبقية، إن وجدت.

تحدد المجموعة مدة الإجارة، بما في ذلك الفترة الملتزمة تعاقدياً وكذلك فترات اختيارية معينة بشكل معقول، بما في ذلك:

- فترات التمديد إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن المجموعة ستمارس هذا الخيار. و / أو
- خيارات الإنهاء إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن المجموعة لن تمارس هذا الخيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والنافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ (تابع)

معييار المحاسبة المالي رقم ٣٢ المتعلق "الإجارة" (يتبع)

(أ) التغيير في السياسة المحاسبية (يتبع)

(١) أصل حق الاستخدام (حق الانتفاع) (يتبع)

تقوم المجموعة بإجراء تقييم انخفاض القيمة بما يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة" لتحديد ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد انخفضت قيمته ولحساب أي خسائر انخفاض في القيمة. يأخذ تقييم الانخفاض في الاعتبار قيمة الإنقاذ، إن وجدت. يتم أيضاً مراعاة أي التزامات ذات صلة، بما في ذلك الوعود بشراء الأصل الأساسي، بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة"

(٢) صافي التزام الإجارة

يتكون صافي التزام الإجارة من إجمالي التزام الإجارة، بالإضافة إلى تكلفة الإجارة المؤجلة (المبينة كالتزام مقابل).

يتم الاعتراف بإجمالي التزام الإجارة مبدئياً على أنه إجمالي مبلغ إيجارات الإجارة المستحقة لفترة الإجارة. تتكون الإيجارات المستحقة الدفع من الدفعات التالية مقابل حق استخدام الأصل المعني خلال فترة الإجارة:

- دفع إيجارات ثابتة ناقصاً أية حوافز مستحقة القبض.
- دفع إيجارات متغيرة بما في ذلك الإيجارات التكميلية. و
- دفع إيجارات إضافية، إن وجدت، مقابل إنهاء الإجارة (إذا كان شرط الإجارة يعكس ممارسة المستأجر لخيار الإنهاء).

يتم خصم الإيجارات المدفوعة مقدماً من إجمالي التزامات الإجارة.

بعد تاريخ البدء، تقيس المجموعة صافي التزام الإجارة من خلال:

- زيادة صافي القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزام الإجارة (إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة).
 - تخفيض القيمة الدفترية لإجمالي التزام الإجارة لتعكس إيجارات الإجارة المدفوعة. و
 - إعادة قياس القيمة الدفترية في حالة إعادة التقييم أو تعديل عقد الإجارة، أو لتعكس إيجارات الإجارة المعدلة.
- يتم إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة إلى الدخل على مدى فترات الإجارة على أساس زمني متناسب، باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. بعد تاريخ البدء، تعترف المجموعة بما يلي في بيان الدخل المرحلي الموحد المختصر:

- إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة. و
- دفع إيجارات الإجارة المتغيرة (غير المدرجة بالفعل في قياس التزام الإجارة) عند ومتى حصلت الأحداث / الظروف المسببة.

تعديلات عقد الإجارة

بعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن تعديلات عقد الإجارة على النحو التالي:

- التغيير في مصطلح الإجارة: إعادة احتساب وتعديل أصل حق الاستخدام، والتزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة. أو
 - التغيير في إيجارات الإجارة المستقبلية فقط: إعادة احتساب التزام الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة فقط، دون التأثير على حق استخدام الأصل.
- يعتبر تعديل الإجارة مكوناً جديداً للإجارة يتم احتسابه كإجارة منفصلة للمستأجر، إذا كان التعديل ينقل بالإضافة إلى ذلك الحق في استخدام أصل أساسي محدد ويتم زيادة إيجارات الإجارة بما يتوافق مع الحق الإضافي في -استخدام الأصول.

بالنسبة للتعديلات التي لا تستوفي أي من الشروط المذكورة أعلاه، تعتبر المجموعة أن الإجارة هي إجارة معدلة اعتباراً من تاريخ السريان وتثبت معاملة الإجارة الجديدة. تعيد المجموعة احتساب التزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة، وأصل حق الاستخدام، وتعترف بمعاملة الإجارة الحالية وأرصدها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(أ) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والنافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ (تابع)

معيار المحاسبة المالي رقم ٣٢ المتعلق "الإجارة" (يتبع)

المصرفات المتعلقة بالأصل المعني

يتم الاعتراف بالمصرفات التشغيلية المتعلقة بالأصل المعني، بما في ذلك أي مصاريف متفق عليها تعاقدياً على أن تتحملها المجموعة، من قبل المجموعة في بيان الدخل في الفترة التي يتم تكبدها. يتم تسجيل مصاريف الإصلاح والصيانة الرئيسية والتكافل والمصرفات الأخرى المتعلقة بملكية الأصول الأساسية (إذا تكبدها المستأجر كوكيل) كمستحق من المؤجر.

إعفاءات الاعتراف والمحاسبة المبسطة للمستأجر

اخترت المجموعة عدم تطبيق متطلبات الاعتراف بالإجارة وقياس الاعتراف بأصل حق الاستخدام وصافي التزام الإجارة لما يلي:

• الإجارة قصيرة المدى. و

• الإجارة التي يكون أصلها ذو قيمة منخفضة.

يتم تطبيق الإعفاء من الإجارة قصير الأجل على فئة كاملة من الأصول الأساسية التي لها خصائص مماثلة والمنفعة التشغيلية. ومع ذلك، يتم تطبيق إعفاء الإجارة متخفض القيمة على الأصول الزمنية / معاملة الإجارة، وليس على أساس المجموعة / المجموعة.

(ب) أثر تطبيق معيار المحاسبة المالية ٣٢

قررت إدارة المجموعة تطبيق معيار المحاسبة المالية ٣٢ باستخدام نهج الأثر الرجعي المعدل (أي إن تأثير جميع عقود الإجارة القائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تم عكسه في الأرصدة كما في ١ يناير ٢٠٢١) وبالتالي لم يتم تعديل معلومات المقارنة. أدى تأثير تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٢ كما في ١ يناير ٢٠٢١ إلى زيادة أصول حق الاستخدام وزيادة في صافي التزامات الإجارة بمقدار ٣٢,٣ مليون دينار. تتكون عقود الإيجار من المكتب الرئيسي ومواقع أجهزة الصراف الآلي والفروع.

إجمالي الأصول	إجمالي المطلوبات	
٣٤,٠٩٤,٧٧٧	١٤,٧١٤,٧٣٥	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٣٣,٢٨٠	-	الأثر من التطبيق:
-	٣١,١٩٣	أصل حق الاستخدام
٣٤,٠٩٤,٧٧٧	١٤,٧٤٥,٩٢٨	المسؤولية الصافية للإجارة
٣٤,٠٩٤,٧٧٧	١٤,٧٤٥,٩٢٨	الرصيد الافتتاحي بموجب معيار المحاسبة المالية ٣٢ في تاريخ التطبيق الأولي في ١ يناير ٢٠٢١

صافي الإجارة المطلوبة	حق إنتفاع الأصل	
٣١,١٩٣	٣٣,٢٨٠	اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١
-	(٥,٣٤٧)	الإهلاك خلال الفترة
٢٥,٨٤٦	-	التكلفة المالية
(٥,٩٥٩)	-	صافي الإجارة
٢٥,٨٤٦	٢٥,٨٤٦	تحويل العملات وتحركات أخرى
٢٥,٨٤٦	٢٥,٨٤٦	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ب) التصريحات المحاسبية الجديدة: صادرة وغير سارية المفعول

معيار المحاسبة المالي رقم ٣٨ المتعلق "الوعد، والخيار والتحوط"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المحاسبة المالية رقم ٣٨ الوعد والخيار والتحوط في عام ٢٠٢٠. والهدف من هذا المعيار هو وصف مبادئ المحاسبة والتقرير للاعتراف والقياس والإفصاحات فيما يتعلق بالوعد المتوافق مع الشريعة الإسلامية (الوعد) والخيار (الخيار). وترتيبات التحوط (التحوط) للمؤسسات المالية الإسلامية. يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢.

يصنف هذا المعيار ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين على النحو التالي:

(أ) "الوعد أو الخيار التابع للمنتج" والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي يتم تنفيذها باستخدام منتجات أخرى مثل المرابحة، الإجارة المنتهية بالتمليك، إلخ. و

(ب) "منتج الوعد والخيار" الذي يستخدم كترتيب قائم بذاته متوافق مع الشريعة الإسلامية.

علاوة على ذلك، ينص المعيار على المحاسبة عن الالتزامات المتضمنة والحقوق الاستدلالية الناشئة عن منتجات الوعد والخيار المستقلة.

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية ٣٩ التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ للتقارير المالية للزكاة في عام ٢٠٢١. والهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المشوبة إلى مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسة مالية إسلامية. يحل هذا المعيار محل زكاة معيار المحاسبة المالية رقم ٩ ويسري على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢ مع خيار التطبيق المبكر.

يطبق هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق بالاعتراف والعرض والإفصاح عن الزكاة المنسوبة إلى أصحاب المصلحة المعنيين. في حين يجب تطبيق حساب الزكاة بشكل فردي على كل مؤسسة داخل المجموعة، يجب تطبيق هذا المعيار على جميع البيانات المالية الموحدة ومنفصلة / قائمة بذاتها للمؤسسة.

لا يصف هذا المعيار طريقة تحديد الوعاء وقياس الزكاة المستحقة عن فترة. يجب على المؤسسة الرجوع إلى التوجيهات ذات الصلة لتحديد وعاء الزكاة وقياس الزكاة المستحقة عن الفترة. (على سبيل المثال: معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ٣٥ الزكاة أو المتطلبات التنظيمية أو التوجيه من هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء).

تقوم المجموعة حاليًا بتقييم وتقييم تأثير تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة الدولية ١ العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية العرض التقديمي والإفصاحات العامة المعدلة لمعيار المحاسبة المالية رقم ١ في البيانات المالية في عام ٢٠٢١. يصف هذا المعيار ويحسن العرض الإجمالي ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ١ السابق. المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ مع خيار التطبيق المبكر. تتماشى مراجعة معيار المحاسبة المالية رقم ١ مع التعديلات التي تم إجراؤها على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ب) التصريحات المحاسبية الجديدة: صادرة وغير سارية المفعول (يتبع)

فيما يلي بعض التعديلات الهامة للمعيار:

- (أ) أصبح الإطار المفاهيمي المعدل الآن جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة الدولية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
 - (ب) تم تقديم تعريف لشببة لحقوق الملكية؛
 - (ج) تم تعديل التعريفات وتحسينها؛
 - (د) تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛
 - (هـ) يُسمح للمؤسسات بخلاف المؤسسات المصرفية بتصنيف الأصول والخصوم على أنها حالية وغير حالية.
 - (و) تم نقل إفصاحات الزكاة والصدقات إلى الملاحظات.
 - (ز) تم إدخال التجاوز الحقيقي والعاقل؛
 - (ح) تقديم الترتيب لمعالجة التغيير في السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات وتصحيح الأخطاء
 - (ط) تم تحسين إفصاحات الأطراف ذات العلاقة والأحداث اللاحقة والاستمرارية؛
 - (ي) تحسين التقارير المتعلقة بالعملاء الأجنبية والتقارير القطاعية.
 - (ك) تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح إلى ثلاثة أجزاء. الجزء الأول ينطبق على جميع المؤسسات، الجزء الثاني ينطبق فقط على البنوك والمؤسسات المالية الدولية المماثلة والجزء الثالث الذي ينص على الحالة الرسمية، والتاريخ الضمني لإجراء تعديلات على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المالية الأخرى؛ و
 - (ل) عدم عد البيانات المالية التوضيحية جزءاً من هذا المعيار وسيتم إصدارها بشكل منفصل.
- تقوم المجموعة بتقييم تأثير تطبيق هذا المعيار وتتوقع تغييرات في بعض العروض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(أ) أساس التوحيد

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات التي تملك فيها المجموعة ٥٠٪ أو أكثر من حقوق الملكية، وعليه فإن المجموعة تسيطر جوهرياً على مثل هذه الشركات. يتم توحيد الشركات التابعة، بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة، والتي تقع تحت سيطرة المجموعة، من تاريخ انتقال حق السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن هذا التوحيد من تاريخ توقف هذا الحق.

بالنسبة لدمج الأعمال التي تشمل الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة، فإن أعضاء إدارة المجموعة مسؤولين عن تحديد سياسات محاسبية مناسبة لدمج أعمال تلك الشركات. وعليه فقد اختار الأعضاء استخدام طريقة توحيد المصالح لعملية دمج الأعمال التي تشمل الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة واحتسابها بأثر مستقبلي باستخدام الأساس المحاسبي الأسبق. كما لا يتم احتساب القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الشركات المستحوذ عليها بحسب طريقة توحيد المصالح فالتالي لا تنشأ شهرة عند التوحيد. ويتم احتساب الفرق بين تكلفة الاستحواذ وحصة المجموعة في رأس المال المصدر والمدفوع للشركة المستحوذ عليها كعلاوة إصدار أسهم في حقوق الملكية.

الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي الشركات التي يكون للمجموعة فيها تأثير كبير، ولكن ليس لديها سيطرة على إدارة الشؤون، وهي ليست شركات تابعة أو مشاريع مشتركة. يتم المحاسبة عن استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إدراج الاستثمار في الشركة الزميلة في الميزانية العمومية بالتكلفة مضافاً إليها تغييرات ما بعد الشراء في حصة المجموعة من صافي أصول الشركة الزميلة. يعكس بيان الدخل الموحد حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. في حالة وجود تغيير مثبت مباشرة في حقوق ملكية الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أي تغييرات وتوضح عن ذلك، عند الاقتضاء، في بيان التغييرات في حقوق ملكية المالكين المجمع.

الأرصدة بين شركات المجموعة وحقوق الأقلية

تتضمن المعلومات المالية الموحدة الموجودات والمطلوبات ونتائج عمليات البنك والشركات التابعة له بعد التسويات المتعلقة بحقوق الأقلية وحسابات الاستثمار المطلقة التي تديرها المجموعة. تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات الجوهرية بين شركات المجموعة.

ويتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة في نفس السنة المحاسبية للبنك باستخدام سياسات محاسبية منتظمة. (وذلك لإعداد التقارير الجماعية).

(ب) معاملات وأرصدة العملات الأجنبية

العملة المتداولة وعملة العرض

يتم قياس العملة المتداولة للبنود المدرجة في المعلومات المالية الموحدة للمنشآت ضمن المجموعة باستخدام العملة المتداولة في البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة، والتي هي بالدينار البحريني (العملة المتداولة).

بالنسبة لشركات المجموعة، يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة لكيانات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الأولية التي تعمل فيها المنشأة، وهي الدينار البحريني (العملة المتداولة) ويتم تقديمها بالدولار الأمريكي (عملة العرض). بالنظر إلى أن الدينار البحريني مرتبط بالدولار الأمريكي، فإن التغييرات في عملة العرض ليس لها أي تأثير على بيان المركز المالي الموحد، وبيان الدخل الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد والموجودات المملوكة، وبيان التدفقات النقدية الموحد والموجودات المملوكة في حسابات الاستثمار المقيدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ب) معاملات وأرصدة العملات الأجنبية (يتبع)

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل معاملات العملات الأجنبية إلى العملة المتداولة باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. وتسجل أرباح وخسائر تحويل العملات الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن التحويل بسعر الصرف السائد في نهاية السنة للموجودات والمطلوبات النقدية المقيمة بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. كما يتم تسجيل فروقات التحويل على البنود غير النقدية والمدرجة بالقيمة العادلة - مثل بعض الصكوك والأوراق المالية الاستثمارية وما في حكمها - المدرجة ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. يتم تحويل النتائج والمركز المالي لجميع منشآت المجموعة التي تعتمد عملة متداولة مختلفة عن عملة العرض إلى عملة العرض كما يلي:

- ١- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المدرجة لكل بيان مركز مالي بسعر الإقتال في تاريخ بيان المركز المالي؛
- ٢- يتم تحويل الإيرادات والمصروفات لكل بيانات الدخل الموحد باستخدام متوسط أسعار الصرف؛ (ما لم يكن هذا المتوسط معقولاً للتأثير التراكمي للأسعار السائدة في تواريخ المعاملة، وفي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات بالسعر في تواريخ المعاملات)؛ و
- ٣- ويتم تسجيل جميع فروقات التحويل الناتجة كمنصر منفصل ضمن حقوق الملكية.

خلال عملية التوحيد، تؤخذ فروق أسعار الصرف الناجمة عن التحويل من صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية والاقتراض وغيرها من صكوك العملة المصنفة المعينة للتحوط من هذه الاستثمارات، إلى حقوق المساهمين. يتم تسجيل خسائر تحويل العملات الناتجة عن انخفاض حاد في القيمة أو انخفاض في القيمة (بخلاف الانخفاض المؤقت) في العملة لصافي الاستثمارات في العمليات الخارجية المحولة بموجب سعر الصرف بتاريخ بيان المركز المالي الموحد، بالمقام الأول كتكلفة مقابل أي رصيد دائن للعناصر المنفردة لحقوق الملكية، ويتم تسجيل أي مبلغ متبقي كخسارة في بيان الدخل الموحد. عند القيام باستبعاد جزئي أو بيع لعملية أجنبية، يتم إدراج فروق أسعار الصرف التي تم تسجيلها في حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد كجزء من الربح أو الخسارة من البيع.

تعامل الشهرة وتسويات القيمة العادلة الناتجة عن الاستحواذ على منشآت أجنبية على أنها موجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقتال.

(ج) التقديرات المحاسبية والأحكام

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك توقع الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة بموجب الظروف.

(١) تصنيف الاستثمارات

تقوم إدارة المجموعة بحال عملية تطبيق السياسات المحاسبية بتصنيف الاستثمارات عند الاستحواذ عليها وفق الفئات التالية لأدوات استثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل مسجلة بالتكلفة المطفئة أو لأدوات استثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. يعكس هذا التصنيف نية الإدارة المتعلقة بكل من هذه الاستثمارات وهي تخضع إلى معالجة محاسبية تختلف مع إختلاف تصنيفها.

(٢) المنشآت ذات الأغراض الخاصة

تبادر المجموعة بإنشاء منشآت ذات الأغراض الخاصة لإعطاء العملاء فرصة للاستثمار. لا تقوم المجموعة بتوحيد هذه المنشآت في حال لا تملك حق السيطرة عليها. ويتم تحديد وجوب هذا الحق بناءً على الأهداف لأعمال هذه المنشآت وتعرضها للمخاطر والمكاسب بالإضافة إلى إمكانية المجموعة على اتخاذ القرارات التنفيذية عند إمتلاكها حق التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ج) التقديرات المحاسبية والأحكام (يتبع)

(٣) إنخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة

الشهرة التجارية تم تخصيص الأصول غير الملموسة الأخرى المقتناة من خلال عمليات دمج الأعمال لوحدة توليد النقد للشركات المقتناة لأغراض اختبار انخفاض القيمة. تقوم المجموعة باختبار ما إذا كانت الشهرة أو الأصول غير الملموسة قد تعرضت لأي انخفاض في القيمة وفقاً للسياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض القيمة.

يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للوحدات المولدة للتقديرات بشكل عام بناءً على القيمة قيد الاستخدام (VIU) والقيمة العادلة ناقصاً تكلمة التصرف (FVLCTD).

يتم تحديد حسابات VIU باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تغطي فترة ثلاث سنوات. يمثل معدل الخصم المطبق على توقعات التدفقات النقدية تكلفة رأس المال المعدل مقابل علاوة مخاطر مناسبة لهذه الوحدات المولدة للتقديرات.

بالنسبة لحسابات القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم استخدام طريقة الشركات المقارنة المتعددة (CCM)، حيث يتم النظر في السعر إلى القيمة الدفترية (P / B) من البنوك المدرجة المماثلة العاملة في المنطقة. يتم تقييم الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير المبالغ القابلة للاسترداد للوحدات المولدة للتقديرات للتأكد من معقولية القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تتطلب الطرق المذكورة أعلاه استخدام تقديرات خاضعة للأحكام. قد تؤثر التغييرات في الافتراضات الأساسية على الأرقام المبلغ عنها.

خلال الفترة الحالية، استخدمت الإدارة الأعلى من كلا الطريقتين القيمة قيد الاستخدام (VIU) والقيمة العادلة ناقصاً تكلمة التخلص (FVLCTD) للشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى. نتيجة لذلك، استخدمت الإدارة الحكم في النسبة المئوية لعلاوة التحكم وخصم قابلية التسويق المستخدمة في حساب مضاعف مضاعف القيمة الدفترية الفعال لطريقة القيمة العادلة من خلال الدخل.

(٤) انخفاض قيمة أصول التمويل والاستثمارات

يتم تقييم كل تمويل واستثمار بشكل مستقل لتقدير تعرضها لانخفاض في القيمة. وتقوم الإدارة بوضع تقديرات متعلقة بمبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة إلى تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على العقود المالية قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي وإدراج المعلومات التطلعية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة ("ECL") وفقاً لسياسات انخفاض القيمة.

يتم احتساب التدرج والخسارة الائتمانية المتوقعة لتعرضات الأطراف ذات العلاقة بشكل منفصل عن أصول التمويل الأخرى. يتم تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام طريقة النقص النقدي حيث يمكن الاستيلاء على الضمان الأساسي دون الحاجة إلى تطبيق أي تخفيض. علاوة على ذلك، يتم أيضاً تقييم الزيادة في مخاطر الائتمان بشكل منفصل للأطراف ذات العلاقة، نظراً لالتزامهم بسداد المبالغ المستحقة للمجموعة.

تطلبت حالات عدم اليقين الاقتصادية الناجمة عن COVID-19 من المجموعة تحديث المدخلات والافتراضات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة المتاحة في ذلك التاريخ. أجريت مع افتراضات الإجهاد المختلفة.

تم وضع الأحكام والافتراضات المرتبطة بها في سياق تأثير COVID-19 وتعكس الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى التي تعتبر ذات صلة، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف الراهنة فيما يتعلق بـ COVID-19، تشمل الأحكام والافتراضات مدى انتشار الوباء ومدته، وتأثيرات تصرفات الحكومات والسلطات الأخرى، واستجابات الشركات والمستهلكين في الصناعات المختلفة، إلى جانب التأثير المرتبط بها على الاقتصاد العالمي. وبناءً عليه، فإن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة ذاتية بطبيعتها، ونتيجة لذلك، قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

(٥) فروقات السيولة

تراقب المجموعة باستمرار فروقات السيولة الناتجة في السير العادي للأعمال. تجرى اختبارات الضغط الدوري على وضع السيولة لتقييم قدرة المجموعة على تلبية فروقات السيولة. ويشمل اختبار الضغط أيضاً على التقديرات السلوكية لمختلف مصادر التمويل والتدفقات التقديرية الناتجة عن التخلص من الموجودات والدعم المتوقع من المساهمين الرئيسيين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ج) التقديرات المحاسبية والأحكام (يتبع)

(٦) زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (SICR)

تكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر عندما يحدث التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يتم تضمين الحكم في وضع القواعد ونقاط التحفيز لتحديد ما إذا كان هناك نظام SICR منذ الاعتراف الأولي بتسهيلات التمويل، مما قد يؤدي إلى انتقال الأصل المالي من "المرحلة ١" إلى "المرحلة ٢" تواصل المجموعة تقييم المقترضين بحثاً عن مؤشرات أخرى على عدم الرغبة في الدفع، مع الأخذ في الاعتبار السبب الكامن وراء أي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن تكون مؤقتة نتيجة لـ COVID-19 أو على المدى الطويل.

خلال العام، ووفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، منحت المجموعة إجازات سداد لعملائها المؤهلين عن طريق تأجيل الأقساط حتى ستة أشهر. تعتبر هذه التأجيلات بمثابة سيولة قصيرة الأجل لمعالجة قضايا التدفق النقدي للمقترض. قد يشير الإعفاء المقدم للعملاء إلى SICR. ومع ذلك، تعتقد المجموعة أن تمديد هذه الإعفاءات في السداد لا يؤدي تلقائياً إلى حدوث SICR وترحيل المرحلة لأغراض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث يتم إتاحتها لمساعدة المقترضين المتأثرين بـ COVID-19 لاستئناف المدفوعات المنتظمة. تستخدم المجموعة الحكم للتمييز بشكل فردي بين قيود السيولة قصيرة الأجل للمقترضين والتغيير في مخاطر الائتمان مدى الحياة

(٧) المعلومات التطلعية إلى الأمام

يشترك الحكم في تحديد متغيرات المعلومات التطلعية ذات الصلة لمحاظف تمويل معينة ولتحديد حساسية المعلمات للحركات في هذه المتغيرات التطلعية. تستنبط المجموعة سيناريو اقتصادي "حالة أساسية" تطلعي يعكس وجهة نظر المجموعة حول الظروف الاقتصادية الكلية المستقبلية المحتملة.

أي تغييرات يتم إجراؤها على الخسائر الائتمانية المتوقعة لتقدير التأثير الإجمالي لـ COVID-19 تخضع لمستويات عالية من عدم اليقين حيث تتوفر حالياً معلومات استشرافية محدودة يمكن على أساسها بناء هذه التغييرات. وقد أجرت المجموعة سابقاً تحليلاً تاريخياً وحددت المتغيرات الاقتصادية الرئيسية تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة، وتتنوع هذه المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على التعثر الائتماني وسداد الديون المستحقة السداد والتعويض عن الديون المستحقة حسب الأداة المالية.

العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي التي تم استخدامها في نموذج ECL لا تزال محدثة أو منشورة من قبل وكالات خارجية أو وكالات حكومية.

قامت المجموعة بمراجعة محفظته التي من المتوقع أن تكون الأكثر تأثراً بسبب COVID-19 لتحديد ما إذا كان هناك أي مخصصات محددة ضرورية. يواصل المجموعة تقييم التعرضات الكبيرة بشكل فردي لتوفير الحماية الكافية ضد أي تحركات سلبية بسبب COVID-19.

(د) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه والمشار إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد من النقد والأرصدة غير المقيدة لدى المصارف المركزية ومصارف أخرى واستثمارات سائلة قصيرة الأجل تحت الطلب أو تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل.

(هـ) مرابحات وتمويلات أخرى

تظهر المرابحات والتمويلات الأخرى بقيمة التكلفة ناقصاً مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها.

تعتبر المجموعة الوعد في تمويل المرابحة للأمر بالشراء وعداً ملزماً.

تمثل التمويلات الأخرى القروض التقليدية والسلفيات، والتي تعتبر موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. يتم تسجيلها مبدئياً بالقيمة العادلة وفيما بعد يتم إحتسابها بالتكلفة المضمنة باستخدام طريقة العائد الضعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(هـ) مرابحات وتمويلات أخرى (يتبع)

تستلم المجموعة ضمانات على المرابحات والتمويلات الأخرى حيث تعتبر ضرورية في شكل مبالغ نقدية أو أوراق مالية أخرى بما في ذلك الضمانات المصرفية، والرهن العقاري على الممتلكات والأسهم والأوراق المالية. إن سياسة المجموعة هو الحصول على ضمانات بالقيمة في السوق مساوية أو تزيد على المبلغ الأصلي للتمويل في إطار اتفاقية التمويل. تقدر قيمة الضمانات بشكل دوري للتأكد من أن القيمة في السوق للضمانات الأساسية لا تزال كافية.

المخصصات تحتسب وفقاً معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ ووفقاً لإيضاح ٢.

(و) تمويلات المشاركة

تسجل تمويلات المشاركة بقيمة التكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

المخصصات تحتسب وفقاً معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ ووفقاً لإيضاح ٢.

(ز) الاستثمارات

١- أدوات استثمارية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الاستثمار بالتكلفة المطفأة في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أ. يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذه الاستثمارات من أجل تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة؛ و
- ب. يمثل الاستثمار إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

يتم قياس هذه الاستثمارات باستخدام طريقة الربح الفعلي عند التحقق المبدئي مطروحاً منها مدفوعات رأس المال / الاسترداد ناقصاً أي تخفيض لانخفاض القيمة

٢- أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

سيتم قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

- أ. يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال عدم تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمارات؛ و
- ب. يمثل الاستثمار أداة دين غير نقدي أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

أي أدوات استثمار أخرى غير مصنفة حسب التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

عند التحقق المبدئي، تقوم المجموعة باختيار غير قابل للنقض لتخصيص بعض أدوات حقوق الملكية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لتصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيف تدير المجموعة الأصول من أجل توليد التدفقات النقدية. أي ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو هو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة عن بيع الموجودات. إذا لم يكن أي من هذين الأمرين قابلاً للتطبيق (على سبيل المثال، يتم الاحتفاظ بالأصول المالية لأغراض تجارية)، عندئذٍ يتم تصنيف الأصول المالية كجزء من نموذج الأعمال "الأخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. تشمل العوامل التي يأخذها المجموعة في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الأصول الخبرة السابقة حول كيفية جمع التدفقات النقدية لهذه الأصول، وكيفية تقييم أداء الأصول وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بها، وكيفية تقييم المخاطر وكيف يتم إدارتها.

٣- أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يصنف الاستثمار كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا استحوذ عليه أو نشأ أساساً لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو من هامش المتعاملين. يجب تسجيل الاستثمارات في تاريخ الاستحواذ بالقيمة العادلة. ويتم إعادة قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة في بيان الدخل الموحد. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الأخرى الناتجة عن هذه الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ز) الاستثمارات (يتبع)

٤- الاستثمارات العقارية

جميع الممتلكات المحتفظ بها لكسب دخل دوري أو لأغراض زيادة رأس المال أو كليهما تصنف كاستثمار في العقارات (محتفظ بها للاستخدام).

يتم تسجيل الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغاية ارتفاع قيمتها بالتكلفة مبدئياً ويعاد لاحقاً تقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لنموذج القيمة العادلة وتسجيل أي ربح غير محقق ينتج في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية. ويتم تسجيل أي خسائر غير محققة من تقييمها بالقيمة العادلة للاستثمار في العقارات بالقيمة العادلة في حقوق الملكية مقابل الاستثمار في العقارات احتياطي القيمة العادلة، ويؤخذ بعين الاعتبار التقسيم بين الجزء الذي يتبع لحقوق الملكية وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. وفي حال تجاوز الخسائر المتراكمة للرصيد المتوفر، يتم تسجيل الخسائر الغير محققة في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة بالاستثمار في العقارات التي تم تسجيلها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم تقييم الربح غير المحقق للفترة الحالية مقابل الخسائر السابقة إلى حد إعادة هذه الخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد.

الأرباح والخسائر المحققة الناتجة عن بيع أي استثمار في العقارات يتم قياسها على أنها الفرق بين القيمة الدفترية (أو القيمة العادلة) وصافي النقد أو ما يعادله من عائدات البيع لكل استثمار على حدة. يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة مع الرصيد المتاح على الاستثمار في حساب احتياطي القيمة العادلة للعقارات في بيان الدخل الموحد للفترة المالية الحالية.

يتم تصنيف جميع العقارات التي يتم اتخاذ قرار البيع فيها والمتوقع حدوثها في غضون ١٢ شهراً من تاريخ التقرير (رهنًا بتوافر مشتري محدد) على أنها استثمارات في العقارات المحتفظ بها للبيع.

يتم قياس الاستثمار في العقارات المحتفظ بها للبيع بالقيمة العادلة وفقاً لنموذج القيمة العادلة.

٥- عقارات قيد التطوير

تمثل عقارات قيد التطوير الأراضي التي تحتفظ بها المجموعة للتطوير والبيع في السياق العادي للعمل، وتشمل النفقات المتكبدة في شراء العقارات والتكاليف الأخرى المتكبدة في تحويلها إلى حالتها القائمة.

تدرج العقارات التطويرية بسعر التكلفة أو صافي القيمة التقديرية الممكن تحقيقها، أيهما أقل. يتم تحديد القيمة القابلة للتحقق المقدرة باستخدام سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الاعتيادية، ناقص مصروفات التطوير المقدرة.

٦- استثمارات في المضاربة

تسجل استثمارات المضاربة بالتكلفة.

يتم إدراج حصة أرباح أو خسائر المجموعة من المضاربة في بيان الدخل الموحد عند التوزيع أو الخصم من رأس مال المضاربة (في حالة حدوث خسائر).

٧- القيمة العادلة

تستند القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة في السوق النشطة إلى سعر العرض الحالي. إذا لم يكن هناك سوق نشط لمثل هذه الأصول المالية، فإن المجموعة تحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات التقييم. ويشمل ذلك استخدام معاملات تجارية حديثة وأساليب تقييم أخرى يستخدمها المشاركون الآخرون. تشير المجموعة أيضاً إلى التقييمات التي قام بها مديرو الاستثمار في تحديد القيمة العادلة لبعض الأصول المالية غير المسعرة.

في بعض الحالات النادرة التي لا تتمكن فيها المجموعة من تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة لأداة حقوق الملكية على أساس مستمر، يتم قياس الأداة بالتكلفة.

(ح) الموجودات المقتناة بغرض التأجير (الإجارة)

تسجل الموجودات المقتناة بغرض التأجير بقيمة التكلفة وتخضع للاستهلاك حسب سياسة المجموعة لإستهلاك الموجودات الثابتة أو حسب فترة الإيجار، أيهما.

المخصصات تحتسب وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ ووفقاً لإيضاح ٢.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ط) الموجودات الثابتة

تسجل الموجودات الثابتة بقيمة التكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم. ويتم احتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت بمعدلات تكفي لشطب تكلفتها على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

مباني	٥٠ سنة
تحسينات عقارات الإيجار	على مدى فترة التأجير
أثاث ومعدات ومركبات	٣-١٠ سنوات

يتم حساب الاستهلاك بشكل منفصل لكل جزء مهم من فئة الموجودات. وأينما تتجاوز القيمة الدفترية لأي نوع من الموجودات قيمتها القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيضها مباشرة إلى قيمتها القابلة للاسترداد. ويتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وعمرها الإنتاجي، وتعديلها، حسب ما يكون ملائماً، بتاريخ كل بيان مركز مالي.

يتم تضمين التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للموجودات، أو إحتسابها كأصل منفصل كما هو ملائم، وذلك إذا ما احتمل حصول المجموعة على منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل للبنك، مع إمكانية قياس التكلفة بشكل موثوق. في حين يتم احتساب جميع التعديلات والتصليحات الأخرى في بيان الدخل الموحد خلال السنة المالية التي يتم إنفاقها فيها.

تم تحديد الأرباح والخسائر عند استبعاد الموجودات الثابتة من خلال مقارنة العوائد مع القيمة الدفترية.

(ي) موجودات غير ملموسة

١- الشهرة

تسجل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات يتبعها في بيان المركز المالي الموحد كأصل يقيم مبدئياً بقيمة التكلفة والتي تمثل الفائض من قيمة تكلفة الشراء على القيمة العادلة لحصة المجموعة في تاريخ الاستحواذ من صافي موجودات الشركة التي يتبعها المستحوذ عليها. تقيم الشهرة بعد ذلك بصورة سنوية لتحديد ما إذا كانت هناك أي خسائر ناشئة عن إنخفاض القيمة. وتسجل الشهرة في نهاية السنة المالية في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ناقصاً أية خسائر متراكمة للإنخفاض في القيمة. يتم تسجيل الشهرة السلبية الناتجة عن الاستحواذ على الشركات في بيان الدخل الموحد.

يتم احتساب الاستحواذ على حقوق الأقلية حسب أسلوب الكيان الاقتصادي، حيث أن شراء حصة الأقلية تعد صفقة مع المساهمين. وعلى هذا النحو يتم تسجيل أي زيادة على حصة المجموعة من صافي الأصول في حقوق الملكية.

٢- برامج الحاسوب الآلي

تتم رسملة تراخيص برامج الحاسوب الآلي على أساس تكاليف الحصول على البرنامج المحدد وتشغيله. ويتم إطفاء هذه التكاليف على أساس العمر الانتاجي المتوقع (ثلاث إلى خمس سنوات). يتم احتساب التكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصروفات عند إنفاقها.

ويتم احتساب التكاليف التي ترتبط مباشرة بإنتاج برامج قابلة للتحديد ومتميزة تحت سيطرة المجموعة، والتي قد ينشأ عنها مزايا اقتصادية تزيد عن التكلفة لما يزيد عن عام واحد كموجودات غير ملموسة. تتضمن التكاليف المباشرة تكاليف الموظفين المتعلقة بتطوير برامج الحاسوب الآلي وجزءاً مناسباً في التكاليف المباشرة ذات الصلة. ويتم إطفاء تكاليف تطوير برامج الحاسوب الآلي المحتسبة كموجودات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الانتاجية.

٣- موجودات أخرى غير ملموسة مستحوذ عليها

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها وذو عمر انتاجي محدد، على سبيل المثال الودائع الأساسية وعلاقات العملاء، على مدى أعمارها الانتاجية المقدرة بحد أقصى عشرين عاماً. وقد تم تحديد القيمة الدفترية المبدئية للودائع الأساسية وعلاقات العملاء من قبل مثنين مستقلين على أساس طريقة معدل الربح التضاضية للمدة المتوقعة للودائع.

تقيم الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها بشكل سنوي أو أكثر، في حال وجدت مؤشرات للهبوط في القيمة والمسجلة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم، واي هبوط في القيمة.

يتم اختبار الموجودات غير الملموسة الأخرى المكتسبة ذات العمر اللانهائي سنوياً لتحديد انخفاض القيمة وتردج بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ك) الضرائب الحالية

لا توجد ضريبة على دخل الشركات في مملكة البحرين. ومع ذلك، يتم تسجيل الضرائب المتعلقة بالشركات التابعة المدرجة في السلطات الضريبية وفقاً للوائح المحلية.

(ل) ضريبة القيمة المضافة

تخضع المجموعة لضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ على بعض الخدمات المالية كما هو مطبق اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ (تم زيادتها إلى ١٠٪ اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١). يتم تحديد مبلغ التزام ضريبة القيمة المضافة من خلال تطبيق معدل ضريبة القيمة المضافة على رقم الأعمال المؤهل، مخفضاً بـضريبة القيمة المضافة المدفوعة على المصاريف المؤهلة (ضريبة المدخلات). يتم الاعتراف بالجزء غير القابل للاسترداد من ضريبة القيمة المضافة كمصروف في بيان الدخل الموحد.

(م) الضرائب المؤجلة

تزداد الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام لجميع الفروقات المؤقتة الناتجة عن الموجودات والمطلوبات على الطريقة الضريبية والقيمة الحالية لأغراض التقارير المالية. يتم تسجيل موجودات الضرائب المؤجلة عن جميع الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وترحيل خسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب إلى حدود امكانية توفر الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة التي يتم مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وخسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب. تستخدم في الوقت الحاضر معدلات الضريبة السارية لاحتساب ضرائب الدخل المؤجلة.

(ن) مخصص منافع الموظفين

تحتسب منافع ومستحقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية وتذاكر سفر الإجازات وغير ذلك من المنافع قصيرة الأجل عندما تستحق للموظفين. يتم تحميل مساهمات المجموعة في خطط المساهمة المحددة في بيان الدخل المرحلي المختصر الموحد في السنة ذاتها. للبنك التزامات قانونية وتأسيسية بدفع المساهمات كلما استحققت دون وجود أي التزام عليها بدفع فوائد مستقبلية.

يتم تقديم تكلفة مكافآت نهاية الخدمة، التي يكون مؤهل للحصول عليها بعض الموظفين العاملين لدى المجموعة، بموجب متطلبات قانون العمل الساري في الدول ذات العلاقة أو بموجب طريقة وحدة الإعتماد المتوقعة. ويتم تقدير تلك التكاليف المحتسبة بموجب طريقة وحدة الإعتماد المتوقعة بناءً على التوصية المقدمة من خبراء اكتواريين. ويتم توزيع الأرباح والخسائر الاكتوارية على متوسط مدة الخدمة المتبقية للموظفين حتى تاريخ استحقاق تلك المنافع.

وبخصوص المكافآت غير الثابتة، يتم إحتساب مخصص للمبالغ المتوقع دفعها وذلك إذا كان للبنك أي إلتزام قانوني أو استدلال لدفع هذه المبالغ للموظف نتيجة خدمات قدمها في الماضي ويمكن إحتساب هذه الإلتزامات بطريقة موثوقة.

بالنسبة إلى المكافآت المتغيرة القائمة على حوافز الأسهم، يتم إدراج المخصص وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، بناءً على صافي قيمة الأصول المعدلة لآخر البيانات المالية الموحدة المدققة.

(ص) مبالغ مستحقة لمستثمرين

تصنف الأموال المستلمة من المودعين الذين يتحملون المخاطر المتعلقة بالمجموعة أو الشركات التابعة على أنها "مبالغ مستحقة لمستثمرين".

(ع) حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

تحت إطار حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، يقوم صاحب حساب الاستثمار بتفويض المجموعة بإستثمار الأموال المحتفظ بها في حسابه بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون وضع أية قيود بالنسبة إلي الموضع والكمية والغرض من استثمار هذه الأموال.

يتم الاعتراف بحسابات الاستثمار مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم في التاريخ الذي يصبح فيه العقد ساري المفعول.

بعد الاعتراف المبدئي، يأخذ القياس اللاحق للوحدات الاستثمارية في الحسبان الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات الأخرى التي تم إنشاؤها خصيصاً لحساب متداولي الاستثمار مخصوماً منها أي خسائر في الأصول المنسوبة إلى متداولي الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ف) احتياطي معادلة الربح (PER)

يتم تخصيص احتياطي معادلة الربح من الدخل الناشئ عن المالكين أو حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة لغرض إدارة مخاطر معدل العائد (بما في ذلك المخاطر التجارية النازحة).

يتم إثبات المساهمة في احتياطي معادلة الربح في بيان الدخل الموحد المخصص للمالكين أو أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة حسب الاقتضاء.

يتم الاعتراف باستخدام / عكس احتياطي معادلة الربح عندما لا تكون هناك حاجة للاحتياطي وفقاً لرأي الإدارة. يتم إثبات العكس في بيان الدخل الموحد المخصص للمالكين أو أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة حسب الاقتضاء.

يتم الإفصاح عن احتياطي معادلة الربح كجزء من حقوق ملكية مستثمري الاستثمار غير المقيدين أو حقوق المالكين حسب الاقتضاء.

يتم تقييم مدى كفاية تقييم الأداء على أساس سنوي باستخدام نهج التحديث السريع وفقاً لسياسات المجموعة لإدارة المخاطر.

يتم احتساب التعديلات أو التحويلات بين احتياطي معادلة الربح (PER) و احتياطي مخاطر الاستثمار (IRR) عند حدوث الحدث الأساسي.

(ض) احتياطي مخاطر الاستثمار (IRR)

يتم تخصيص احتياطي مخاطر الاستثمار من الدخل الناشئ عن المالكين أو حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة لغرض خلق حماية ضد مخاطر الاستثمار في السوق والسوق والاستثمار في الأسهم والتي تتعلق بشكل رئيسي بالخسائر المحتملة المستقبلية المحتملة (بعد خصائر انخفاض القيمة والائتمان المحسوبة بموجب سياسة انخفاض القيمة).

يتم الاعتراف بالمساهمة في احتياطي مخاطر الاستثمار في بيان الدخل الموحد المخصص لحقوق الملكية أو حسابات الاستثمار غير المقيدة حسب الاقتضاء.

يتم الاعتراف باستخدام / عكس احتياطي مخاطر الاستثمار عند حدوث حدث الخسارة أو لم تعد هناك حاجة للاحتياطي وفقاً لرأي الإدارة. يتم إثبات العكس في بيان الدخل الموحد المخصص للمالكين أو أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة حسب الاقتضاء ولا يتم خصمهم مع الخسارة ذات الصلة.

يتم الكشف عن احتياطي مخاطر الاستثمار كجزء من حقوق ملكية مستثمري الاستثمار غير المقيدين أو حقوق المالكين حسب الاقتضاء.

يتم تقييم مدى كفاية احتياطي مخاطر الاستثمار على أساس سنوي باستخدام نهج التحديث السريع وفقاً لسياسات المجموعة لإدارة المخاطر.

يتم احتساب التعديلات أو التحويلات بين احتياطي معادلة الربح (PER) و احتياطي مخاطر الاستثمار (IRR) عند حدوث الحدث الأساسي.

(ق) حسابات الاستثمار المقيدة (خارج الميزانية العمومية)

تحت إطار حسابات الاستثمار المقيدة، يقوم أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة بوضع قيود معينة فيما يتعلق بموضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. يتم الكشف عن هذه الحسابات بشكل منفصل في بيان التغيير لحسابات الإستثمار المقيدة.

يتم الاعتراف بحسابات الاستثمار مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم في التاريخ الذي يصبح فيه العقد ساري المفعول.

بعد الاعتراف المبدئي، يأخذ القياس اللاحق للوحدات الاستثمارية في الحسبان الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات الأخرى التي تم إنشاؤها خصيصاً لحساب متداولي الاستثمار مخصوماً منها أي خسائر في الأصول المنسوبة إلى متداولي الاستثمار.

(ر) أسهم الخزينة

يتم احتساب هذه الأسهم على أنها انخفاض في حقوق الملكية. وتسجل الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية.

(س) الاحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني، يتم تحويل ١٠٪ من صافي ربح المجموعة للسنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. ويكون هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه كما هو موضح في قانون البحرين للشركات التجارية وغيرها من القوانين المحلية القابلة للتطبيق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ت) تحقق الإيرادات

- ١- المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة
يتم احتساب الإيرادات الناتجة عن المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة المحملة على الصناديق المدارة من قبل المجموعة على أساس حق المجموعة في استلام تلك الإيرادات من حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة كما هو محدد في عقود المضاربة (صكوك الأمانة)، باستثناء الحالة التي تقوم المجموعة فيها بالتنازل مؤقتاً عن هذا الحق.
- ٢- أرباح المرابحة والتمويلات الأخرى
يتم احتساب ربح عمليات المرابحة على أساس توزيع الأرباح لكل معاملة تناسبياً على امتداد فترة العملية حيث تحمل كل فترة مالية حصتها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم أو لم يتم استلام مبلغ نقدي. ومع ذلك، فلا تستحق الأرباح على عمليات المرابحة إذا تأخر تسديد الأقساط لمدة تزيد عن تسعين يوماً إلا إذا رأت إدارة المجموعة بأن هناك مبررات كافية لاستحقاق تلك الأرباح.
يتم استحقاق الإيرادات من التمويلات الأخرى على أساس طريقة العائد الفعلي طوال مدة العملية. حينما لا يكون الإيراد محدد تعاقدياً أو كمياً فيتم احتسابه عندما يصبح تحقيقه مؤكداً بشكل معقول أو عندما يتم تحقيقه.
- ٣- أرباح الموجودات المقتناة بغرض التأجير
يتم تسجيل الإيرادات من عقود التأجير تناسبياً على امتداد فترة الإيجار.
- ٤- أرباح عقود المضاربة
يتم تسجيل الإيرادات من عقود المضاربة عندما يقوم المضارب بتوزيع الأرباح؛ ويتم تسجيل الحصة من خسائر السنة إلى حد امكانية اقتطاع هذه الخسائر من رأسمال المضاربة.
- ٥- أرباح عقود المشاركة
يتم احتساب حصة المجموعة من الأرباح لعقود المشاركة التي تستمر لأكثر من فترة مالية واحدة حينما يتم تسديدها جزئياً أو كلياً فيما يتم احتساب حصة المجموعة من الخسائر في الحدود التي يتم فيها اقتطاع تلك الخسائر من حصة المجموعة في رأسمال المشاركة. بينما يتم احتساب الأرباح والخسائر لعقود المشاركة المتناقصة بعد الأخذ في الاعتبار الانخفاض في حصة المجموعة في رأسمال المشاركة وبالتالي الحصة التناسبية من الأرباح أو الخسائر.
- ٦- الدخل من الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطلقة
يتم إدراج جميع المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطلقة في بيان الدخل المجمع.
- ٧- الدخل من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
يتم إدراج جميع المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد.
- ٨- الدخل من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
يتم إدراج المكاسب أو الخسائر المحققة إلى جانب المبالغ المعترف بها سابقاً في حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد.
يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح في بيان الدخل الموحد عند إثبات الحق في تلقي المدفوعات.
- ٩- الرسوم والعمولات
يتم احتساب الرسوم والعمولات عند اكتسابها.
ويتم تسجيل العمولة المستحقة عن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان كإيراد على مدى فترة المعاملة.
تتحقق رسوم هيكلية وتنظيم معاملات التمويل لأطراف أخرى أو بالنيابة عنهم كإيراد بعد إيمان المجموعة لجميع التزاماتها المتعلقة بالعمليات ذات الشأن.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ث) تخصيص الأرباح بين المجموعة وحاملي حسابات الاستثمار

تتملك المجموعة سجلات منفصلة للأصول التي تعود ملكيتها إلى المالكين وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة. كما يتم قيد جميع الأرباح الناشئة من هذه الأصول لصالح حسابات الاستثمار بعد اقتطاع المخصصات واحتياطي معادلة الأرباح وحصة المضارب من الأرباح والرسوم الإدارية.

تتحمل المجموعة بصورة مباشرة المصاريف الإدارية المتعلقة بإدارة الصناديق.

يتم الاعتراف ببعض حوافز الربح بناءً على مدة العقود مع أصحاب الحسابات المقيدة.

(خ) تحويل الأصول بين حقوق الملكية وحسابات الاستثمار المطلقة وحسابات الاستثمار المقيدة

يتم تحويل الأصول بالقيمة العادلة بين حقوق الملكية وحسابات الاستثمار المطلقة وحسابات الاستثمار المقيدة بالقيمة العادلة.

(ذ) أدوات إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

تستخدم المجموعة بعض أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (على غرار المشتقات) للتحوط الاقتصادي من مخاطر الصرف الأجنبي ومعدلات الربح. يتم الاعتراف بهذه الأدوات مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام العقد وبعاد قياسها لاحقًا بقيمتها العادلة. القيمة العادلة لأداة التحوط تعادل أسعارها السائدة في السوق أو تستند إلى عروض أسعار الوسيط. يتم الإفصاح عن الأدوات ذات القيمة السوقية الإيجابية كأصول وأدوات ذات قيم سوقية سلبية يتم الإفصاح عنها كمطلوبات في بيان المركز المالي.

في ظروف معينة تدخل المجموعة في أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية للتحوط من مخاطر العملات الأجنبية. يتم تضمين التغييرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة التي تم تخصيصها والمؤهلة كتحوط للقيمة العادلة في بيان الدخل الموحد مع التغيير المقابل في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المتحوط والذي يمكن أن ينسب إلى مخاطر التحوط. يتم تعديل المكاسب أو الخسائر غير المحققة على الموجودات المغطاة والمنسوبة إلى مخاطر التحوط مقابل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المغطاة. بالنسبة للمشتقات التي لم يتم تحديدها في علاقة تحوط مؤهلة، يتم الاعتراف بجميع التغييرات في قيمتها العادلة على الفور في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

تحوط التدفقات النقدية المنسوبة إلى مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو معاملة متوقعة شديدة الاحتمال يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة، ويتم الاعتراف بالجزء النعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات في بيان التغيرات في حقوق الملكية ويتم عرضها في احتياطي التحوط. يتم إثبات أي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات مباشرة في بيان الدخل الموحد. تقوم المجموعة حاليًا بتحوط التدفقات النقدية لإدارة مخاطر معدل الربح على المطلوبات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

تحوطات تتأثر بشكل مباشر بالإصلاحات المعيارية لمعدل الربح المتغير

لغرض تقييم ما إذا كانت هناك علاقة اقتصادية بين البند (البندود) المتحوط وأداة (أدوات) التحوط، تفترض المجموعة أن معدل الربح المتغير القياسي لم يتغير كنتيجة لإصلاح معيار معدل الربح العالمي المتغير.

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية معاملة متوقعة، تفترض المجموعة أن معدل الربح المتغير القياسي لن يتم تغييره كنتيجة لإصلاح معيار معدل الربح المتغير بغرض تقييم ما إذا كانت المعاملة المتوقعة محتملة للغاية وتمثل تعرضًا للتغيرات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة. عند تحديد ما إذا كان من المتوقع حدوث معاملة متوقعة محددة مسبقًا في تحوط التدفقات النقدية المتوقعة، يفترض المجموعة أن التدفقات النقدية المعيارية لمعدل الربح المتغير المصنفة كتحوط لن يتم تغييرها كنتيجة لإصلاح معيار معدل الربح المتغير.

ستتوقف المجموعة عن تطبيق السياسة المحددة لتقييم العلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط (١) للبند المتحوط أو أداة التحوط عندما لا يعود عدم اليقين الناشئ عن إصلاح معيار معدل الفائدة موجودًا فيما يتعلق بالتوقيت ومقدار التدفقات النقدية المعتمدة على معدل الربح المتغير للبند أو الأداة المعنية أو (٢) عند توقف علاقة التحوط. بالنسبة لتقييمها المحتمل بدرجة عالية للبند المتحوط، لن تقوم المجموعة بعد ذلك بتطبيق السياسة المحددة عندما يكون عدم اليقين الناشئ من الإصلاح المعياري لمعدل الربح المتغير حول توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستقبلية المستندة إلى معيار معدل الربح المتغير للبند المغطى. لم يعد موجودًا، أو عند توقف علاقة التحوط.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ض) الإنخفاض في القيمة

يتم تقييم انخفاض قيمة الأصول المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية ٣٠ "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة" على النحو التالي:

١- التمويل والذمم المدينة

يتم قياس التمويل والذمم المدينة (بما في ذلك التعرضات خارج الميزانية العمومية) باستخدام نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) وفقاً لنهج خسائر الائتمان.

يحل معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ محل نموذج "الخسارة المتكبدة" بنموذج "خسارة الائتمان المتوقعة" ("ECL"). ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد أيضاً على بعض التزامات التمويل والضمانات المالية. يعتمد البديل على خسائر الائتمان المرتبطة باحتمال التخلف عن السداد خلال الاثني عشر شهراً القادمة ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها وفي هذه الحالة، يستند البديل إلى التغيير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل. بموجب معيار المحاسبة المالي ٣٠، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان في وقت أبكر مما كانت عليه في المعيار السابق.

أساس الإعداد - قياس بديل خسائر الائتمان المتوقع

قياس بديل خسارة الائتمان المتوقع للمدينين أو التعرض المقاس باستخدام نماذج معقدة وافتراضات هامة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية وسلوك الائتمان (مثل احتمال تخلف العملاء عن العمل والخسائر الناتجة عن ذلك).

هناك عدد من الأحكام المهمة مطلوبة أيضاً في تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان؛
- تحديد معايير تعريف التعثر؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛
- تحديد العدد والوزن النسبي للسيئاريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق و خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة بها
- إنشاء مجموعات من الذمم المدينة المماثلة لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

مخاطر الائتمان - زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (SICR)

لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، ستقوم المجموعة بمقارنة مخاطر التخلف عن السداد في تاريخ التقييم مع خطر التخلف عن السداد عند الاعتراف الأولي. يجب إجراء هذا التقييم في كل تاريخ تقييم.

بالنسبة لمحفظة الشركات، تقوم المجموعة بإجراء تقييم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) على مستوى الطرف المقابل حيث أن التصنيف الداخلي يتم حالياً على مستوى الطرف المقابل ولا يتم تعيين التصنيف على مستوى التسهيلات. تحتفظ المجموعة بتصنيف مستوى التسهيلات باعتباره التصنيف الداخلي للطرف المقابل في تاريخ نشأة المرفق وتاريخ التقييم.

بالنسبة لمحفظة البيع بالتجزئة، تقوم المجموعة حالياً بإدارة محفظة البيع بالتجزئة الخاصة به على مستوى التسهيلات، وبالتالي يتم إجراء تقييم الزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان على محفظة البيع بالتجزئة على مستوى التسهيلات. ستعكس الأيام الماضية المستحقة (DPD) للمرافق الفردية على تقييم الزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان للطرف المقابل.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل ملحوظ

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، تستخدم المجموعة نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي الخاص به، وتقييمات المخاطر الخارجية، وحالة تأخر الحسابات، وإعادة الهيكلة، وحكم ائتمان الخبراء، والخبرة التاريخية ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك.

باستخدام تقديره الائتماني للخبراء، وحيثما أمكن، للتجربة التاريخية ذات الصلة، قد تقرر المجموعة أن التعرض تعرض لمخاطر ائتمانية كبيرة على أساس مؤشرات نوعية معينة يرى أنها تدل على ذلك والتي قد لا تنعكس آثارها بالكامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ض) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

١- التمويل والذمم المدينة (يتبع)

ترى المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً بعد تجاوز الأصل استحقاقه. يتم تحديد أيام تجاوز الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقرب تاريخ استحقاق لم يتم استلام الدفعة الكاملة بشأنه. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون التفكير في أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض. ومع ذلك، نظراً لاسترخاء مصرف البحرين المركزي، فقد تم اعتبار أن تجاوز موعد الاستحقاق ٧٤ يوماً بمثابة SICR.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات والتحقق المنتظمة.

تصنف المجموعة أدواته المالية في المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣، بناءً على منهجية انخفاض القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه:

- المرحلة ١: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تحدث فيها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية عند نشأتها، فإن المجموعة تلتزم بتسجيل مخصصات مخاطر الائتمان لمدة ١٢ شهراً.
- المرحلة ٢: بالنسبة للأدوات المالية حيث كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكنها ليست ضعيفة في الائتمان، تعترف المجموعة يلتزم بتسجيل مخصصات مخاطر الائتمان مدى الحياة لجميع عمليات التمويل المصنفة في هذه المرحلة على أساس الفعلي / المتوقع ملف الاستحقاق بما في ذلك إعادة هيكلة أو إعادة جدولة المرافق.
- المرحلة ٣: بالنسبة للأدوات المالية التي تعاني من ضعف الائتمان، تلتزم المجموعة بتسجيل مخصصات إنخفاض القيمة مدى الحياة. تستخدم عملية تحديد الهوية الافتراضية للأيام الماضية المستحقة البالغ عددها ٩٠، المرحلة ٣.

التعثر

يسمى معيار المحاسبة المالي ٣٠ إلى مواءمة المحاسبة عن انخفاض قيمة الأدوات المالية مع الطريقة التي تدار بها مخاطر الائتمان داخل البنوك. في هذا السياق، تعد "مخاطر التخلف عن السداد" للأداة المالية مكوناً رئيسياً لنموذج الخسارة المتوقع بموجب معيار المحاسبة المالي ٣٠.

بشكل عام، تعتبر الأطراف المقابلة ذات التسهيلات التي تجاوزت ٩٠ يوماً من تاريخ استحقاقها بمثابة تقصير.

قطاع - غير التجزئة:

وضعت المجموعة التعريف التالي للتقصير (كما هو منصوص عليه في وثيقة بازل وإرشادات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠):

عملاء غير التجزئة مع الخصائص التالية:

- كل أو أي من المنشآت / المنشآت التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر
- جميع أو أي من المنشآت / المنشآت التي وضعت في حالة عدم الاستحقاق (أي تعليق الأرباح)
- كل أو أي من المنشآت / المنشآت حيث يتم "وضع أحكام محددة" جانباً بشكل فردي

الافتراضات المدفوعة بالحدث مثل إعلان الإفلاس وموت المقترض (في غياب خطة الخلافة أو الإدارة المهنية)، وغيرها من الأحداث المحددة التي من شأنها التأثير بشكل كبير على قدرة المقترض على المجموعة.

لن تأخذ المجموعة في الاعتبار المعايير المستحقة لمدة ٩٠ يوماً في حالات التخلف عن السداد الفني (على سبيل المثال التسهيلات التي تحمل علامة ٩٠+ الهوية الافتراضية لأسباب إدارية وليست متعلقة بالائتمان ولا يوجد خلاف بشأن السداد).

قطاع - التجزئة:

وضعت المجموعة التعريف التالي للتقصير:

جميع التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه معلقة لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر

لن تنظر المجموعة في المعايير المستحقة لمدة ٩٠ يوماً في حالات التخلف عن السداد الفني (على سبيل المثال التسهيلات التي تحمل علامة ٩٠+ الهوية الافتراضية لأسباب إدارية وليست متعلقة بالائتمان ولا يوجد خلاف بشأن السداد).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ض) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

١- التمويل والذمم المدينة (يتبع)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هو تقدير مرجح لخسائر الائتمان. يقاس على النحو التالي:

- الأصول المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: كقيمة لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- الأصول المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: الفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛
- عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لسداد الحامل مخصوماً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

تقيس المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة على مستوى الأداة الفردية مع مراعاة التدفقات النقدية المتوقعة، إحصائية التعثر، معدل الخسارة الافتراضي، عامل تحويل الائتمان (CCF) وسعر الخصم. بالنسبة للحواظ التي لا تتوفر فيها معلومات حول مستوى الأداة، تقوم المجموعة بإجراء تقدير لخسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي.

المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة هي بنية مصطلح المتغيرات التالية:

١- احتمالية التعثر (PD)؛

٢- معدل الخسارة الافتراضية (LGD)؛

٣- الارتباطات المثقلة بالأعباء (EAD)

هذه المدخلات مستمدة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. يتم ضبطها لتعكس المعلومات الاستشرافية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين، يتم حسابها استناداً إلى نماذج التصنيف الإحصائي، ويتم تقييمها باستخدام أدوات التصنيف المصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات المترجمة داخلياً والتي تشمل كل من العوامل الكمية والنوعية. إذا تم ترحيل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيفات، فإن هذا سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المرتبطة.

معدل الخسارة الافتراضية هو حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك افتراضي. في حالة عدم توفر بيانات الاستعادة، تستخدم المجموعة تقدير LGD بناءً على ممارسات السوق.

تمثل الارتباطات المثقلة بالأعباء التعرض المتوقع في حالة حدوث تقصير. تستمد المجموعة الارتباطات المثقلة بالأعباء من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. الارتباطات المثقلة بالأعباء للأصل المالي هو القيمة الدفترية الإجمالية. بالنسبة للالتزامات الإقراض والضمانات المالية، تتضمن الارتباطات المثقلة بالأعباء المبلغ المستحق حالياً.

تحدد فترة التعرض التي يتم خلالها النظر في التخلف عن السداد وبالتالي تؤثر على تحديد احتمالية التعثر وقياس خسائر الائتمان المتوقعة (خاصة بالنسبة لحسابات المرحلة ٢ مع خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة).

مع مراعاة استخدام حد أقصى مدته ١٢ شهراً للأصول المالية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان زيادة كبيرة، يقيس المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة بالنظر إلى مخاطر التخلف عن السداد خلال الفترة التعاقدية القصوى التي يتعرض خلالها لمخاطر الائتمان، حتى لو كان المجموعة ولأغراض إدارة المخاطر، تعتبر المجموعة فترة أطول. يمتد الحد الأقصى للفترة التعاقدية إلى التاريخ الذي يحق فيه للبنك المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام أو ضمان قرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ض) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

١- التمويل والذمم المدينة (يتبع)

دمج المعلومات المتعلقة

تدمج المجموعة معلومات تطلعية في كل من تقييمه لما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأداة ما قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي وقياس الإنخفاض في القيمة. يُصدر المجموعة سنوياً بيانات تنبؤات الاقتصاد الكلي من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) ووحدة الإستخبارات الاقتصادية (EIU) في بلد التعرض ذي الصلة.

تتم ممارسة حكم الإدارة عند تقييم متغيرات الاقتصاد الكلي. تشمل المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في نموذج PD ٣٠ FAS، من بين أمور أخرى، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط.

توليد هيكل مصطلح احتمالية التعثر

تعد درجات مخاطر الائتمان والأيام الماضية المستحقة بمثابة مدخلات أساسية في تحديد هيكل مصطلح احتمالية التعثر الخاص بالتعرضات. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر عن التعرض لمخاطر الائتمان التي تم تحليلها حسب نوع المقترض، والأيام المتأخرة، وكذلك تصنيف مخاطر الائتمان.

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها وإنشاء تقديرات لاحتمالية التعثر المتبقية من التعرض للخطر وكيف من المتوقع أن تتغير نتيجة مرور الوقت.

يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف عن السداد وعوامل الاقتصاد الكلي وكذلك التحليل المتعمق لتأثير بعض العوامل الأخرى (مثل خبرة الصبر) على مخاطر التخلف عن السداد. بالنسبة لمعظم حالات التعرض، تشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط.

استناداً إلى النظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والمتوقعة الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة "حالة أساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى (أي عند دمج معلومات تطلعية). تستخدم المجموعة بعد ذلك هذه التوقعات لضبط تقديرات أرقام احتمالية التعثر.

استناداً إلى مجموعة متنوعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، تحسب المجموعة تقديرات PD PIT وفقاً لثلاثة سيناريوهات، الحالة الأساسية، الحالة الجيدة والحالة السيئة. ثم يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المناسبة المرجحة الاحتمالية من خلال تعيين الاحتمالات، بناءً على ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو.

بالنسبة لمحفظه الشركات، من خلال المراجعة السنوية لمحفظه الشركات، تلاحظ المجموعة أداء سنوياً لحساب احتمالية التعثر يعتمد على الأفق لمدة عام على مدار السنوات الخمس الماضية. يتم تجميع هذه البيانات الشخصية وفقاً لتصنيفات المخاطر الداخلية (أي من ١ إلى ٧). يوفر المتوسط معدل إفتراضي لـ ٥ سنوياً خلال احتمالية التعثر دورة.

محفظه التجزئة مقسمة على أساس المنتجات التي تظهر السلوك المتميز إلى الفئات التالية:

- تمويل السيارات؛
- تمويل الرهن العقاري؛
- تمويل شخصي؛ و
- بطاقات الائتمان.

يتم قياس ملفات احتمالية التعثر لكل قطاع باستخدام التقدير الافتراضي المرصود، وبالتالي يتم حساب احتمالية التعثر استناداً إلى مستوى الأيام الماضية المستحقة لكل قطاع على حدة. بموجب هذا التحليل، يتم تتبع حالة تأخر الحسابات في فترة زمنية مدتها سنة واحدة مع دورة شهر متحرك. ما لا يقل عن ٥ سنوات تعتبر بيانات الأيام الماضية المستحقة.

يتم ضبط احتمالية التعثر المشتقة مع معلومات تطلعية تستند إلى متغيرات الاقتصاد الكلي ومعايرتها لاشتقاق احتمالية التعثر النهائي بشكل منفصل لمحفظه الشركات والتجزئة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ض) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

١- التمويل والذمم المدينة (يتبع)

الهبوط في القيمة

المجموعة تحتسب مخصصات الخسارة لخسائر الأئتمان المتوقعة على الأدوات المالية الآتية:

- جميع التمويلات الإسلامية وبعض من الأصول الأخرى (تتضمن المراجحات والودائع المدينة)
- أدوات ديون المحتسبة بالتكلفة المطفأة و القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
- التزامات تمويلية التي لا تحتسب بالقيمة العادلة في بيان الدخل.
- عقود الضمانات المالية التي لا تحتسب بالقيمة العادلة في بيان الدخل.
- اجارات مدينة و أصول تعاقدية.
- أرصدة لدى مصارف
- الأرصدة مع الأطراف ذات الصلة
- المطلوبات الطارئة

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة، ما عدى الأدوات المالية الأخرى التي لم ترتفع مخاطرها الائتمانية بنسبة جوهرية، لذلك تحسب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من عدم السداد في أول ١٢ شهر بعد تاريخ البيان المالي.

الأصول المالية المعادة هيكلتها

في حالة إعادة التفاوض على شروط الأصول المالية أو تعديلها أو استبدال أحد الأصول المالية الحالية بأصل جديد حسب الصعوبات المالية للمقترض، فيتم إجراء تقييم ما اذا كان يجب استبعاد الأصل المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

تشمل الأدلة على أن أحد الأصول المالية ضعيف الائتمان، الأحداث الملحوظة التالية:

- اذا إعادة الهيكلة المتوقع لا يستبعد الأصل لذلك في حساب عجز التدفقات النقدية يشمل النقد المتوقع حصوله من الأصل المعدل.
- اذا إعادة الهيكلة المتوقع يستبعد الأصل، القيمة العادلة للأصل الجديد يعتبر القيمة النهائية في التدفقات النقدية في وقت الاستبعاد. هذا المبلغ يشمل في حساب العجز في التدفقات النقدية من الأصل الحالي المخضوم من تاريخ المتوقع للاستبعاد الى تاريخ البيانات المالية مع استعمال معدل الريح الفعلي للأصل الموجود حاليا.

الأصول المالية التي تعاني من ضعف الائتمان

في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية. يكون الأصل المالي "ضعيفاً الائتمانياً" عند وقوع حدث واحد أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشمل الأدلة على أن أحد الأصول المالية ضعيف الائتمان، الأحداث الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛
- خرق العقد مثل التقصير أو الحدث السابق؛
- إعادة هيكلة قرض أو سلطنة من المجموعة بشروط لا يراها المجموعة خلاف ذلك؛ أو
- أصبح من المحتمل أن يدخل المقترض في حالة إفلاس أو إعادة تنظيم مالي أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢. أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(ض) الإنخفاض في القيمة (يتبع)

١- التمويل والذمم المدينة (يتبع)

عرض مخصص للخسائر الائتمانية في قائمة مركز المالي

مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية المحسوبة بالتكلفة المطفأة كخصومات من مجموع القيمة العادلة للأصل.

شطب الأصل

سياسة المجموعة الحالية نفس سياسة معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠. الأصول المالية تنشط جزئياً أو كلياً فقط عندما تتوقف المجموعة من ملاحقة هذه المبالغ. إذا المبلغ المشطوب أكبر من مجموع مخصصات الخسارة، أول يتحول الفرق كزيادة في مجموع مخصصات الخسارة ويتم عكس أيه مبالغ مستردة لاحقاً من مصاريف خسارت الأئتمان.

المجموعة تشطب الأصول المالية جزئياً أو كلياً إذا ارهق جميع الطرق العملية في استرداد الأموال ولا توجد نسبة معقولة لاسترداد المبلغ. المؤشرات هي (i) وقف نشاط التنفيذ (ii) طريقة المجموعة للأسترداد الضمان وقيمة الضمان بطريقة بان لا توجد نسبة معقولة للأسترداد الكلي. يجوز للبنك مع ذلك شطب الأصول المالية التي لا تزال خاضعة لنشاط الأنضاد

٢- الإستثمارات

عقارات قيد التطوير

يتم إدراج عقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق المقدرة، أيهما أقل وفقاً لمقاربة صافي القيمة القابلة للتحقق. ويشمل ذلك الموقف عندما يكون هناك مؤشر محتمل على انخفاض قيمة هذه الخصائص. يتم تحديد صافي القيمة الممكن تحقيقها باستخدام سعر البيع المقدر في سياق الأعمال العادية، ناقصاً نفقات التطوير المقدرة. يتم إدراج خسائر انخفاض القيمة في بيانات الدخل الموحدة.

الأصول غير الملموسة

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ، إلى وحدات توليد النقد، أو مجموعات الوحدات المولدة للنقد، والتي يُتوقع أن تستفيد من تظافر المجموعة، بصرف النظر عن ما إذا كانت الأصول أو الخصوم الأخرى للشركة المشتراة قد تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعات الوحدات. يتم تحديد انخفاض القيمة من خلال تقييم المبلغ القابل للأسترداد لوحة توليد النقد، والتي تتعلق بها الشهرة. عندما تكون القيمة القابلة للأسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة الدفترية، يتم إدراج خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد.

الأصول المصنفة كمحتفظ بها للبيع

يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عن أي شطب مبدئي أو تال للموجودات (أو مجموعة التخلص) إلى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. يتم الاعتراف بالربح عن أي زيادات لاحقة في القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف بيع أحد الأصول (أو مجموعة التخلص)، ولكن لا تزيد عن أي خسائر انخفاض قيمة تراكمي تم الاعتراف بها سابقاً. يتم إثبات الربح أو الخسارة غير المعترف بها سابقاً في تاريخ بيع الأصل غير المتداول (أو مجموعة التخلص) في تاريخ إلغاء الاعتراف.

استثمارات أخرى

جميع الاستثمارات الأخرى (باستثناء الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) يتم تقييمها للانخفاض في القيمة وفقاً لطريقة انخفاض القيمة.

تمثل خسارة انخفاض القيمة المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للاستثمار القيمة القابلة للأسترداد.

في حالة وجود مؤشرات على انخفاض القيمة المحتمل، يتم تحديد القيمة القابلة للأسترداد للاستثمار على أنها أعلى من قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف التصرف والقيمة قيد الاستخدام.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد، مع مراعاة الفصل بين المالكين وحسابات الاستثمار غير المقيدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣. نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	
٤١٠٩٨٥	٣٠٧٢٠	٢٨٠٢٦٥	٤١٠٦٢٦	٦٠٧٩٠	٣٤٠٨٣٦	احتياطي النقد لدى المصارف المركزية
١٩٧٠٣٤٧	٥١٠٠٤٣	١٤٦٠٣٠٤	١٥٥٠٢١٣	٧٠٠٢٩٢	٨٤٠٩٢١	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
٢٣٩٠٣٣٢	٥٤٠٧٦٣	١٨٤٠٥٦٩	١٩٦٠٨٣٩	٧٧٠٠٨٢	١١٩٠٧٥٧	

٤. سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	
٨٥٠٦٧٦	٤٠٧٤٣	٨٠٠٩٣٣	٧٠٠٣١٦	-	٧٠٠٣١٦	ودائع سلع
(٦٤)	-	(٦٤)	(٢٦)	-	(٢٦)	ناقصاً: مخصصات الهبوط في القيمة
٨٥٠٦١٢	٤٠٧٤٣	٨٠٠٨٦٩	٧٠٠٢٩٠	-	٧٠٠٢٩٠	

كما يلي النقد وما في حكمه لغرض بيان التدفقات النقدية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	
٢٣٩٠٣٣٢	٥٤٠٧٦٣	١٨٤٠٥٦٩	١٩٦٠٨٣٩	٧٧٠٠٨٢	١١٩٠٧٥٧	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
٨٥٠٦١٢	٤٠٧٤٣	٨٠٠٨٦٩	٧٠٠٢٩٠	-	٧٠٠٢٩٠	سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
(٤٠٦٧٩)	(٤٠٧٤٣)	٦٤	٢٧	-	٢٧	ناقصاً: ودائع تستحق بعد تسعين يوماً
(٤١٠٩٨٥)	(٣٠٧٢٠)	(٢٨٠٢٦٥)	(٤١٠٦٢٦)	(٦٠٧٩٠)	(٣٤٠٨٣٦)	ناقصاً: أرصدة لدى المصارف المركزية المتعلقة بمتطلبات الحد الأدنى للاحتياطي
٢٧٨٠٢٨٠	٥١٠٠٤٣	٢٢٧٠٢٣٧	٢٢٥٠٥٣٠	٧٠٠٢٩٢	١٥٥٠٢٣٨	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٥. مرائبات وتمويلات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلق	تتعلق بالمالكين	المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلق	تتعلق بالمالكين	
١,٤٨٦,٨٣٢	٥٣٠,٨٤٧	٩٥٥,٩٨٥	١,٤٠٥,٢٣٥	٦٧٤,١٤٠	٧٣١,٠٩٥	مرائبات وتمويلات أخرى
(١٣٩,٤٩٥)	(١٧٠,٨٤٧)	(١٢١,٦٤٨)	(١٣٤,٩٢٩)	(٢٥,٧٢٧)	(١٠٩,٢٠٢)	ناقصاً: مخصصات الهبوط في القيمة
١,٣٤٧,٣٣٧	٥١٣,٠٠٠	٨٣٤,٣٣٧	١,٢٧٠,٣٠٦	٦٤٨,٤١٣	٦٢١,٨٩٣	

تمثل التمويلات الأخرى قروض تقليدية وسلفيات يبلغ مجموعها ٩٥,٤ مليون دينار بحريني (٢٠٢٠: ٣٠١,٥ مليون دينار بحريني) لشركة تابعة للبنك.

وفيما يلي الحركة في مخصصات هبوط في القيمة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلق	تتعلق بالمالكين	المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلق	تتعلق بالمالكين	
١٣١,٠٦٣	١٠,٠٣٧	١٢١,٠٢٦	١٣٩,٤٩٥	١٧,٨٤٧	١٢١,٦٤٨	كما في ١ يناير
٢٣,٢٦٠	٧,٧٤٧	١٥,٥١٣	١٧,٣٩١	٨,٧٠٠	٨,٦٩١	محمل خلال السنة
(٣,٤٩١)	(٢٢)	(٣,٤٦٩)	(١١,٥٠٢)	(١٩٩)	(١١,٣٠٣)	إعادة إطفاء خلال السنة
(١١,٦١٩)	-	(١١,٦١٩)	(٥,٨٦١)	(٢٥١)	(٥,٦١٠)	مستخدم خلال السنة
٢,٢٧٣	٧٩	٢,١٩٤	(١٢٠)	-	(١٢٠)	معاد تصنيف
(١,٩٩١)	٦	(١,٩٩٧)	(٤,٤٧٤)	(٣٧٠)	(٤,١٠٤)	فروقات أسعار الصرف وحركات أخرى
١٣٩,٤٩٥	١٧,٨٤٧	١٢١,٦٤٨	١٣٤,٩٢٩	٢٥,٧٢٧	١٠٩,٢٠٢	كما في ٣١ ديسمبر

٦. تمويلات المشاركة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلق	تتعلق بالمالكين	المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلق	تتعلق بالمالكين	
٣٥٤,٤١٩	٣٥٤,٣١٨	١٠١	٥٤٢,٧٢٧	٥٤٢,٦٨٤	٤٣	تمويلات المشاركة
(٣,٩٩٩)	(٣,٩٩٩)	-	(٥,٢٢٢)	(٥,٢٢٢)	-	ناقصاً: مخصصات الهبوط في القيمة
٣٥٠,٤٢٠	٣٥٠,٣١٩	١٠١	٥٣٧,٥٠٥	٥٣٧,٤٦٢	٤٣	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٧. صكوك وأدوات مالية استثمارية وما في حكمها

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل						
-	-	-	٦٦	-	٦٦	أدوات ديون - مدرجة
١٥,٤٤١	-	١٥,٤٤١	٢٤,٨٩٠	-	٢٤,٨٩٠	أدوات ديون - غير مدرجة
١,٤٥١	-	١,٤٥١	١,٨٥٣	-	١,٨٥٣	أدوات حقوق الملكية - مدرجة
١٦,٨٩٢	-	١٦,٨٩٢	٢٦,٨٠٩	-	٢٦,٨٠٩	
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية						
١١٥,٣٣٦	٣٨,٣٠٢	٧٧,٠٣٤	١٠٤,٦٨٩	٣٣,٩٨٨	٧٠,٧٠١	أدوات ديون - مدرجة
٤٧٥,١١٦	٩٤,٥٤٣	٣٨٠,٥٧٣	٦٠٥,٩٦٧	٣١٩,١٢٤	٢٨٦,٨٤٣	أدوات ديون - غير مدرجة
٢٢,٥٧٢	-	٢٢,٥٧٢	٢٢,٣٦٨	٢١٤	٢٢,١٥٤	أدوات حقوق الملكية - مدرجة
٣,٣٥٣	-	٣,٣٥٣	٣,١٨٥	-	٣,١٨٥	أدوات حقوق الملكية - غير مدرجة
٦١٦,٣٧٧	١٣٢,٨٤٥	٤٨٣,٥٣٢	٧٣٦,٢٠٩	٣٥٣,٣٢٦	٣٨٢,٨٨٣	
(٥٠,٦٤٥)	-	(٥٠,٦٤٥)	(٤,٦٢٢)	-	(٤,٦٢٢)	مخصصات الهبوط في القيمة
٦١٠,٧٣٢	١٣٢,٨٤٥	٤٧٧,٨٨٧	٧٣١,٥٨٧	٣٥٣,٣٢٦	٣٧٨,٢٦١	
أدوات استثمارية بالتكلفة المطفأة						
١٠٢,١٤١	١٠٢,١٤١	-	١١٨,١٢٥	١١٨,١٢٥	-	أدوات ديون أخرى - مدرجة
٢٩,٠٧٠	٢٤,٥٤٦	٤,٥٢٤	١٩,٨٦١	١٥,٩٣٢	٣,٩٢٩	أدوات ديون أخرى - غير مدرجة
١٣١,٢١١	١٢٦,٦٨٧	٤,٥٢٤	١٣٧,٩٨٦	١٣٤,٠٥٧	٣,٩٢٩	
(٣,٦١٠)	-	(٣,٦١٠)	(٣,٢٥٣)	-	(٣,٢٥٣)	مخصصات الهبوط في القيمة
١٢٧,٦٠١	١٢٦,٦٨٧	٩١٤	١٣٤,٧٣٣	١٣٤,٠٥٧	٦٧٦	
٧٥٥,٢٢٥	٢٥٩,٥٣٢	٤٩٥,٦٩٣	٨٩٣,١٢٩	٤٨٧,٣٨٣	٤٠٥,٧٤٦	

تتضمن الصكوك والأدوات المالية الاستثمارية وما في حكمها استثمارات تقليدية يبلغ مجموعها ٤٠٢,٣ مليون دينار بحريني (٢٠٢٠: ٤٩٤,٤ مليون دينار بحريني) قامت بها شركة تابعة للبنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	
٩,٢٢٣	-	٩,٢٢٣	٩,٢٥٥	-	٩,٢٥٥	كما في ١ يناير
١,٥٦٨	-	١,٥٦٨	٢,٢٣٦	-	٢,٢٣٦	محمل خلال السنة
(١,٢٠٥)	-	(١,٢٠٥)	(٢,٩٣٨)	-	(٢,٩٣٨)	إعادة إطفاء خلال السنة
-	-	-	١٢٠	-	١٢٠	إعادة تصنيف
(٣٣١)	-	(٣٣١)	(٧٩٨)	-	(٧٩٨)	فروق أسعار الصرف وحركات أخرى
٩,٢٥٥	-	٩,٢٥٥	٧,٨٧٥	-	٧,٨٧٥	كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٧. صكوك وأدوات مالية استثمارية وما في حكمها (يتبع)

يحدد معيار المحاسبة المالية رقم (٢٥) سلماً لتقنيات التقييم بناءً على إمكانية قياس وملاحظة المدخلات لتقنيات التقييم أو عدمه. المدخلات القابلة للقياس والملاحظة تعكس معلومات السوق المستقاة من مصادر مستقلة؛ في حين ان المدخلات غير القابلة للقياس.

والملاحظة تعكس افتراضات المجموعة لأوضاع السوق. هذان النوعان من المدخلات خلقاً سلم القيمة العادلة التالي:

المرتبة ١ - الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للاستثمارات.

المرتبة ٢ - مدخلات قابلة للقياس والملاحظة للاستثمارات عدا الأسعار المدرجة المتضمنة في المرتبة ١ إما بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).

المرتبة ٣ - مدخلات للاستثمارات غير معتمدة على معلومات متوفرة في السوق وقابلة للقياس والملاحظة (مدخلات غير قابلة للقياس والملاحظة).

يتطلب السلم استخدام معلومات السوق القابلة للقياس والملاحظة إن وجدت. تعتمد المجموعة أسعار السوق القابلة للقياس والملاحظة ذات الصلة في تقييماتها كلما كان ذلك ممكناً.

المجموع	المرتبة ٣	المرتبة ٢	المرتبة ١	استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة
ديسمبر ٢٠٢١، ٣١				
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
٢٤,٩٥٦	-	٢٤,٨٩٠	٦٦	أدوات ديون
١,٨٥٣	-	-	١,٨٥٣	أدوات حقوق الملكية - مدرجة
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية				
١٠٤,٤٨٤	-	-	١٠٤,٤٨٤	أدوات ديون - مدرجة
٦٠٥,٦٨١	-	٦٠٥,٦٨١	-	أدوات ديون - غير مدرجة
٢١,٤٢٢	-	٣,٩٢٢	١٧,٥٠٠	أدوات حقوق الملكية
٧٥٨,٣٩٦	-	٦٣٤,٤٩٣	١٢٣,٩٠٣	
ديسمبر ٢٠٢٠، ٣١				
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
١٥,٤٤١	-	١٥,٤٤١	-	أدوات ديون
١,٤٥١	-	-	١,٤٥١	أدوات حقوق الملكية - مدرجة
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية				
١١٣,٥٥٢	-	-	١١٣,٥٥٢	أدوات ديون - مدرجة
٤٧٦,٤١٣	-	٤٧٦,٤١٣	-	أدوات ديون - غير مدرجة
٢٠,٧٦٧	-	٦,٢٧١	١٤,٤٩٦	أدوات حقوق الملكية
٦٢٧,٦٢٤	-	٤٩٨,١٢٥	١٢٩,٤٩٩	

لا توجد حركة ما بين المرتبة ١ والمرتبة ٢ خلال السنة

٨. الاستثمار في الشركات الزميلة

النشاط	البلد	% من المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	غير مدرج:
صناديق الاستثمار	باكستان	٣٥	-	٢,٣٠١	صندوق فيصل الادخاري للنمو
صناديق الاستثمار	باكستان	٢٣	-	١٥٥	صندوق فيصل لتخصيص الأصول
			-	٢,٤٥٦	

خلال الفترة، زادت الشركة التابعة للمجموعة من حصتها في هذه الصناديق وبالتالي تم تصنيفها كشركات زميلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٩. موجودات مقتناه بغرض التأجير

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم	التكلفة
١٤٥٠٣٤٦	(٢٠٠٤٢٧)	١٦٥٠٧٧٣	١٤٧٠٧١٦	(٢٤٠٨٠٨)	١٧٢٠٥٢٤

ممتلكات ومعدات

وقد تم تحليل صافي القيمة الدفترية للموجودات المشتراة بغرض التأجير على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
١٤١٨١	٣٤٨	تتعلق بالمالكين
١٤٤٠١٦٥	١٤٧٠٣٦٨	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة
١٤٥٠٣٤٦	١٤٧٠٧١٦	

١٠. موجودات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين
٥٥٠١٨٩	٢٩٠٣٤٨	٢٥٠٨٤١	٦٦٠١٤٧	٣١٠٦٤٠	٣٤٠٥٠٧
٥٠١٢١	-	٥٠١٢١	٧٠٣١٩	-	٧٠٣١٩
٥٢١	-	٥٢١	٢٠٩٥٥	٤٣٩	٢٠٥١٦
٦٦	-	٦٦	٣٤	-	٣٤
٢٠٩١٢	-	٢٠٩١٢	٢٠١٢٧	-	٢٠١٢٧
٦٣٠٨٠٩	٢٩٠٣٤٨	٣٤٠٤٦١	٧٩٠٥٩٢	٣٢٠٠٧٩	٤٧٠٥١٣
(١٥٠٨٥٦)	(٤٠٥٠١)	(١١٠٣٥٥)	(١٥٠٧٥٨)	(٤٠٥٦٣)	(١١٠١٩٥)
٤٧٠٩٥٣	٢٤٠٨٤٧	٢٣٠١٠٦	٦٣٠٨٣٤	٢٧٠٥١٦	٣٦٠٣١٨

وفيما يلي الحركة في مخصصات الهبوط في القيمة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	المجموع	تتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين
١٨٠٩٢٠	٤٠٥٨٠	١٤٠٣٤٠	١٥٠٨٥٦	٤٠٥٠١	١١٠٣٥٥
٧٤٤	-	٧٤٤	٦٠٣	٦٩	٥٣٤
(١٠٥٤٨)	-	(١٠٥٤٨)	(١٠٤)	-	(١٠٤)
-	-	-	(٣٥٩)	-	(٣٥٩)
(٢٠٢٤٤)	(٧٩)	(٢٠١٦٥)	-	-	-
(١٦)	-	(١٦)	(٢٣٨)	(٧)	(٢٣١)
١٥٠٨٥٦	٤٠٥٠١	١١٠٣٥٥	١٥٠٧٥٨	٤٠٥٦٣	١١٠١٩٥

كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١١. عقارات قيد التطوير

تتعلق بالملك	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٥٢,٢٣٦	٤٧,١١٨
٢١,١٢٣	١٧,٥١٤
٧٣,٣٥٩	٦٤,٦٣٢

تمثل تكاليف التطوير تكاليف البنية التحتية المتكيدة مثل الطرق والشبكات ومحطات الكهرباء وتكاليف التصميم والإشراف والتزامات تكلفة البنية التحتية. من المتوقع أن يتم الوفاء بالتزامات تكلفة البنية التحتية بالمبيعات المتوقعة. بناءً على ذلك، قدرت الإدارة أن القيمة الدفترية الحالية أقل من صافي القيمة الممكن تحقيقها، وبالتالي، لم يتم اعتبار أي انخفاض في القيمة.

١٢. موجودات ثابتة

تتعلق بالملكين			تتعلق بالملكين		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم	التكلفة
١٠,٥٥٦	(٢,٦٩٧)	١٤,٢٥٣	١٢,٢٠٣	(٣,٤٧٥)	١٥,٦٧٨
٤,٦٦٣	(٨,٥٢٢)	١٣,١٨٥	٤,٦٥٠	(٨,٧٩٤)	١٣,٤٤٤
٦,٥٦٢	(٢٠,٦٢٧)	٢٧,١٨٩	٧,٣٦٥	(٢٠,٩٧٣)	٢٨,٣٣٨
٤٩٣	(٦٢٣)	١,١١٦	٤٧٧	(٦٨٣)	١,١٦٠
-	-	-	٣٠,٩٨٧	(٥,٣٤٧)	٣٦,٣٣٤
٢٢,٢٧٤	(٣٣,٤٦٩)	٥٥,٧٤٣	٥٥,٦٨٢	(٣٩,٢٧٢)	٩٤,٩٥٤

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت قيمة الاستهلاك المحملة ٤ مليون دينار بحريني (٢٠٢٠: ٣ مليون دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدينانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٣. موجودات غير ملموسة

تتعلق بالمالكين

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

التكلفة	الاستهلاك المتراكم	مخصصات الهبوط في القيمة	فروق صرف العملات	صافي القيمة الدفترية
٣٤,٢٢٣	-	(٢٦,٧٩٤)	(٤,٧٥٧)	٢,٦٧٢
٤٢,٨١٤	(٣١,٤٨١)	-	(٤,٤٩٠)	٦,٨٤٣
٥٨,٦٤١	(٤٥,٠٨٤)	-	(٥,١٦٩)	٨,٣٨٨
١٨,٩٣٣	(١٤,١٩٣)	-	-	٤,٧٤٠
١٥٤,٦١١	(٩٠,٧٥٨)	(٢٦,٧٩٤)	(١٤,٤١٦)	٢٢,٦٤٣

تتعلق بالمالكين

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

التكلفة	الاستهلاك المتراكم	مخصصات الهبوط في القيمة	فروق صرف العملات	صافي القيمة الدفترية
٣٤,٢٢٣	-	(٢٦,٧٩٤)	(٤,٥٩١)	٢,٨٣٨
٤٢,٨١٤	(٢٩,٤٥٩)	-	(٥,٠٨٨)	٨,٢٦٧
٥٨,٦٤١	(٤٢,١٥٢)	-	(٦,٦٥٩)	٩,٨٣٠
١٧,٩٣٦	(١٣,٢٦٨)	-	-	٤,٦٦٨
١٥٣,٦١٤	(٨٤,٨٧٩)	(٢٦,٧٩٤)	(١٦,٣٣٨)	٢٥,٦٠٣

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت قيمة الإطفاء المحملة إجمالي ٥,٩ مليون دينار بحريني (٦:٢٠٢٠ مليون دينار بحريني)

تم توزيع القيمة الدفترية للشهرة على الوحدات المولدة للتقيد كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
-	-
٢,٨٣٨	٢,٦٧٢
٢,٨٣٨	٢,٦٧٢

وحدات الأعمال لمصرف البحرين الشامل ش.م.ب. (م) (سابقاً)

بنك فيصل المحدود

تم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للوحدات المولدة للتقيد بناءً على القيمة قيد الاستخدام (VIU) والقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع (FVLCTS). تم تحديد حسابات VIU باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تغطي فترة ثلاث سنوات. يمثل معدل الخصم المطبق على توقعات التدفقات النقدية تكلفة رأس المال المعدل مقابل علاوة مخاطر مناسبة لهذه الوحدات المولدة للتقيد. بالنسبة لحسابات FVLCTS، تم استخدام طريقة الشركات المقارنة المتعددة (CCM)، حيث تم النظر في السعر إلى القيمة الدفترية المتعددة للبنوك الإسلامية المدرجة العاملة في المنطقة. تم تقييم الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير المبالغ القابلة للاسترداد للوحدات المولدة للتقيد للتأكد من معقولية VIU و FVLCTS ويتم تسجيل التعديل الناتج، إن وجد، في بيان الدخل الموحد.

١٤. حسابات جارية للعملاء

الحسابات الجارية للعملاء تشمل رصيد متصل لطرف بالغ ٧٦,٩ مليون دينار بحريني (٨٤,١:٢٠٢٠ مليون دينار بحريني) والذي يخضع للعقوبات بموجب إجراءات الولايات المتحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٥. مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
تتعلق بحسابات			تتعلق بحسابات		
المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين
٤١٨,٥٠٧	٥٤,٩١٢	٣٦٣,٥٩٥	٤٨٢,٣٢٥	١٦١,٢٣٨	٣٢١,٠٨٧
١٧,٢٥٧	-	١٧,٢٥٧	٤٤٤,٢٧٨	٢٠,١٨٧	٢٤٠,٩١
٤٣٥,٧٦٤	٥٤,٩١٢	٣٨٠,٨٥٢	٥٢٦,٦٠٣	١٨١,٤٢٥	٣٤٥,١٧٨

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف مالية ومؤسسات أخرى أرصدة بقيمة إجمالية تبلغ ١٦١,٢ مليون دينار بحريني (٢٠٢٠: ١٦٥,٢ مليون دينار بحريني) من طرفين متعارضين خاضعين للعقوبات بموجب الولايات المتحدة.

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى ودائع تقليدية يبلغ مجموعها ٧٦,٧ مليون دينار بحريني (٢٠٢٠: ١٠٦,٥ مليون دينار بحريني) تم قبولها من قبل شركة تابعة للبنك.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت المديونيات المرهونة إجمالي ٥٥,٣ مليون دينار بحريني (٢٠٢٠: ٧٢,٥ مليون دينار بحريني).

١٦. مبالغ مستحقة لمستثمرين

تتعلق بالمالكين	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٢٦٨,٨٥٠	٢٦٥,٨٦٦
٢١٨,١٩١	٧٤,٤٨١
٢٧,١٩٣	٧٩,٧٠٠
٥١٤,٢٣٤	٤٢٠,٠٤٧

مبالغ مستحقة لمستثمرين تمثل ودائع تقليدية عند شركة تابعة للمجموعة

١٧. المطلوبات الأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
تتعلق بحسابات			تتعلق بحسابات		
المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين
١٠٢,٩٤٩	٣٢,٦١٥	٧٠,٣٣٤	١٣٥,٥٣٩	٧٠,٤٠٧	٦٥,١٣٢
٤٩	-	٤٩	٥	-	٥
١٠٢,٩٩٨	٣٢,٦١٥	٧٠,٣٨٣	١٣٥,٥٤٤	٧٠,٤٠٧	٦٥,١٣٧

الذمم الدائنة

مبالغ مستحقة لأطراف ذات صلة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٨. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

يتم استثمار الأموال التي تم استلامها من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بالنيابة عنهم ودون مخاطرة على المجموعة. بيان المركز المالي لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	إيضاح	
٥٤,٧٦٣	٧٧,٠٨٢	٣	تقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
٤,٧٤٣	-	٤	سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
٥١٣,٠٠٠	٦٤٨,٤١٣	٥	مرابحات وتمويلات أخرى
٣٥٠,٣١٩	٥٣٧,٤٦٢	٦	تمويلات المشاركة
٢٥٩,٥٣٢	٤٨٧,٣٨٣	٧	صكوك وأدوات مالية استثمارية وما في حكمها
١٤٤,١٦٥	١٤٧,٣٦٨	٧	موجودات مقتناة لغرض التأجير
٢٤,٨٤٧	٢٧,٥١٦	١٠	موجودات أخرى
-	٢١,٤٥٠		أصول ثابتة
٢٧٢,٤٨٣	٢٠٨,٦٦٥		مستحق من المجموعة
١,٦٢٣,٨٥٢	٢,١٥٥,٣٣٩		حسابات جارية للعملاء
(٢٦١,١٦٣)	(٤٨٢,١١٥)		مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
(٥٤,٩١٢)	(١٨١,٤٢٥)	١٥	مطلوبات أخرى
(٣٢,٦١٥)	(٧٠,٤٠٧)	١٧	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
١,٤٢٧,٥١٦٢	١,٤٤٢,١٠٣٩٢		

يمثل المستحق من المجموعة المبلغ المستثمر من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مع المالكين. تم استبعاد هذا المبلغ في المجموعة الموحدة وإظهاره كحصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الموجودات الممولة بشكل مشترك في الميزانية العمومية الموحدة.

وقد تم الإفصاح عن الموجودات المتعلقة بحسابات الاستثمار المطلقة صافي احتياطي مخاطر الاستثمار بمبلغ وقدره ٣٥,٥ مليون دينار بحريني (٢٠٢٠: ٣٦,٢ مليون دينار بحريني). تحرك مخصصات الهبوط في القيمة المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في إيضاح ٢٦.

المطلوبات الأخرى تشمل احتياطي معادلة الأرباح والحركة هي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٧,٣٥١	٤,٣٣٥	كما في ١ يناير
(٣,٠١٦)	(٢,٧٦٧)	صافي الإستخدام خلال السنة
٤,٣٣٥	١,٥٦٨	كما في ٣١ ديسمبر

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت نسبة متوسط العائد الإجمالي المتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة للسنة ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٤,٩٪) حيث تم توزيع ما نسبته ٢,٤٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٢,٢٪) على المستثمرين وتم الاحتفاظ جانباً بالرصيد إما كمخصصات الهبوط في القيمة، رسوم إدارية بقيمة ٠,٥ مليون دينار بحريني (لا تتجاوز نسبتها ١,٥٪ من مجموع مبلغ الاستثمار السنوي لتغطية المصاريف الإدارية المتعلقة به والمصاريف الأخرى المتعلقة بإدارة صناديق مماثلة) و/أو تم استبقاؤه من قبل المجموعة كحصة من الربح بصفته مضارباً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٩. حقوق الأقلية

تتضمن البيانات المالية الموحدة نسبة ١٠٠٪ من الموجودات والمطلوبات وأرباح الشركات التابعة. أما حقوق الملكية للمساهمين الآخرين في الشركات التابعة فيطلق عليها تسمية حقوق الأقلية.

الجدول التالي يلخص حقوق الأقلية للمساهمين من حقوق ملكية الشركات التابعة الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	الأقلية %	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الأقلية %
٤٣,٧٧٠	٣٣	٤٤,٤٨٥	٣٣
١٠,٢٨٢	١٠	٨,١٢٣	٨
٩٩٧	٥٠	٥٩٤	٥٠
٥٥٠,٤٩		٥٣٠,٢٠٢	

إن حقوق الأقلية في بيان الدخل الموحد البالغة ٥,٧ مليون دينار بحريني (٢٠٢٠: ٤,٣ مليون دينار بحريني) تمثل حصة مساهمي الأقلية من أرباح هذه الشركات التابعة للسنوات المعنية.

٢٠. رأس المال

عدد الأسهم (بالآلاف)	رأس المال	المصرح
٧,٥٤٠,٠٠٠	٧٥٤,٠٠٠	المصدرة والمدفوعة بالكامل
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	إجمالي الاسهم كما في ١ يناير ٢٠٢٠
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (مدققة)
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	المصدرة والمدفوعة بالكامل
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	إجمالي الاسهم كما في ١ يناير ٢٠٢١
١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (مدققة)

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ شمل مجموع رأس مال المجموعة المصدر والمدفوع بالكامل ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بسعر ١٠٠ فلس للسهم ويبلغ قيمته ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني. الرئيس التنفيذي يملك سهم واحد وشركة الاثمار القابضة تملك بقية الأسهم. يتم تداول رأس مال المجموعة بالدينار البحريني.

بما أن المجموعة غير مدرجة، قامت المجموعة بمنح أسهم افتراضية للموظفين وتم احتسابها بناء على صافي قيمة موجودات المجموعة. بلغ عدد الأسهم الافتراضية الممنوحة للموظفين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ قد بلغ ١٥,٥ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١٠,٥ مليون دينار بحريني) منهم ٥,٧ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٣,٤ مليون دينار بحريني) كأسهم افتراضية غير مكتسبة.

٢١. خسارة السهم (الأساسي والمخفض)

يتم احتساب خسارة السهم الأساسي والمخفض لكل سهم بقسمة صافي خسارة الفترة المتعلق بالمساهمين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل خلال الفترة.

للسنة المنتهية	للسنة المنتهية	صافي الخسارة المتعلق بالمساهمين (بالآلاف الدنانير البحرينية)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل (بالآلاف)
(١٥,٢٩٤)	(٥١٢)	خسارة السهم (الأساسي والمخفض) - بالفلس
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	
(١٥,٢٩)	(٠,٥١)	

تم ادراج عائد السهم المتعلق بالإيرادات والمصاريف غير المتوافق مع أحكام الشريعة ضمن إيضاح رقم ٣٦.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٢. الدخل من المراجحات و التمويلات أخرى

تتعلق بالمالكين	تتعلق بالمالكين	
للسنة المنتهية	للسنة المنتهية	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٩٠,٦٢٩	٩٠,٧١٠	الدخل من التمويلات الإسلامية
٤٢,٥١٠	٢١,٧٧٤	الدخل من التمويلات الأخرى
٥٢,١٣٩	٣١,٤٨٤	

٢٣. الدخل من الاستثمارات الأخرى

تتعلق بالمالكين	تتعلق بالمالكين	
للسنة المنتهية	للسنة المنتهية	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٢٧٢	٧٧	الدخل من أدوات استثمارية بالتكلفة المطفأة
٤٣,٧٧٤	٣٧,٢٤٤	الدخل من أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
٩٠,٢٤	٧,٨٨٦	الدخل من أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
٣٤٠	(٣,٢٤٧)	(حسائر) / دخل من الاستثمارات العقارية
٥٣,٤١٠	٤١,٩٦٠	

٢٤. إيرادات أخرى

تتعلق بالمالكين	تتعلق بالمالكين	
للسنة المنتهية	للسنة المنتهية	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
١٧,١٦٤	١٥,٤٣٤	إيرادات خدمات مصرفية
٣,٧٢٦	٢,٤٦٤	الدخل من سلع وودائع
(٢٣٩)	١,٣٤٣	(حسائر) / أرباح فروق صرف العملات
٤٩	٥٩٥	إيرادات أخرى
٢٠,٧٠٠	١٩,٨٣٦	

٢٥. المصروفات الإدارية والعمومية

تتعلق بالمالكين	تتعلق بالمالكين	
للسنة المنتهية	للسنة المنتهية	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٢٨,٥٨٢	٢٧,٧٨١	الرواتب والمنافع الأخرى
٢٢,٢٦٢	٢٥,٢٢٢	مصروفات مكتبية
٤,٣٠٨	٢,٢٩٤	رسوم مهنية
٨,٣٥٥	٩,١٤٩	مصروفات إدارية أخرى
٦٣,٥٠٧	٦٤,٤٥٦	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٦. مخصصات الهبوط في القيمة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
تتعلق بحسابات			تتعلق بحسابات			
المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	
١٨٨,٧١٢	١٦,٩١٤	١٧١,٧٩٨	٢٠٠,٦١٤	٢٦,٣٤٧	١٧٤,٢٦٧	كما في ١ يناير
٣١,٦٥٩	٩,٨٥٠	٢١,٨٠٩	٢٣,٨٨٦	١٢,٤٢٤	١١,٤٦٢	محمل خلال السنة
(٦,٥٤٢)	(٣٢٠)	(٦,٢٢٢)	(١٦,٤٨٦)	(٢,٤١١)	(١٤,٠٧٥)	إعادة إطفاء خلال السنة
(١١,٦١٩)	-	(١١,٦١٩)	(٦,٢١٩)	(٢٥١)	(٥,٩٦٨)	مستخدم خلال السنة
(١,٥٩٦)	(٩٧)	(١,٤٩٩)	(٧,٦٠١)	(٨٦٧)	(٦,٧٣٤)	فروق أسعار الصرف وحركات أخرى
٢٠٠,٦١٤	٢٦,٣٤٧	١٧٤,٢٦٧	١٩٤,١٩٤	٣٥,٥١٢	١٥٨,٦٨٢	كما في ٣١ ديسمبر

يمثل الاعتماد المستخدم خلال السنة، المبالغ المشطوبة خلال الفترة، والتي تتعلق بالمرحلة ٣.

توزيع مخصصات الهبوط في القيمة للأصول في مايلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
تتعلق بحسابات			تتعلق بحسابات			
المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	
١٣٩,٤٩٥	١٧,٨٤٧	١٢١,٦٤٨	١٣٤,٩٢٩	٢٥,٧٢٧	١٠٩,٢٠٢	مرايحات وتمويلات أخرى
٦٤	-	٦٤	٢٦	-	٢٦	سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية
٣,٩٩٩	٣,٩٩٩	-	٥,٢٢٢	٥,٢٢٢	-	ومؤسسات أخرى
٩,٢٥٥	-	٩,٢٥٥	٧,٨٧٥	-	٧,٨٧٥	تمويلات المشاركة
١٥,١٩٩	٤,٥٠١	١٠,٦٩٨	١٥,٠٥٥	٤,٥٦٣	١٠,٤٩٢	صكوك وأدوات مالية استثمارية وما في حكمها
٦٥٧	-	٦٥٧	٧٠٢	-	٧٠٢	موجودات أخرى
٥,١٥١	-	٥,١٥١	٣,٥٩٠	-	٣,٥٩٠	معاملات ذات الصلة - خارج الميزانية العمومية
٢٦,٧٩٤	-	٢٦,٧٩٤	٢٦,٧٩٤	-	٢٦,٧٩٤	الاستثمار في العقارات
٢٠٠,٦١٤	٢٦,٣٤٧	١٧٤,٢٦٧	١٩٤,١٩٤	٣٥,٥١٢	١٥٨,٦٨٢	موجودات غير ملموسة

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطأة. ما لم تتم الإشارة تحديداً، بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ في الجدول إجمالي القيمة الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٦. مخصصات الهبوط في القيمة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
				الأصول المالية - التكلفة المطفأة
٢٦٧,١٩٣	-	-	٢٦٧,١٩٣	النقد والسلع والمواضع الأخرى لدى البنوك، المؤسسات المالية وغيرها
				التمويل (الممول وغير الممول التعرض) الشركات
٤٢٢,٣٩٨	-	٧١,٧١١	٣٥٠,٦٨٧	مخاطر منخفضة (١ - ٣)
١,٢٣٧,٨٠٤	-	٣٢,٥٧٥	١,١٩٥,٢٢٩	مخاطر مقبولة (٤ - ٦)
٣٩,٤٨٨	-	٣٩,٤٨٨	-	قائمة المراقبة (٧)
١١٨,٢١٩	١١٨,٢١٩	-	-	غير عاملة (٨ - ١٠)
١,٠٨٠,٧٤٠,٩	١١٨,٢١٩	١٤٣,٧٧٤	١,٠٤٥,٥٩١,٦	مبلغ الدفعة - الشركات
٥٩٦,٣٢٢	٣٣,٩٨٢	٩,١٧٣	٥٦٣,١٦٧	التجزئة (غير مصنفة)
٢,٤٠٤,٠٢٣,١	١,٤٢,٢٠,١	١,٥٢,٩٤٧	٢,٤١,٩٠,٨٣	تحمل المبلغ بما في ذلك غير الممولة
١٣٧,٩٨٦	٣,٢٥١	٨,٣٧٧	١٢٦,٣٥٨	الصكوك والأدوات الاستثمارية وما في حكمها
٦١,١٠٣	١٣,٨٦٩	٣,٠٩١	٤٤,١٤٣	المستحقون الآخرون
(١٥٩,٩٤١)	(١١٤,١٩٢)	(٦,٨٧٠)	(٣٨,٨٧٩)	بدل الخسارة
٢,٤٧١,٠٥٧,٢	٤٥,١٢٩	١,٥٧,٥٤٥	٢,٥٠٧,٤٨٨	إجمالي الأصول المالية القيمة الدفترية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
				الأصول المالية - التكلفة المطفأة
٣٢٥,٠٠٨	-	-	٣٢٥,٠٠٨	النقد والسلع والمواضع الأخرى لدى البنوك، المؤسسات المالية وغيرها
				التمويل (الممول وغير الممول التعرض) الشركات
٢٨,٠١٥	-	٢٥,٥٤٥	٢٥٤,٦٠٥	مخاطر منخفضة (١ - ٣)
١,٢٣٣,٢٨٧	١٥١	٢١,٩٩٣	١,٢١١,١٤٢	مخاطر مقبولة (٤ - ٦)
٤٣,٩٥٠	-	٤٣,٩٥٠	-	قائمة المراقبة (٧)
١١٣,٩١٦	١١٣,٩١٦	-	-	غير عاملة (٨ - ١٠)
١,٠٦٧,١٠٣,٣	١١٤,٠٦٧	٩١,٤٨٨	١,٠٤٦,٥٧٤,٨	مبلغ الدفعة - الشركات
٥٧٨,٦٠٧	٣٧,٩٩٢	٥١,٤٥٧	٤٨٩,١٥٨	التجزئة (غير مصنفة)
٢,٤٢٩,٩١٠	١,٥٢,٠٥٩	١,٤٢,٩٤٥	١,٠٩٥,٤٩٠,٦	تحمل المبلغ بما في ذلك غير الممولة
١٣١,٢١١	٣,٥٩٤	-	١٢٧,٦١٧	الصكوك والأدوات الاستثمارية وما في حكمها
٤٨,٦٩٤	١٢,٨١٠	١,٠٨٧	٣٤,٧٩٧	المستحقون الآخرون
(١٦٣,٦٩٥)	(١١٨,٨٧٣)	(٨,٤٠٦)	(٣٦,٤١٦)	بدل الخسارة
٢,٥٩١,١٢٨	٤٩,٥٩٠	١,٣٥,٦٢٦	٢,٤٤,٥٠,٩١٢	إجمالي الأصول المالية القيمة الدفترية

بلغ إجمالي التمويل (الممول) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ١,٢ مليار دينار بحريني، ٠,٣ مليار دينار بحريني و ٠,٢ مليار دينار بحريني للمرحلة ١، المرحلة ٢ والمرحلة ٣ على التوالي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١,١ مليار دينار بحريني، ٠,٣ مليار دينار بحريني و ٠,٢ مليار دينار بحريني). كانت التغطية الجانبية للتمويل الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ٨٢٪، ٥٥٪ و ٣٤٪ للمرحلة ١، المرحلة ٢ والمرحلة ٣ على التوالي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٨٠٪، ٤٠٪ و ٤٨٪).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٦. مخصصات الهبوط في القيمة (يتبع)

تتضمن المرحلة ١ تحت عنوان "المخاطر المقبولة (٤-٦)" التمويل المقدم إلى الشركة التابعة للمجموعة، أي بي كابيتال، بمبلغ ٥٧٨ مليون دينار بحريني. نشأ هذا التمويل في ٢ يناير ٢٠١٧ كجزء من إعادة التنظيم وفقاً لاجتماع الجمعية العامة غير العادية (EGM) المنعقد في ٢٨ مارس ٢٠١٦ حيث وافق المساهمون على إعادة هيكلة بنك الإثمار السابق ش.م.ب. إلى شركة قابضة وشركتين تابعيتين للفصل بين الأساسي وغير الأساسي. الأصول الأساسية مع أي بي كابيتال التي تحتفظ بالأصول غير الأساسية. التمويل مضمون من خلال الأصول الأساسية لـ أي بي كابيتال ويستند الاسترداد على بيع هذه الأصول الأساسية من خلال خطة بيع الأصول المعتمدة من قبل مجلس إدارة المجموعة.

كجزء من سياسة المجموعة المرحلية لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، قامت المجموعة بمقارنة مخاطر التخلف عن السداد في تاريخ التقييم مع مخاطر التخلف عن السداد عند التحقق المبدئي. تم تحليل العوامل التالية كجزء من هذا التقييم:

- استند استرداد التمويل عند الاعتراف الأولي على بيع الأصول الأساسية من قبل أي بي كابيتال.
 - يرجع التأخير في بيع الأصول الأساسية بشكل رئيسي إلى جائحة COVID-19. جميع مدفوعات رأس المال والأرباح جارية، علاوة على ذلك، سيتم سداد التسهيلات جزئياً على شكل أصول تقوم عليها المعاملة مع السلام (راجع إيضاح ٤١)
 - تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل سيناريوهات الإجهاد المحتملة ووقع الانخفاض الناتج في نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية.
- وبناءً على ذلك، خلصت المجموعة إلى أنه لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان الناتجة عن التعرض منذ الاعتراف الأولي وتصنيف التمويل أعلاه في المرحلة ١ مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٢٧. ضرائب خارجية

تتعلق بالمالكين للسنة المنتهية	تتعلق بالمالكين للسنة المنتهية
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٩,١٣٩	١٢,٤٥٧
٧٢٨	(١,٣١٥)
٩,٨٦٧	١١,١٤٢

تخضع المجموعة لضرائب على الدخل في بعض التشريعات التي تمارس في نطاقها المجموعة أنشطتها. وتوضع تقديرات لتحديد مخصصات الضرائب على الدخل. هناك بعض المعاملات والحسابات تكون فيها عملية تحديد الضرائب غير مؤكدة، وفي حالة إذا كان ناتج الضرائب النهائي على هذه الأمور مختلف عن المبالغ التي تم احتسابها مبدئياً، فإن مثل هذه الفروقات تؤثر على مخصصات الضرائب على الدخل ومخصصات الضرائب المؤجلة في الفترة التي تم فيها التوصل إلى هذا الفرق.

الضرائب الحالية المدينة / (المستحقة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٤,٥٨٩	٦٦
(٩,١٣٩)	(١٢,٤٥٧)
٧,٠٠٩	١٤,٩٠٥
(٢,٣٩٣)	(٢,٤٨٠)
٦٦	٣٤

الضرائب المؤجلة للموجودات / (المطلوبات)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٢,٥١٩	٥٢١
(٧٢٨)	١,٣١٥
(١,٤٠٦)	-
(٨٦٤)	٢,١١٩
٥٢١	٣,٩٥٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٨. معلومات القطاعات

تشتمل المجموعة على ثلاثة قطاعات رئيسية وهي:

(أ) أعمال مصرفية للأفراد / الشركات، حيث تقوم المجموعة بتلقي أموال وودائع العملاء وتوفير التمويلات لعملائها من الأفراد والشركات.

(ب) إدارة الموجودات / الاستثمار المصرفي، حيث تقوم المجموعة بالمشاركة مباشرة في الفرص الاستثمارية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠				٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
إدارة الموجودات /				إدارة الموجودات /				
أعمال مصرفية		الاستثمارات		أعمال مصرفية		الاستثمارات		
المجموع	أخرى	المصرفية	للأفراد والشركات	المجموع	أخرى	المصرفية	للأفراد والشركات	
٨٧٤٠٢٤	٩٢	٦٨٢	٨٦٠٢٥٠	٨٧٤٨١١	٢١٢	(٣٠١٧٠)	٩٠٠٧٦٨	إيرادات / (خسائر) تشغيلية
(٧٢٤٥٣٩)	-	(٢٤٦٩٩)	(٦٩٤٨٤٠)	(٧٤٤٣٩١)	(٥)	(٣٠٠٨٣)	(٧١٤٣٠٣)	إجمالي المصروفات
١٤٤٤٨٥	٩٢	(٢٤٠١٧)	١٦٤٤١٠	١٣٤٤٢٠	٢٠٨	(٦٤٢٥٣)	١٩٤٤٦٥	صافي الربح / (الخسارة) قبل المخصصات والضرائب الخارجية
(٢٥٤٤٥٤)	-	(١٣٧)	(٢٥٠٣١٧)	(٨٤٢٥٩)	(٨٢)	(٥٢٣)	(٧٠٦٥٤)	المخصصات والضرائب الخارجية
(١٠٤٩٦٩)	٩٢	(٢٤١٥٤)	(٨٤٩٠٧)	٥٤١٦١	١٢٦	(٦٤٧٧٦)	١١٤٨١١	صافي الربح / (الخسارة) / الربح للسنة
متعلقة بالتالي:								
(١٥٤٢٩٤)	٦٠	(١٤٤٧٧)	(١٣٤٨٧٧)	(٥١٢)	٨٥	(٥٠٧٣٠)	٥٠١٣٢	مساهمي البنك
٤٤٣٢٥	٣٢	(٦٧٧)	٤٤٩٧٠	٥٤٦٧٣	٤١	(١٠٠٤٦)	٦٤٦٧٨	حقوق الأقلية
(١٠٤٩٦٩)	٩٢	(٢٤١٥٤)	(٨٤٩٠٧)	٥٤١٦١	١٢٦	(٦٤٧٧٦)	١١٤٨١١	
٣٤٠٩٤٥٧٧٧	١٤٥٠٦	٧٧٤٧٢٠	٣٤٠١٥٤٥٥١	٣٤٣٢٧٤٤٩٩	٩٨٠	٧٣٤٨٦٦	٣٤٢٥٢٤٦٥٣	إجمالي الموجودات
٢٤٩٨٩٤٨٩٧	-	٩٤٥٢٧	٢٤٩٨٠٤٣٧٠	٣٤٢٣٠٤٥٦٧	٥٨	١١٤٤٩٣	٣٤٢١٩٤٠١٦	المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

تشتمل المجموعة على قطاعين جغرافيين وهما: الشرق الأوسط وآسيا:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠			٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
الشرق الأوسط			الشرق الأوسط			
المجموع	آسيا	وأفريقيا	المجموع	آسيا	وأفريقيا	
٨٧٤٠٢٤	٧٦٤١٩٨	١٠٤٨٢٦	٨٧٤٨١١	٧٦٤٦٣٣	١١٤١٧٨	إيرادات / (خسائر) تشغيلية
(٧٢٤٥٣٩)	(٤٦٤٠٨١)	(٣٦٤٥٨)	(٧٤٤٣٩١)	(٤٨٤٩٥٦)	(٢٥٤٣٥)	إجمالي المصروفات
١٤٤٤٨٥	٣٠٤١١٧	(١٥٤٦٣٢)	١٣٤٤٢٠	٢٧٤٦٧٧	(١٤٤٢٥٧)	صافي الربح / (الخسارة) قبل المخصصات والضرائب الخارجية
(٢٥٤٤٥٤)	(١٤٤٩٣٦)	(١٠٤٥١٨)	(٨٤٢٥٩)	(٧٤١٧٢)	(١٠٠٨٧)	المخصصات والضرائب الخارجية
(١٠٤٩٦٩)	١٥٤١٨١	(٢٦٤١٥٠)	٥٤١٦١	٢٠٤٥٠٥	(١٥٤٣٤٤)	صافي الربح / (الخسارة) للفترة
متعلقة بالتالي:						
(١٥٤٢٩٤)	١٠٤٠١٧	(٢٥٤٤٠١)	(٥١٢)	١٣٤٦٥١	(١٤٤١٦٣)	مساهمي البنك
٤٤٣٢٥	٥٤٠٧٤	(٧٤٩)	٥٤٦٧٣	٦٤٨٥٤	(١٤١٨١)	حقوق الأقلية
(١٠٤٩٦٩)	١٥٤١٨١	(٢٦٤١٥٠)	٥٤١٦١	٢٠٤٥٠٥	(١٥٤٣٤٤)	
٣٤٠٩٤٥٧٧٧	١٤٦١٩٤٦٣٨	١٤٤٧٥٤١٣٩	٣٤٣٢٧٤٤٩٩	١٤٨٧٢٤٨٥٤	١٤٤٥٤٤٦٤٥	إجمالي الموجودات
٢٤٩٨٩٤٨٩٧	١٤٤٧٣٤١٣٥	١٤٥١٦٤٧٦٢	٣٤٢٣٠٤٥٦٧	١٤٧٩٧٤٠٥٠	١٤٤٣٣٤٤٦٢	المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٩. الزكاة

يقوم المساهمون والمستثمرون في حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة بأداء فريضة الزكاة بشكل مباشر وبالتالي لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار.

٣٠. مطلوبات طارئة والتزامات

المطلوبات الطارئة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٢٥,٢١٥	١٧,٨٣٠	موافقات ومصادقات
٢٢٢,٣١١	٢٦١,٣٥٢	ضمانات وخطابات اعتماد غير قابلة للإلغاء
٧٩,٦٥٣	٧١,٦٩٦	مطالبات عملاء ومطالبات أخرى
٣٢٧,١٧٩	٣٥٠,٨٧٨	

التزامات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٦٠١,٨١٣	٥٨٢,٩٠٧	تسهيلات غير مسحوبة وخطوط تمويل والتزامات أخرى بتمويل

٣١. مخاطر العملات

مع فرض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن أثر مخاطر العملة على بيان الدخل الموحد / حقوق الملكية بناءً على تغيير معقول هو كالتالي:

دولار أمريكي	يورو	روبية باكستانية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
١٧٥,٩٦٩	٨,٩٥٠	٢٢٢,٦٠٥	مجموع التعرض للعملات
%٠,٦١	%١,٥٧	%٨,٣٨	التغيير المعقول
١٠,٧٣	١٤١	١٨,٦٥٤	مجموع الأثر على الدخل / حقوق الملكية
دولار أمريكي	يورو	روبية باكستانية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢٢٣,٧٠٩	١٥,١٤٢	١٦٨,٨١٥	مجموع التعرض للعملات
%٠,٣٦	%٠,٤٥	%٦,٤٨	التغيير المعقول
٨٠٥	٦٨	١٠,٩٣٩	مجموع الأثر على الدخل / حقوق الملكية

تم التوصل إلى حساب التغيير المعقول من خلال مقارنة السعر الفوري لصرف العملات بالمقارنة مع الأسعار الآجلة لسنة واحدة للفترة ذاتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣١. مخاطر العملات (يتبع)

تعرض موجودات ومطلوبات المجموعة لمخاطر العملات، بما في ذلك حسابات الاستثمار المطلقة، على الشكل التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	دولار أمريكي	روبية باكستانية	دينار بحريني	يورو	درهم إماراتي	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	٢٥,٩٦٥	١١٤,٧٦١	٤٤,٤٧٣	٧,٥١٩	٧١٥	٣,٤٠٦	١٩٦,٨٣٩
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٢,٢٠٠	-	٤٢,٣٢٩	٢٥,٧٦١	-	-	٧,٠٢٩
مرايحات وتمويلات أخرى	٤٦٥,٨٨٥	٣٠١,٠٣٢	٣٩٧,٨٠٧	٨١,٣٧٤	-	٢٤,٢٠٨	١,٠٢٧,٠٣٦
تمويلات المشاركة	-	٥٣٧,٥٠٥	-	-	-	-	٥٣٧,٥٠٥
صكوك وأدوات مالية استثمارية وما في حكمها	٤٣,٤٣٥	٧٧١,٠٦٨	٧٨,٣٠٨	٣١٨	-	-	٨٩٣,١٢٩
استثمارات في شركات زميلة	-	٢,٤٥٦	-	-	-	-	٢,٤٥٦
موجودات مقبضنة بغرض التأجير	-	-	١٤٧,٧١٦	-	-	-	١٤٧,٧١٦
موجودات أخرى	٢٣,٤١٨	٢٤,٠٩٧	١٥,٣٢٧	-	٢١٨	٧٧٤	٦٣,٨٣٤
استثمارات عقارية	-	٢,٤٦٧	-	-	-	-	٢,٤٦٧
عقارات قيد التطوير	-	-	٦٤,٦٣٢	-	-	-	٦٤,٦٣٢
موجودات ثابتة	-	٤٥,٨١٥	٩,٨٦٧	-	-	-	٥٥,٦٨٢
موجودات غير ملموسة	١٨,١١٧	٤,٥٢٦	-	-	-	-	٢٢,٦٤٣
إجمالي الموجودات	٥٧٩,٠٢٠	١,٨٠٣,٧٢٧	٨٠٠,٤٥٩	١١٤,٩٧٢	٩٣٣	٢٨,٣٨٨	٣,٣٢٧,٤٩٩
حسابات جارية للعملاء	٦١,٥٥٤	٤٧١,٠٧٥	١٠١,١٢٧	٨٣,٦١٥	١٥٢	٩,٤٥٨	٧٢٦,٩٨١
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	١٢٩,٨٧٦	٢١٥,٦٠٨	١٩,٥٠٣	٣٨,٢٨٤	١٢٣,٣٣٢	-	٥٢٦,٦٠٣
مبالغ مستحقة لمستثمرين	١١,٤٠٤	٤٠٧,٥٨١	-	٣٦٥	-	٦٩٧	٤٢٠,٠٤٧
المطلوبات الأخرى	-	٨٥,٣٩٢	١٧,٨٢٦	١,٦٥٨	١,٣٧٩	٣٩,٢٨٩	١٣٥,٥٤٤
إجمالي المطلوبات	٢٠٢,٨٣٤	١,١٧٩,٦٥٦	١٣٨,٤٥٦	١٢٣,٩٢٢	١٢٤,٨٦٣	٣٩,٤٤٤	١,٨٠٩,١٧٥
حقوق حسابات الاستثمار المطلقة	١٥٦,٤٨٧	٤٠١,٤٦٦	٨٥٩,٤٤٩	-	-	٣,٩٩٠	١,٤٢١,٣٩٢
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	٣٥٩,٣٢١	١,٥٨١,١٢٢	٩٩٧,٩٠٥	١٢٣,٩٢٢	١٢٤,٨٦٣	٤٣,٤٣٤	٣,٢٣٠,٥٦٧
مطلوبات طارئة والتزامات	٣٠٣,٨٢٥	٥٣٤,٠٥٣	٢٥,٦١٣	٢,٠٦٩٥	١,٢١٦	٤٨,٣٨٣	٩٣٣,٧٨٥
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٦٠٢,٨٠٨	١,٥٥٤,١٧٥	٧٨٦,٣٠٣	١١٦,٩٧٥	١,٠٢٨	٣٣,٤٨٨	٣,٠٩٤,٧٧٧
إجمالي الموجودات	٦٠٢,٨٠٨	١,٥٥٤,١٧٥	٧٨٦,٣٠٣	١١٦,٩٧٥	١,٠٢٨	٣٣,٤٨٨	٣,٠٩٤,٧٧٧
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	٣٢٩,٢٦٨	١,٣٨٥,٣٦٠	٩٧٥,٤٢٥	١٣٢,١١٧	١٢٤,٢١٧	٤٣,٥١٠	٢,٩٨٩,٨٩٧
مطلوبات طارئة والتزامات	٢٨٣,١٩٩	٥٦٦,٦٥٧	٢٤,٦١٥	٢٤,٧٥١	٦٥٣	٢٩,١١٧	٩٢٨,٩٩٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٢. جدول الاستحقاقات

إن جدول الاستحقاقات التعاقدية، للموجودات والمطلوبات للمجموعة، بما في ذلك حسابات الاستثمار المطلقة، هو على الشكل التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	لغاية شهر واحد	أكثر من شهر إلى ٣ شهور	أكثر من ٣ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٥ سنوات	٥ سنوات فأكثر	المجموع
١٩٦,٨٣٩	-	-	-	-	-	١٩٦,٨٣٩
٦٠,٠٢٠	١٠,٢٧٠	-	-	-	-	٧٠,٢٩٠
٧٢,٧٢٠	١٠٤,٦١٥	٦٨٩,٤١٠	١٨٧,٦٣١	٢١٦,٢٤٠	١,٠٢٧,٠٣٠٦	١,٠٢٧,٠٣٠٦
١٥٩,٢١٢	١٧,٦٠٨	٥٤,٥٥٦	٢١٨,٥١٨	٨٧,٦١١	٥٣٧,٥٠٥	٥٣٧,٥٠٥
٣٠,٥٤٥	١٧٦,٧٢٩	٣٨,٣٨٠	٤٨٧,٧٨٣	١٥٩,٦٩٢	٨٩٣,١٢٩	٨٩٣,١٢٩
-	-	-	-	٢,٤٥٦	٢,٤٥٦	٢,٤٥٦
٢١٢	٣	٣٣٧	١,٦٠٠	١٤٥,٥٦٤	١٤٧,٧١٦	١٤٧,٧١٦
٣٧,٦٨٨	١٣١	١٨,٢٠٠	٢,٨٩٥	٤,٩٢٠	٦٣,٨٣٤	٦٣,٨٣٤
-	-	٢,٤٦٧	-	-	٢,٤٦٧	٢,٤٦٧
-	-	-	٦٤,٦٣٢	-	٦٤,٦٣٢	٦٤,٦٣٢
-	٤٨	٣,٤١١	١٢,٧٥٩	٣٩,٤٦٤	٥٥,٦٨٢	٥٥,٦٨٢
-	-	-	-	٢٢,٦٤٣	٢٢,٦٤٣	٢٢,٦٤٣
٥٥٧,٢٣٦	٣٠٩,٤٠٤	٨٠٦,٤٥١	٩٧٥,٨١٨	٦٧٨,٥٩٠	٣,٣٢٧,٤٩٩	٣,٣٢٧,٤٩٩
٧٢٦,٩٨١	-	-	-	-	-	٧٢٦,٩٨١
٢٤٨,٠٧٨	١١٦,١٩٠	٨١,٩٨١	٦,٦٦٢	٧٣,٦٩٢	٥٢٦,٦٠٣	٥٢٦,٦٠٣
٢٣٧,٠٠٨	١١٢,١١٣	٦٩,٤٧٣	١,٤٥٣	-	٤٢٠,٠٤٧	٤٢٠,٠٤٧
٩١,٩١٦	٧	١٤,٦٧٠	١٠,٣٤٦	١٨,٦٠٥	١٣٥,٥٤٤	١٣٥,٥٤٤
١,٣٠٣,٩٨٣	٢٢٨,٣١٠	١٦٦,١٢٤	١٨,٤٦١	٩٢,٢٩٧	١,٠٨٩,٩٧٥	١,٠٨٩,٩٧٥
٧٧٨,٨٠٤	١٤٩,٠١٩	٣٤٦,٥٠٥	١٤٧,٠٦٤	-	١,٤٤١,٣٩٢	١,٤٤١,٣٩٢
٢,٠٨٢,٧٨٧	٣٧٧,٣٢٩	٥١٢,٦٢٩	١٦٥,٥٢٥	٩٢,٢٩٧	٣,٠٢٣,٠٦٧	٣,٠٢٣,٠٦٧
(١,٠٥٢,٥٥١)	(٦٧,٩٢٥)	٢٩٣,٨٢٢	٨١,٠٢٩٣	٥٨٦,٢٩٣	٩٦,٩٣٢	٩٦,٩٣٢
٤٢٠,٢٥٨	١,٠٧٠,٦٤٨	٢٨٨,٤٠٧	٣٧,٨٥٢	٧٩,٦٢٠	٩٣٣,٠٨٥	٩٣٣,٠٨٥
٥٣٨,٤٩٠	٤,٩٠,٦٣	٨٥٣,٥٩٠	٤٩٣,٢١٤	٨٠٠,٤٢٠	٣,٠٩٤,٧٧٧	٣,٠٩٤,٧٧٧
١,٩٢١,٢٠٦	٢٨٥,٨٤٤	٦٠٦,١٧٤	١٦٦,٠٧٨	١,٠٥٩٥	٢,٩٨٩,٠٩٧	٢,٩٨٩,٠٩٧
(١,٣٨٢,٧١٦)	١٢٣,٢١٩	٢٤٧,٤١٦	٣٢٧,١٣٦	٧٨٩,٠٨٢٥	١,٠٤,٨٨٠	١,٠٤,٨٨٠
٥٣٦,٠٢٧١	١٧٠,٨٧٦	٩٤,٧٦١	١٢١,٧٩٩	٥٠,٢٨٥	٩٢٨,٩٩٢	٩٢٨,٩٩٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٣. تمرکز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد و خطابات الضمان

إن موجودات ومطلوبات المجموعة، بما فيها حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وخطابات الاعتماد والضمان، موزعة على المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية التالية:

المجموع	أخرى	الأقمشة	الأفراد	الخدمات	العقارات والإنشاءات	التجارة والصناعة	المصارف والمؤسسات المالية	
							٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١٩٦,٨٣٩	-	-	-	-	-	-	١٩٦,٨٣٩	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
٧٠,٢٩٠	-	-	-	-	-	-	٧٠,٢٩٠	سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
١٤٢٧,٠٣٠٦	٣٣,٧٤٨	٣٦,٣١٠	٢٧٩,٦٣٤	٢٤,١٢٣	٤٣,١٧٣	٣٢٤,١٦٢	٥٢٩,١٥٦	مرايحات وتمويلات أخرى
٥٣٧,٠٥٠	١٥,٣٧٠	٣٦,٠١١	٦٥,٣٧٣	٤٧,٩٢٢	١٥,٩٩٦	٣٥٦,٧٩٧	٣٦	تمويلات المشاركة
٨٩٣,١٢٩	-	-	٢٢٠	٣٤٩	-	١٧,٨٤٠	٨٧٤,٧٢٠	صكوك وأدوات مالية استثمارية وما في حكمها
٢,٤٥٦	-	-	-	-	-	-	٢,٤٥٦	استثمارات في شركات زميلة
١٤٧,٧١٦	-	-	١٤٥,٦٨٥	٧٧	٣٤٨	١,٦٠٦	-	موجودات مقتناة بغرض التأجير
٦٣,٨٣٤	١٨٣	-	١٠,٢٠٩	-	٨,٢٩٠	٣,٧١٤	٤١,٤٣٨	موجودات أخرى
٢,٤٦٧	-	-	-	-	-	-	٢,٤٦٧	استثمارات عقارية
٦٤,٦٣٢	-	-	-	-	٦٤,٦٣٢	-	-	عقارات قيد التطوير
٥٥,٦٨٢	-	-	-	-	٨,٧٥١	-	٤٦,٩٣١	موجودات ثابتة
٢٢,٦٤٣	-	-	-	-	-	٥,٤٥٤	١٧,١٨٩	موجودات غير ملموسة
٣,٣٢٧,٤٩٩	٤٩,٣٠١	٧٢,٣٢١	٥٠١,١٢١	٧٢,٤٧١	١٤١,١٩٠	٧,٩٠٥٧٣	١,٧٨١,٥٢٢	إجمالي الموجودات
٧٢٦,٩٨١	١٤٥,٠٩٧	٣,٩٣٠	١٦٥,٥٨٧	٨٩,٨٩٤	٢٤,٥٤٨	٢٥٦,٨٠٨	٤١,١١٧	حسابات جارية للعملاء
٥٢٦,٦٠٣	١٦,٥١٩	-	-	٣٧,٣١٠	-	-	٤٧٢,٧٧٤	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
٤٢٠,٠٤٧	٩٩,٣٧٢	٥٧٩	٣٧,١٩٦	٣٨,٩٦٩	٤,٥٠٣	١٦٩,٥٢٠	٦٩,٩٠٨	مبالغ مستحقة لمستثمرين
١٣٥,٥٤٤	١,٧٣٧	-	٣,٩٠٢	٦٦٤	١١,٢٥٢	٥,٥١٣	١١٢,٤٧٦	المطلوبات الأخرى
١,٠٨٠,٩١٥	٢٦٢,٧٢٥	٤,٥٠٩	٢,٦٦,٨٥	١٦٦,٨٣٧	٤,٠٣٣	٤٣١,٨٤١	٦٩٦,٢٧٥	إجمالي المطلوبات
١,٠٤٢١,٣٩٢	٤١,٤٤١	٢,٩٨٤	٧٦٧,٩٩٦	١٩٣,٤٣٧	٢٦,٨٨٥	٣٧٩,٩٥٩	٨,٦٩٠	حقوق حسابات الاستثمار المطلقة
٣,٠٢٣,٠٥٦٧	٣,٠٤١,٦٦٦	٧,٤٩٣	٩٧٤,٦٨١	٣٦٠,٢٧٤	٦٧,١٨٨	٨١١,٨٠٠	٧,٠٤,٩٦٥	إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة
٩٣٣,٧٨٥	٢١٨,٤٠٧	٥٨,٩٣٤	٢,٤٥٨	٩,٩١٦	٢٢,١٦٧	٣٦٣,٥٨٠	٢٥٨,٣٢٣	مطلوبات طارئة والتزامات
٣,٠٩٤,٧٧٧	٥٨,٩٩٣	٤,٠١٢٤	٤٩٢,٠٩٧	١٦٩,٢٣٥	٢٦٢,٣٢٧	٥٧١,٢٣٢	١,٥٠٠,٧٦٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ إجمالي الموجودات
٢,٩٨٩,٠٨٩٧	٢٩٦,٥٨٢	٥٨,١٢٠	٨٩١,٧٧٥	٤١٢,١٠٨	١١٤,٨٤٧	٧٦٩,٣٣٥	٤٤٧,١٣٠	إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة
٩٢٨,٠٩٩٢	١٨٦,٠٤٧	٦٣,٨٠١	٥,٦٨٤	١٩,٨٧٩	١٩,١٨٤	٤٣٧,٤٨٩	١٩٦,٩٠٨	مطلوبات طارئة والتزامات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٣. تمرکز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	آسيا / الباسيفك	الشرق الأوسط	أوروبا	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية	١٣٢,٦٥٠	٤٦,٨٤٨	٧,٣٧٩	٩,٩٦٢	١٩٦,٨٣٩
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٣٣٩	٦٩,٩٥١	-	-	٧٠,٢٩٠
مرايحات وتمويلات أخرى	٣٢٥,٤١٣	٩٣٨,٧١٦	٥,٩٥٨	٢١٩	١,٢٧٠,٣٠٦
تمويلات المشاركة	٥٣٧,٥٠٥	-	-	-	٥٣٧,٥٠٥
صكوك وأدوات مالية استثمارية وما في حكمها	٧٧١,٥٧٢	١١٩,٤٧١	-	٢٠,٨٦	٨٩٣,١٢٩
استثمارات في شركات زميلة	٢,٤٥٦	-	-	-	٢,٤٥٦
موجودات مختناة بغرض التأجير	-	١٤٧,٧١٦	-	-	١٤٧,٧١٦
موجودات أخرى	٢٤,٣٦٢	٣٩,٣٢٧	٢٤٥	-	٦٣,٨٣٤
استثمارات عقارية	٢,٤٦٧	-	-	-	٢,٤٦٧
عقارات قيد التطوير	-	٦٤,٦٣٢	-	-	٦٤,٦٣٢
موجودات ثابتة	٤٥,٨١٥	٩,٨٦٧	-	-	٥٥,٦٨٢
موجودات غير ملموسة	٤,٥٢٦	١٨,١١٧	-	-	٢٢,٦٤٣
إجمالي الموجودات	١,٨٤٧,٥٠٥	١,٤٥٤,٦٤٥	١٣,٥٨٢	١٢,٢٦٧	٣,٣٣٧,٤٩٩
حسابات جارية للعملاء	٥٢٤,٤٧٤	١١٧,٦٩١	٧٧,٣٩٩	٧,٤١٧	٧٢٦,٩٨١
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى	٢٣٨,٩٣٨	٣٧٤,٣٧٣	١٣,٢٩٢	-	٥٢٦,٦٠٣
مبالغ مستحقة لمستثمرين	٤٢٠,٠٤٧	-	-	-	٤٢٠,٠٤٧
المطلوبات الأخرى	٧٨,٩٧٩	٥٥,١٥١	١,٤١٤	-	١٣٥,٥٤٤
إجمالي المطلوبات	١,٢٦٢,٤٣٨	٤٤٧,٢١٥	٩٢,١٠٥	٧,٤١٧	١,٨٠٩,١٧٥
حقوق حسابات الاستثمار المطلقة	٤٣٥,١٤٥	٩٨٦,٢٤٧	-	-	١,٤٢١,٣٩٢
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة	١,٦٩٧,٥٨٣	١,٤٣٣,٤٦٢	٩٢,١٠٥	٧,٤١٧	٣,٢٣٠,٥٦٧
مطلوبات طارئة والتزامات	٩٠٨,١٧٢	٢٥,٦١٣	-	-	٩٣٣,٧٨٥
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	١,٦١٩,٦٣٨	١,٤٢٠,٥٦٣	٢٣,٩٢١	٣٠,٦٥٥	٣,٠٩٤,٧٧٧
إجمالي الموجودات	١,٤٧٣,١٣٥	١,٤١٦,١٤٧	٩٧,٤٥٠	٣,١٦٥	٢,٩٨٩,٨٩٧
مطلوبات طارئة والتزامات	٨٩٦,٩٠٧	٣٢,٠٨٥	-	-	٩٢٨,٩٩٢

٣٤. إدارة المخاطر

إن أنشطة المجموعة معرضة لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وتشمل تلك الأنشطة تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة الخطر أو مجموعة من المخاطر. تعتبر المخاطر أساسية في الأعمال المصرفية، وهذه المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في الأسواق المالية، وبالتالي فإن هدف المجموعة هو تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك.

تم تصميم سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر في المجموعة لتحديد وتحليل هذه المخاطر وتحديد أدوات تخفيف المخاطر والضوابط المناسبة. تراجع المجموعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بشكل مستمر لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة.

يتم إدارة المخاطر من قبل إدارة المخاطر بموجب السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية للمجموعة. إن أهم أنواع المخاطر التي تحددها المجموعة هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية. تتضمن مخاطر السوق مخاطر العملة ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان الأهم والأكثر انتشاراً في البنك. البنك يأخذ التعرض لمخاطر الائتمان وهو خطورة بان الطرف الاخر لا يسدد المستلزمات المالية وذلك يؤدي إلى تكبد البنك لخسارة مالية. المخاطر الائتمانية تنشأ من التمويلات (التسهيلات الائتمانية للعملاء) ومن النقد والودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية. هناك مخاطر ائتمانية من التسهيلات خارج المركز المالي مثل الضمانات، خطابات الاعتماد، القبول والالتزامات لتقديم الائتمان. مراقبة وتحكم المخاطر الائتمانية تتنفيذ من قبل قسم ادارة المخاطر الذين يحددون المعلومات والحدود لتمويلات البنك والتسهيلات التي تظهر خارج المركز المالي.

بالنظر إلى هذا الوضع المتطور، اتخذ البنك تدابير وقائية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اتباع نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية وبالتالي تشديد معايير منح الائتمان للقطاعات المتأثرة. تم تنفيذ إجازات الدفع للعملاء، بما في ذلك القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة، تماشياً مع تعليمات مصرف البحرين المركزي. قد تؤدي هذه الإجراءات إلى انخفاض صرف التسهيلات التمويلية، مما يؤدي إلى انخفاض صافي دخل التمويل وانخفاض الإيرادات الأخرى.

عزز قسم إدارة المخاطر أيضاً مراقبته لمحفظته التمويل من خلال مراجعة أداء التعرضات للقطاعات التي من المتوقع أن تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بفيروس COVID-19 لتحديد الزيادة الكبيرة المحتملة في مخاطر الائتمان (SICR).

قام البنك بتحديث مدخلاته وافترضاياته لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح ٢).

في ١١ مارس ٢٠٢٠، تم الإعلان عن تفشي وباء COVID-19، جائحة من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO) وتطور بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. كما شهدت أسواق الأسهم والسلع العالمية، وخاصة أسعار النفط، تقلبات كبيرة وهبوطاً ملحوظاً في الأسعار. ويرتبط عدم اليقين في التقدير بمدى ومدة الانكماش الاقتصادي المتوقع والتنبؤات الخاصة بالعوامل الاقتصادية الرئيسية بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وأسعار النفط وما إلى ذلك. وهذا يشمل اضطراب أسواق رأس المال وتدهور أسواق الائتمان ومخاوف السيولة. حيث اتخذت السلطات إجراءات مختلفة لاحتواء انتشار الفيروس، بما في ذلك تنفيذ قيود السفر وإجراءات الحجر الصحي. كان للوباء وما نتج عنه من تدابير وسياسات بعض التأثير على البنك. تراقب البنك بنشاط حالة COVID-19، واستجابة لهذا التفشي، قامت بتنشيط خططها لاستمرارية الأعمال والعديد من ممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة تعطل الأعمال المحتمل على عملياتها وأدائها المالي.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب التأثير المحتمل لتطورات COVID-19 على عمليات البنك ومركزها المالي؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات، والتأثير على تقييم الأصول، والانخفاض في القيمة، ومراجعة العقود المرهقة وتمهيدات الديون، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. كما وضع البنك تدابير طارئة تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية الأعمال بما في ذلك متطلبات السيولة.

عند إعداد المعلومات المالية الموحدة، فإن الأحكام التي تتخذها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ومصادر التقدير تخضع لعدم اليقين فيما يتعلق بالتأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية، وهي تعتبر أفضل تقييم للإدارة بناءً على المتاحة أو معلومات يمكن ملاحظتها.

تلتزم المجموعة بنسبة كفاية رأس المال المطلوبة، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ونسب تغطية السيولة (LCR). اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت نسبة NSFR للمجموعة ١٢٥٪.

خسارة التعديل صافي المساعدة الحكومية

خلال الفترة الحالية، بناءً على توجيهات تنظيمية صادرة عن مصرف البحرين المركزي كإجراءات امتياز للتخفيف من تأثير COVID-19، فإن خسائر التعديل مرة واحدة تصل إلى ١٦ مليون دينار بحريني الناشئة عن الأشهر الستة. تم الاعتراف بإجازات الدفع المقدمة إلى عملاء التمويل دون تحميل أرباح إضافية مباشرة في حقوق الملكية. وتم احتساب خسارة التعديل على أنها الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحسوبة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية الموجودات المالية في تاريخ التعديل: قدمت المجموعة إجازات سداد على التعرضات التمويلية بمبلغ ٥٥٥ مليون دينار بحريني كجزء من دعمه للعملاء المتأثرين.

علاوة على ذلك، ووفقاً للتوجيه التنظيمي، فإن المساعدة المالية تصل إلى ١,٢ مليون دينار بحريني (نمثل سداداً محدوداً لجزء من تكاليف الموظفين والإعفاء من الرسوم والضرائب ورسوم المرافق) التي يتم تلقيها من الحكومة و/ أو الجهات التنظيمية، استجابةً لتفشي فيروس كورونا المستجد. - تم الاعتراف بها في حقوق الملكية.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

تخفيف مخاطر الائتمان

تستخدم المجموعة مجموعة متنوعة من الأدوات للتخفيف من مخاطر الائتمان، وأهمها هو تأمين التعرض من خلال ضمانات مناسبة. في حين أن وجود الضمانات ليس شرطاً مسبقاً للائتمان، فإن التعرضات مضمونة كلياً أو جزئياً كخط دفاع ثان. لدى المجموعة سياسة تخفيف مخاطر الائتمان توفر إرشادات حول أنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمان ومنهجية تقييم هذه الأصول. بشكل عام، يتم تقييم جميع الضمانات بشكل دوري اعتماداً على نوع الضمان. لقد تم إثبات الصلاحية القانونية للوثائق المستخدمة للضمان وقابليتها للتنفيذ من قبل موظفين مؤهلين، بمن فيهم المحامون وعلماء الشريعة.

تدعم محفظة المجموعة الائتمانية أنواع مختلفة من الضمانات مثل العقارات والأسهم المدرجة والتقدم والضمانات. تفضل المجموعة ضمانات ائتمانية سائلة وقابلة للتسويق؛ ومع ذلك، يتم قبول أنواع الضمان الأخرى بشرط أن يتم تقييم هذه الضمانات بشكل معقول. لا يتم قبول ضمانات الطرف الثالث كضمان إلا بعد تحليل القوة المالية للجهات الضامنة.

التقييم الجانبي

عندما يتم تحديد الضمانات ذات القيمة المعقولة، إلا أن قيمتها ستتغير على مدى فترة من الزمن بسبب الظروف الاقتصادية السائدة، وتصبح الآلات والآلات قديمة بسبب التقدم التكنولوجي، وبسبب مرور الوقت وبسبب زيادة توافر المواد المضمونة المماثلة ضمانات. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة على فترات شهرية، ويتم تقييم الأوراق المالية غير المدرجة على فترات سنوية، ويتم تقييم الممتلكات العقارية مرة واحدة على الأقل كل سنتين، ويتم تقييم الأصول الخاصة لطبيعة السفن البحرية والطائرات على فترات سنوية. يتم احتساب قيمة الضمانات بعد تعيين مستويات مختلفة من الاستقطاعات حسب نوع الضمان، ويتم توفير نفس الشيء في سياسة تخفيف مخاطر الائتمان.

الضمانات

تؤخذ الضمانات من الأفراد والشركات. في الحالات التي يتم فيها تقديم خطاب ضمان من الشركة الأم للطرف المقابل أو من طرف ثالث كتخفيف مخاطر الائتمان، يجب أن تكون الضمانات غير قابلة للإلغاء وغير مشروطة. إذا كان الضامن موجوداً خارج البحرين، فيتم الحصول على الرأي القانوني من مستشار قانوني مقيم في بلد الضامن (في الخارج) فيما يتعلق بإنفاذ الضمان. علاوة على ذلك، يتم تحليل الوضع المالي للضامن بشكل كافٍ لتحديد قيمة الضمان وصلحيته التجارية.

تمركز الضمانات

وضعت المجموعة مقاييس داخلية لتجنب الإفراط في التمرکز على فئة معينة من الضمانات. تم وضع حدود قصوى محكمة لقبول الضمانات كتخفيف لمخاطر الائتمان.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها، والتي قد تنشأ بسبب عدم التطابق في التدفقات النقدية.

تنشأ مخاطر السيولة إما:

- من عدم القدرة على إدارة النقص أو التغييرات غير المخطط لها في مصادر التمويل؛ أو
 - من الفضل في التعرف على أو معالجة التغييرات في ظروف السوق التي تؤثر على القدرة على تصفية الأصول بسرعة وبأقل خسارة في القيمة.
- تضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات للوفاء بمتطلبات التمويل، ويتم إدارة التمويل والسيولة بشكل مركزي من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO). تم تصميم سياسات المجموعة للسيولة لضمان وفائها بالتزاماتها عند استحقاقها، من خلال ضمان قدرتها على توليد أموال من السوق، أو امتلاك أصول سائلة عالية الجودة (HQLAs) لبيع وجمع أموال فورية دون تكبد غير مقبول للتكاليف والخسائر. يراقب المجموعة بانتظام تركيز مصادر التمويل ويضمن تنوع مصادر التمويل بشكل مناسب.

أدخل مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) خلال عام ٢٠١٩. وتحتفظ المجموعة بمعدل LCR بنسبة ١٢٥٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١٤٧٪) و NSFR بنسبة ١٢٥٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١٢٣٪). أعلى من الحد الأدنى التنظيمي بنسبة ١٠٠٪ ومتوسط معدل LCR لمدة ٩٠ يوماً اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هو ١٥٠٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١٦٥٪).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

تتطور آثار COVID-19 على ملف مخاطر السيولة والتمويل للنظام المصرفي وتخضع للمراقبة والتقييم المستمر. أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمكافحة آثار COVID-19 ولتخفيف السيولة في القطاع المصرفي. فيما يلي بعض الإجراءات الهامة التي لها تأثير على مخاطر السيولة والملف التنظيمي لرأس المال للمجموعة:

- عطلة سداد لمدة ٦ أشهر للعملاء المؤهلين؛
- إعادة الشراء الميسرة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمائة؛
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من ٥٪ إلى ٣٪.
- تخفيض نسبة LCR و NSFR من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪؛
- إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الإضافية للمرحلة ١ والمرحلة ٢ من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢١ لإضافته مرة أخرى إلى المستوى الأول من رأس المال للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وخصم هذا المبلغ بشكل متناسب من المستوى ١ رأس المال على أساس سنوي لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- عززت إدارة المجموعة مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة المحتملة الناتجة عن التغير في قيمة أي تعرض بسبب التغيرات السلبية في أسعار السوق المرجعية الأساسية، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم ومعدلات الربح.

لدى المجموعة مبادلة معدل ربح فيما يتعلق باقتراضها من مؤسسة مالية حيث تستبدل المجموعة ربحها المتغير بسعر ربح ثابت. يتم الاعتراف بالتغيير في القيمة الاسمية للمبادلة في احتياطي القيمة العادلة في تاريخ التقرير.

تقع مسؤولية إدارة مخاطر السوق على عاتق وحدات الأعمال ذات الصلة مع شركات المجموعة التي تشرف عليها لجنة الأصول والخصوم (ALCO).

أدوات التحوط لإدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

أنواع الأدوات:

٢٠٢٠		٢٠٢١	
القيمة العادية	القيمة الاسمية	القيمة العادية	القيمة الاسمية
٢٤٧٦٠	٦٥٠٥٩٨	١٤٣٥٠	٦٥٠٥٩٨
٢٤٧٦٠	٦٥٠٥٩٨	١٤٣٥٠	٦٥٠٥٩٨
مقايضة معدل الربح			
٢٠٢٠		٢٠٢١	
أقل من سنة واحدة	أكثر من سنة	أقل من سنة واحدة	أكثر من سنة
١٠٣٩٨	١٠٣٦٢	٣٧٦	٩٧٤
٪٣,٠٣	٪٣,٠٣	٪٣,٠٣	٪٣,٠٣
صافي التعرض			
متوسط معدل الربح الثابت			

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو عن الأحداث الخارجية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال للشريعة. هذا التعريف يستبعد المخاطر الاستراتيجية والسمعة.

من خلال إطار تحكم ومراقبة المخاطر المحتملة والاستجابة لها، فإن الإثمار قادرة على إدارة المخاطر التشغيلية إلى مستوى مقبول.

استجابة لتفشي COVID-19، كانت هناك تغييرات مختلفة في نموذج العمل، والتفاعل مع العملاء، والطرق الرقمية للدفع والتسوية، واكتساب العملاء وتنفيذ العقود، وتنفيذ المعاملات مع العملاء وبالنسبة عنهم. عززت إدارة المجموعة مراقبتها لتحديد أحداث المخاطر الناشئة عن الوضع الحالي والتغيرات في طريقة مزاوله الأعمال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدينار البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السمعة

تُعرف إدارة مخاطر السمعة بأنها المخاطر الناشئة عن التصور السلبي من جانب العملاء أو الأطراف المقابلة أو المساهمين أو المستثمرين أو حاملي الديون أو محلي السوق أو الأطراف الأخرى ذات الصلة أو المنظمين والتي يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة المجموعة على الحفاظ على العلاقات التجارية، أو إقامة علاقات تجارية جديدة والوصول المستمر إلى مصادر التمويل. لقد وضعت المجموعة إطار عمل وحددت العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على سمعتها. تعد إدارة مخاطر السمعة سمة متأصلة في ثقافة المجموعة المؤسسية وهي جزء لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية.

مخاطر الائتمان

تعتبر التمويلات المستحقة الغير مدفوعة لأكثر من ٩٠ يوم وبشكل متحفظ كغير مؤدية. ولا يتم ادراج الربح الناتج عن هذه الموجودات في بيان الدخل الموحد. فيما يلي تفاصيل التعرض للتمويلات المتعثرة والمستحقة المتعلقة بالمجموعة وحسابات الاستثمار المطلق:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
تتعلق بحسابات		تتعلق بالمالكين		تتعلق بحسابات		
المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	
إجمالي التعرض						
١٧٧,٠٥٠	٨٧,١٥٥	٨٩,٨٩٥	١٣٥,٤٣٣	١٣٢,٧١٨	٢,٧١٥	التمويلات المستحقة المتأخرة ولكن مؤدية
١٥١,٦٠٦	٧٤,٨٤٨	٧٦,٧٥٨	١٤٠,٤٠٩	٨٣,٢١٠	٥٧,١٩٩	تعرض تمويلات غير مؤدية
٣٢٨,٦٥٦	١٦٢,٠٠٣	١٦٦,٦٥٣	٢٧٥,٨٤٢	٢١٥,٩٢٨	٥٩,٩١٤	
القيمة العادلة للضمانات						
١٥٢,٠٥٠	٥٥,٣٢٣	٩٦,٧٢٧	١٦٢,١٦٩	١٥٢,٩٢٣	٩,٢٣٦	التمويلات المستحقة المتأخرة ولكن مؤدية
٧٣,٣٦٦	٥٧,٧٤٥	١٥,٦٢١	٧٤,٧٧٠	٦٧,١٩٩	٧,٥٧١	تعرض تمويلات غير مؤدية
٢٢٥,٤١٦	١١٣,٠٦٨	١١٢,٣٤٨	٢٣٦,٩٣٩	٢٢٠,١٢٢	١٦,٨٠٧	

تتضمن التعرضات للتمويلات المؤدية للمجموعة تسهيلات معاد هيكلتها خلال السنة وبالتالي اعتبارها غير مؤدية وهي على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
تتعلق بحسابات		تتعلق بالمالكين		تتعلق بحسابات		
المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	المجموع	الاستثمار المطلقة	تتعلق بالمالكين	
٢,٦٨٣	١,٠٠٨	١,٦٧٥	٦,٠٢٩٨	٥٩,٩٤٥	٣٥٣	تمويلات معاد هيكلتها

لا توجد التمويلات المعاد هيكلتها في فترة التبريد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٤,١ مليون دينار بحريني)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر معدلات الربح

يلخص الجدول أدناه تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح. ويشتمل على الأدوات المالية للمجموعة بالقيم الدفترية، مصنفة بإعادة التسعير المتعاقد عليها أو تواريخ الاستحقاق أيهما يحدث أولاً.

حتى شهر واحد	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	لا يوجد تأثير المجموع	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
-	-	-	-	-	١٩٦,٨٣٩	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
-	-	-	٧٠,٢٩٠	-	٧٠,٢٩٠	سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
١٤٣,٩١١	٨٠,٠٠١	٦٣٣,٥٥٥	١٩٢,٤١٧	١٧٠,٦٢٢	١٠٢٧,٠٣٠٦	مرايحات وتمويلات أخرى
١٥٧,٠٦٦	١٧٠,٦٠٨	٥٤,٥٥٦	٣٠٦,١٢٩	٢,١٤٦	٥٣٧,٥٥٠	تمويلات المشاركة
١٠٣,٨٥٩	٢٥٦,٤٤٦	٣١,٠٣٥	٨٠,٦٠٢	٣٩٥,٣٢١	٨٩٣,١٢٩	صكوك وأدوات مالية استثمارية وما في حكمها
-	-	١٤٤	٧٨٧	١٤٦,٤٣٨	١٤٧,٠٧٦	موجودات مقتناة بفرض التأجير
-	-	-	-	-	٦٣,٨٣٤	موجودات أخرى
٤٠٤,٨٣٦	٣٥٤,٠٥٥	٧١٩,٢٩٠	٦٥٠,٢٢٥	٧١٤,٥٢٧	٣٠١٧٩,٠٦١٩	إجمالي الموجودات المالية
-	-	-	-	-	٧٢٦,٩٨١	حسابات جارية للعملاء
-	-	٦٤,٧٣٥	١٣٧,٦٠٠	-	٥٢٦,٦٠٣	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
٢٨٤,٠١١	٤٠,٢٥٧	٨٥,٩٨٩	١,٨٦٧	-	٤٢٠,٠٤٧	مبالغ مستحقة لمستثمرين
-	-	-	-	-	١٣٥,٥٤٤	المطلوبات الأخرى
٥٤٥,٣٦٧	١١١,٠٩٢	١٥٠,٧٢٤	١٣٩,٤٦٧	-	١,٠٨٠,٩١٥	إجمالي المطلوبات المالية
٦٩٢,٦٧٣	١٣٣,٠٠٠	٤٢٢,٨٢٥	١٧٢,٨٩٤	-	١,٠٤٢,١٠٩	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
١,٠٢٣,٨٠٤	٢٤٤,٠٩٢	٥٧٣,٥٤٩	٣١٢,٣٦١	-	٣,٠٢٣,٠٥٦٧	إجمالي المطلوبات المالية وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة
(٨٣٣,٢٠٤)	١,٠٩,٩٦٣	١٤٥,٧٤١	٣٣٧,٨٦٤	٧١٤,٥٢٧	(٥٠,٩٤٨)	إجمالي فارق إعادة التسعير
٣٧٠,٧٩٤	٤١٢,٣١٤	٨٣٥,١٦٠	٧١٠,٧٢٤	٣٥٣,٥٦٢	٢,٩٧١,٢٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٣٧٠,٧٩٤	٤١٢,٣١٤	٨٣٥,١٦٠	٧١٠,٧٢٤	٣٥٣,٥٦٢	٢,٩٧١,٢٢٥	إجمالي المطلوبات المالية
١,٠٢٠,٩١٢	٣٠٩,٠٨٠	٥٦٥,٣٢٠	١٤١,٦٣٨	-	٢,٩٨٩,٠٩٧	إجمالي المطلوبات المالية وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة
(٨٣٨,٣٢٨)	١,٠٢,٢٣٤	٢٦٩,٨٤٠	٥٦٩,٠٨٦	٣٥٣,٥٦٢	(١٨,٦٧٢)	إجمالي فارق إعادة التسعير

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٤. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر معدلات الربح (يتبع)

دولار أمريكي	روبية باكستانية	درهم اماراتي	
٢٠١,٥٨٢	١٦٩,٧٩٧	١٢٣,٩٣٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
%١٣	%٣,٩٥	%٠,١١	إجمالي التعرض لمعدلات الربح
٢٦٢	٦٤٧,٠٧	١٣٦	التغير المعقول
			إجمالي التأثير على الدخل
دولار أمريكي	روبية باكستانية	درهم اماراتي	
٢٥٢,٣٧٧	١٤٠,٥٦٢	١٢٣,١٨٩	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
%١,٥٤	%٣,٥٥	%١,٦٩	إجمالي التعرض لمعدلات الربح
٣٤,٨٨٧	٤٤,٩٩٠	٢٠,٨٢	التغير المعقول
			إجمالي التأثير على الدخل

تم التوصل إلى حساب التحول المعقول من خلال مقارنة سعر الإقراض الداخلي بين البنوك في بداية ونهاية السنة.

يتم إجراء مراجعة أساسية وإصلاح لمعايير معدلات الربح الرئيسية على مستوى العالم. تم إضافة غالبية أسعار ليبور وأسعار العروض بين البنوك الأخرى بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ واستبدالها بمعدلات مرجعية بديلة معينة ("ARR")، باستثناء بعض الدولارات الأمريكية معدلات LIBOR حيث يتأخر التوقف حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لم يكن لدى المجموعة أي تعرض كبير للعقود المرتبطة بالمعدلات المعيارية، باستثناء الاقتراض طويل الأجل، وتستمر في تعزيز أنظمتها وعملياتها لمواكبة التغيير في أسعار الفائدة المعيارية.

٣٥. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة

تعتبر الأطراف ذات صلة إذا كان لأحد هذه الأطراف الإمكانية بالسيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام أو سيطرة مشتركة على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات التشغيلية والمالية.

تشتمل الأطراف ذات الصلة على ما يلي:

أ. أعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يملكون فيها حصص ملكية؛

ب. المساهمين الأغلبية للبنك والشركة الأم الرئيسية والشركات التي تملك فيها حصص ملكية والشركات التابعة لتلك الشركات؛

ج. الشركات الزميلة للبنك

د. الإدارة العليا.

تكون معاملات الأطراف ذات الصلة عبارة عن تحويل الموارد والخدمات، أو الإلتزامات بين الأطراف ذات الصلة، بغض النظر عن إذا تم احتساب السعر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٥. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة (يتبع)

تتكون الأرصدة الجوهرية مع الأطراف ذات الصلة مما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
المساهمين والتابعون	الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الموجودات				
٥٨٥٤٩٠١	-	-	-	٥٨٥٤٩٠١
٣٣١	-	-	-	٣٣١
٧٠٣١٩	-	-	٢٤٢	٧٠٣١٩
المطلوبات				
١٠٠٧٧٣	٢٠٦٥٧	-	٣٦٩	١٣٠٧٩٩
٥٠٥٥٦	١٠٩٦٠	-	٨٠٤٨٥	١٦٠٠٠١
٥	-	-	-	٥
١٤٠١٨٩	-	-	١٠٨٩٢	١٦٠٠٨١
١٠٢٨١	-	-	-	١٠٢٨١
إلتزامات				
٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
المساهمين والتابعون	الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الإدارة العليا	المجموع
الإيرادات				
(٢٦٩)	-	-	(٥٧)	(٣٢٦)
٩٠٧٢٢	-	-	٤٣	٩٠٧٦٥
-	١٠١	-	-	١٠١
(٣٠٠)	(١٠٩)	-	-	(٤٠٩)
(٣٤٠)	-	-	-	(٣٤٠)
المصروفات				
(٣٥٣)	-	(١٩)	-	(٣٧٢)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٥. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		المساهمين		الموجودات	
المجموع	الإدارة العليا	الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	أعضاء مجلس الإدارة	المساهمين والتابعون	الموجودات
٥٩٢٠٥٢١	٨١٢	-	-	٥٩١٠٧٠٩	مرايحات وتمويلات أخرى
٣٣١	-	-	-	٣٣١	صكوك وأدوات مالية استثمارية وما في حكمها
٥٠١٢١	١٩٥	-	-	٤٠٩٢٦	موجودات أخرى
المطلوبات					
٩٠٦٩٤	٩٢٧	-	٢٠٣	٨٠٥٦٤	حسابات جارية للعملاء
١٢٠٢٧٩	-	-	٣٠٧٧١	٨٠٥٠٨	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
٤٩	-	-	-	٤٩	حسابات الاستثمار المطلقة
٢٨٠٢١٥	٢٠٤٠٥	-	-	٢٥٠٨١٠	المطلوبات الأخرى
١٠٢٨١	-	-	-	١٠٢٨١	إلتزامات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠		المساهمين		الإيرادات	
المجموع	الإدارة العليا	الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	أعضاء مجلس الإدارة	المساهمين والتابعون	الإيرادات
(٤٣٢)	(٧٢)	-	-	(٣٦٠)	العائد لحسابات الاستثمار المطلقة
٩٠٧٣٦	-	-	-	٩٠٧٣٦	الدخل من المزايا والتمويلات الأخرى
(١٠١٤٤)	-	-	(٦٩٥)	(٤٤٩)	أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى (صافي)
(٥١٠)	-	-	-	(٥١٠)	إيرادات أخرى - رسوم الإدارة
المصرفيات					
(٣٤٢)	-	(١٩)	-	(٣٢٣)	المصرفيات الإدارية والعمومية

بعض الضمانات التي تبلغ ٣٢,٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٢٧,٨ مليون دولار أمريكي) فيما يتعلق ببعض التسهيلات التمويلية محتفظ بها قانوناً من قبل أطراف ذات علاقة لمصلحة المجموعة.

٣٦. إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال بمبدأ أشمل من "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي في:

- الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل الجهات المنظمة التي يخضع لها القطاع المصرفي والتي تعمل ضمنها المجموعة.
- حماية قدرة المجموعة بالاستمرار على أساس تجاري بحيث تستطيع مواصلة تقديم العوائد للمساهمين والمنافع للأطراف الأخرى الرئيسية؛
- والمحافظة على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعماله.

يلخص الجدول أدناه تكوين رأس المال التنظيمي ونسبة المجموعة للسنة المنتهية. تم حساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي التي تتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق. تلتزم الشركات التابعة بتوجيهات المنظمين المحليين المعنيين بإدارة رأس المال.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الشريحة الأولى
١٠٩٠٩٤٦	١٢٧٠٦٩٦	الشريحة الثانية
٢٢٠٤٧٣	-	إجمالي قاعدة رأس المال
١٣٢٠٤١٩	١٢٧٠٦٩٦	مجموع التعرضات الموزونة بالمخاطر
١٠٠٤٦٠٥٥٢	٩٨٩٠٥٩٠	معدل ملاءة رأس المال
% ١٢,٦٥	% ١٢,٩٠	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣٧. أرباح الأسهم المقترحة

لم يتم مجلس الإدارة بإقتراح توزيع أرباح أسهم للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: صفر).

٣٨. الإيرادات والمصروفات غير المتوافقة مع الشريعة

وردت بعض الإيرادات والمصروفات للمجموعة خلال السنة من موجودات ومطلوبات تقليدية، يتم التعامل معها من خلال خطة التوافق مع أحكام الشريعة. تفاصيل إجمالي الإيرادات والمصروفات هي على النحو التالي:

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
		الإيرادات
٤٢٤٥١٠	٢١٤٧٧٤	الدخل من التمويلات الأخرى
٥٣٤٢٤٠	٤٥٤٥١١	الدخل من الاستثمارات
٦٤٥٦٨	٨٤٩٢٠	إيرادات أخرى
١٠٢٤٣١٨	٧٦٤٢٠٥	إجمالي الإيرادات
(٥١٤٧٧٩)	(٣٩٤٠٧٥)	ناقصاً: أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى (صافي) - إيضاح ٢
٥٠٤٥٣٩	٣٧٤١٣٠	إجمالي الإيرادات
		المصروفات
(٢٨٤١١٠)	(٢٢٤٢٧٠)	المصروفات الإدارية والعمومية - إيضاح ١
(٤٤٠٠١)	(٥٤٩٩٣)	الإستهلاك والإطفاء
(٣٢٤١١١)	(٢٧٤٧٦٣)	إجمالي المصروفات
١٨٤٤٢٨	٩٤٣٦٧	صافي الربح قبل مخصصات الهبوط في القيمة والضرائب الخارجية
(٥٤٥٦٢)	٣٤٥٩٧	عكس / (مخصصات) الهبوط في القيمة (صافي)
١٢٤٨٦٦	١٢٤٩٦٤	صافي الربح قبل الضرائب الخارجية
(٥٤٦٨٩)	(٤٤٥٠٢)	ضرائب خارجية
٧٤١٧٧	٨٤٤٦٢	صافي ربح السنة
		متعلقة بالتالي:
٤٤٧٧٨	٥٤٦٣٤	مساهمي البنك
٢٤٣٩٩	٢٤٨٢٨	حقوق الأقلية
٧٤١٧٧	٨٤٤٦٢	
٤٤٧٨	٥٤٦٣	عائد السهم الأساسي والمخفف - فلس

إيضاح ١- مصروفات تتعلق بالمؤسسات التي يتم توحيدها كل بند على حدة ولا يشمل الشركات الزميلة

إيضاح ٢- قامت شركة من الشركات التابعة التي تعمل في الوقت الحاضر باعتبارها بنك تقليدي بزيادة عدد فروعها الإسلامية خلال العام إلى ٥٠٠ (٢٠٢٠: ٤١٤) فرعاً من أصل مجموع ٥٧٦ (٢٠٢٠: ٥٥٥) فرعاً.

٣٩. المسئوليات الاجتماعية

قامت المجموعة بتطبيق التزامها بمسئولياتها الاجتماعية من خلال تبرعات لأسباب ومؤسسات خيرية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤٠. نسبة التمويل المستقر الصافي (NSFR)

يتم حساب نسبة التمويل المستقر الصافي NSFR الموحد وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ويسري اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. الحد الأدنى لنسبة NSFR وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو ٨٠٪. تم حساب NSFR كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على النحو التالي:

البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			
	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة
مجموع القيمة الموزونة				
التمويل المستقر المتاح:				
١ رأس المال:	١١٨,١٤٤	-	-	٩,٥٥٢
٢ رأس المال التنظيمي	١١٨,١٤٤	-	-	-
٣ أدوات رأسمالية أخرى	-	-	-	٩,٥٥٢
٤ ودائع الأفراد والودائع من عملاء الأعمال الصغيرة:	-	١,٠٣٦,٤٦٩	٢٧٦,٢٩٧	٧٥,٢٩٥
٥ ودائع مستقرة	-	٢٧٦,٤٩٧	٢١,٥٩١	٨,١٠٧
٦ ودائع أقل استقراراً	-	١,٠٨٧,٧٢٩	٢٥٤,٧٠٦	٦٧,١٨٨
٧ تمويلات بالجملة:	-	٥٤٢,٢٥٧	٣٣٤,٤٠٠	٣٨٠,٥٣٧
٨ ودائع تشغيلية	-	-	-	-
٩ تمويلات أخرى بالجملة	-	٥٤٢,٢٥٧	٣٣٤,٤٠٠	٣٥٨,٥٣٧
١٠ مطلوبات أخرى:	-	٢٩٩,٧٣١	-	٥٠,١٢٩
١١ نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود التحوط الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية	-	١٦,٧٦٨	-	-
١٢ جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	-	٢٨٢,٩٦٣	-	٥,١٢٩
١٣ مجموع التمويل المستقر المتاح				٢,٠٣٩,٨٠٣
التمويل المستقر المطلوب:				
١٤ مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	-	-	-	١٦٠,٢٨
١٥ ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-	-
١٦ تمويلات وصكوك / أدوات مالية منتجة:	-	٤٩٠,٤٤٦	١,٠٧٠,٩٤٧	١,٠٥٤,٥٩٨
١٧ تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-
١٨ تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول	-	-	-	-
١٩ وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	-	٨١,٠٢٣	١٣,٨٩٥	٥٨١,٩٥٦
٢٠ وتمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	-	٤٠٩,٢٣٣	٩٤,٠٥٢	٦٦٩,٤٤٨
٢١ بوزن مخاطر أقل من يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال رهونات سكنية منتجة، منها:	-	-	-	١٦٧,٧٤٥
٢٢ القيام بأعمال الرهن العقاري، ومنها:	-	-	-	-
٢٣ بوزن مخاطر أقل من يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	٢,٠٩٠
٢٤ أدوات مالية / صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	-	-	-	١,٦٠٣
٢٥ موجودات أخرى	-	٣٢٧,٢٩٣	-	١,٦٠٣
٢٦ السلع المتداولة فعلياً، بما في ذلك الذهب	-	-	-	-
٢٧ الأصول المدرجة كهامش مبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومساهمات صناديق طرف المقاصة المركزي	-	-	-	-
٢٨ موجودات عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة	-	٢٧٠	-	٢٧٠
٢٩ موجودات عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة قبل خصم هامش التغيير المرحل	-	٣٠٨٤	-	٣٠٨٤
٣٠ جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه	-	٣٢٢,٩٣٩	-	١,٦٠٣
٣١ بنود خارج الميزانية العمومية	-	٦٨٨,٠٥٤	-	٣٤,٤٠٣
٣٢ مجموع التمويل المستقر المطلوب				١,٠٩٢,٣٧٠
٣٣ نسبة صافي التمويل المستقر (%)				١٢٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤. نسبة التمويل المستقر الصافي (NSFR) (يتبع)

يتم حساب نسبة التمويل المستقر الصافي NSFR الموحد وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ويسري اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. الحد الأدنى لنسبة NSFR وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو ٨٠٪. تم حساب NSFR كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على النحو التالي:

البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			
	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر	أكثر من سنة	مجموع القيمة الموزونة
التمويل المستقر المتاح:				
١ رأس المال:	١٠٩٠٩٤٦	-	-	١٣٢٠٤١٩
٢ رأس المال التنظيمي	١٠٩٠٩٤٦	-	-	١٠٩٠٩٤٦
٣ أدوات رأسمالية أخرى	-	-	-	٢٢٠٤٧٣
٤ ودائع الأفراد والودائع من عملاء الأعمال الصغيرة:	-	٢٥٢٠٩٩٤	١٠٢٩٠٤١٠	١٠٥٣٩٠١٩٩
٥ ودائع مستقرة	-	٢٠٠٢٧	٢٦٣٠٩٥٢	٢٧٩٠٥٤٧
٦ ودائع أقل استقراراً	-	٢٣٢٠٩٥٧	١٠٠٢٦٠٢٢٨	١٠٢٥٩٠٦٥٢
٧ تمويلات بالجملة:	-	٣١٤٠٧٠٥	٤٢٨٠٣٨٥	٦٥٥٠٤٢٧
٨ ودائع تشغيلية	-	-	-	-
٩ تمويلات أخرى بالجملة	-	٣١٤٠٧٠٥	٤٢٨٠٣٨٥	٦٥٥٠٤٢٧
١٠ مطلوبات أخرى:	-	-	٢٤٩٠٨٤٦	٧٠٢٩٣
١١ نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود التحوط الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية	-	-	٢٤٠٠٩٨	-
١٢ جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	-	-	٢٢٥٠٧٤٨	٧٠٢٩٣
١٣ مجموع التمويل المستقر المتاح	-	-	-	٢٠٣٣٤٠٣٣٨
التمويل المستقر المطلوب:				
١٤ مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	-	-	-	١٤٠٢٧٠
١٥ ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-	-
١٦ تمويلات وصكوك / أدوات مالية منتجة:	-	٨٩٠٩٣٩	٤٤١٠٢٨٥	١٠٤٧٢٠٩٦٣
١٧ تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-
١٨ تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول و تمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	-	١٣٠٤٢٢	٩٤٠١٨٤	٦٠٧٠٢٨
١٩ التمويل المنتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية و تمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، و تمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	-	٧٦٠٥١٧	٣٤٧٠١٠١	٧٢٣٠٤٠٨
٢٠ بوزن مخاطر أقل من يساوي ٢٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال رهونات سكنية منتجة، منها:	-	-	-	١٢٠٢٤٥
٢١ القيام بأعمال الرهن العقاري، ومنها:	-	-	-	-
٢٢ بوزن مخاطر أقل من يساوي ٢٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	١١٠٤٧
٢٣ أدوات مالية / صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الاسهم المتداولة في البورصة	-	-	-	١٠٢٣٥
٢٤ موجودات أخرى	-	-	٣٧٢٠٣٢٩	٣٧٢٠٣٢٩
٢٥ السلع المتداولة فعلياً، بما في ذلك الذهب	-	-	-	-
٢٦ الأصول المدرجة كهامش مبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومساهمات صناديق طرف المقاصة المركزي	-	-	-	-
٢٧ موجودات التحوط المتوافقة مع الشريعة	-	-	-	-
٢٨ موجودات عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة قبل خصم هامش التغيير المرحل	-	-	٤٠٨٢٠	٤٠٨٢٠
٢٩ جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه	-	-	٣٦٧٠٥٠٩	٣٦٧٠٥٠٩
٢٠ بنود خارج الميزانية العمومية	-	-	٦٨٤٠١٧	٣٤٠٢٠١
٢١ مجموع التمويل المستقر المطلوب	-	-	-	١٠٨٩٣٠٧٦٣
٢٢ نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	١٢٣٪

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤١. حدث لاحق

لم تكن هناك أحداث بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

خلال يناير ٢٠٢٢، اتفقت شركة الإثمار القابضة من حيث المبدأ مع بنك السلام ش.م.ب. (السلام) للاستحواذ على الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار، وحصة ملكية الإثمار القابضة في كل من بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ومجموعة سوليدرتي القابضة. جاء هذا الإعلان في أعقاب تنفيذ مذكرة تفاهم غير ملزمة قانوناً بين الكيانين في أكتوبر ٢٠٢١. ولا تزال الصفقة خاضعة لموافقة مساهمي شركة الإثمار القابضة وتوقيع اتفاقيات نهائية.

تم الاتفاق على الأصول الخاضعة للصفقة من حيث المبدأ بناءً على القيمة الدفترية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
٢١,٨٠٠	التقدي والأرصدة لدى البنوك والبنوك المركزية
٥٥٠,٦٤٠	أصول الأعمال المصرفية لبنك الإثمار
١٩٦,٣٢٣	بنك البحرين والكويت ش.م.ب.
٣٩,٩٣١	مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب. (ج)
٨٠٨,٦٩٤	

سيتم تسوية المقابل عن طريق تحويل مطلوبات تجارية استهلاكية بقيمة ٨٣٧,٧ مليون دينار بحريني (كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١).

سيتم تحديد القيم النهائية مع العلاوة على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات الخاضعة للمعاملة اعتباراً من تاريخ نقل الأعمال ليتم الاتفاق عليها بشكل متبادل بعد الانتهاء من الإجراءات التنظيمية والقانونية وموافقة المساهمين.

لم يتم تصنيف الأصول الخاضعة للمعاملة مع بنك السلام على أنها محتفظ بها للبيع في البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناءً على تقييم المجموعة للمعايير المحددة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٥ "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة" "استند تقييم المجموعة بشكل أساسي إلى حقيقة أن الأصول الخاضعة للمعاملة لم تكن متاحة للبيع الفوري في الوضع الحالي وأن المعاملة تخضع لشروط معينة مثل تحديد الأصول في تاريخ تحويل الأعمال، والانتهاج من الاتفاقيات المؤقتة والنهائية، بما في ذلك لم يكن سعر الأصول والعلوأة النهائية سارية المفعول اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. علاوة على ذلك، تظل الصفقة خاضعة لموافقات المساهمين والجهات التنظيمية.

الإفصاحات العامة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

المحتويات

١٢٢	١. المقدمة
١٢٢	٢. إطار عمل بازل ٣
١٢٢	٣. إدارة رأس المال
١٢٣	٤. الطرق المستخدمة لتحديد متطلبات رأس المال النظامي
١٢٣	٥. مكونات رأس المال النظامي
١٢٦	٦. معدلات الشريحة الأولى لرأس المال ومعدلات إجمالي رأس المال
١٢٦	٧. إدارة المخاطر
١٢٢	٨. إفصاحات متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر الائتمان بموجب الطريقة المعيارية
١٢٣	٩. إجمالي التعرضات للائتمان
١٢٣	١٠. التوزيع الجغرافي للتعرضات للائتمان
١٢٤	١١. التوزيع بحسب قطاع الأعمال للتعرضات للائتمان
١٢٤	١٢. تفاصيل التعرضات للائتمان حسب الاستحقاق ومتطلبات التمويل
١٣٥	١٣. أرصدة الأطراف ذات العلاقة وفق التعرضات للائتمان
١٣٥	١٤. التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة والمخصصات المتعلقة بالهبوط في القيمة
١٣٦	١٥. التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة حسب المناطق الجغرافية
١٣٦	١٦. تفاصيل التسهيلات الائتمانية المستحقة والتي تم إعادة هيكلتها خلال السنة
١٣٦	١٧. التعرضات الائتمانية المغطاة بضمان مالي فعال
١٣٧	١٨. مخاطر السوق
١٣٨	١٩. الإفصاح عن متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر السوق بموجب الطريقة المعيارية
١٣٩	٢٠. مخاطر العملات
١٣٩	٢١. وضع الاستثمارات في الأسهم في السجلات البنكية
١٣٩	٢٢. مخاطر معدل الربح في السجلات البنكية
١٤٠	٢٣. مخاطر التشغيل
١٤٢	٢٤. الإفصاح عن متطلبات رأس المال النظامي للمخاطر التشغيلية بموجب طريقة المؤشر الأساسي
١٤٢	٢٥. مخاطر السيولة
١٤٦	٢٦. مطلوبات قانونية طارئة
١٤٦	٢٧. مخاطر التبادل التجاري
١٤٦	٢٨. إجمالي الدخل من حسابات المضاربة والأرباح المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
١٤٧	٢٩. متوسط نسبة العائد الممنوع عنه لودائع المضاربة العامة
١٤٧	٣٠. الحركة في احتياطي معادلة الأرباح والمخصصات واحتياطي مخاطر الاستثمار
١٤٧	٣١. إفصاحات أخرى

الإفصاحات العامة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١. المقدمة

لقد تم إعداد الإفصاحات العامة في هذا الجزء وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي الواردة في وحدة الإفصاح العام لمصرف البحرين المركزي، المجلد الثاني للمصارف الإسلامية. يتم عرض الإفصاحات الواردة في هذا التقرير والإيضاحات المعروضة ضمن البيانات المالية الموحدة لبنك الإثمار ش.م.ب. (م) (بنك الإثمار / البنك / المجموعة) للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

٢. إطار عمل بازل ٣

أصدر مصرف البحرين المركزي تعليمات بازل ٣ من أجل تطبيق إطار عمل بازل ٣ لملاءة رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين. إن إطار عمل بازل ٣ يستند على أسلوب مبني على المخاطر من أجل حساب رأس المال النظامي. يتوقع من إطار عمل بازل ٣ أن يقوي ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية. يتم تحويل الإيرادات والمصروفات لكل بيانات الدخل الموحد باستخدام متوسط أسعار الصرف؛

يستند إطار عمل بازل ٣ على ثلاثة عناصر كما يلي:

- العنصر ١: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بما في ذلك حساب معدل ملاءة رأس المال.
- العنصر ٢: عمليات المراجعة الرقابية والتي تتضمن عمليات التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- العنصر ٣: انضباط السوق والذي يتضمن الإفصاح عن إدارة المخاطر والمعلومات المتعلقة بملاءة رأس المال.

٣. إدارة رأس المال

توفر عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال لدى بنك الإثمار التوجيهات والمنهجيات اللازمة لتقييم متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر العنصر الأول (Pillar 1) والعنصر الثاني (Pillar 2)، ومن ثم تضمن تلبية البنك بمتطلبات رأس المال التي فرضها مصرف البحرين المركزي تماشياً مع وحدة كفاية رأس المال فيما يتعلق بمخاطر العنصر الأول ووحدة عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال الخاصة فيما يتعلق بجميع مخاطر العنصر الثاني. كما تضمن إدارة رأس المال أيضاً حماية القيمة الخاصة بالمساهمين وتعزيزها.

ويتبنى البنك منهجاً خاصاً للعنصرين الأول والثاني لتقدير رأس المال وفقاً للتوصيات المنصوص عليها في توجيهات مصرف البحرين المركزي. وبموجب هذا المنهج، يقوم البنك بحساب رأس المال الخاص بالعنصر الأول أو الحد الأدنى من متطلبات رأس المال النظامي وفقاً لتوجيهات ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والمنصوص عليها في وحدة كفاية رأس المال من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي. وثانياً، يتم حساب متطلبات رأس المال الإضافية الخاصة بالعنصر الثاني على نحو منفصل استناداً إلى نهج "الإضافة"، حيث تُضاف متطلبات رأس المال الإضافية إلى متطلبات رأس المال المحسوبة للعنصر الأول، ومن ثم تُضاف إلى متطلبات رأس المال الداخلية لدى البنك وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي. ولضمان أن نموذج الأعمال قد تم اختياره وتحليله بدقة، يتم دعم عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال باختبار ضغوط شامل وفقاً لوحدة اختبار الضغوط من مجلد توجيهات مصرف البحرين المركزي.

ويتم تنفيذ التقييم الشامل لخطوط الأعمال والميزانية بشكل مستقل من خلال إدارة المخاطر والتي تقوم من بين أمور أخرى بتقييم متطلبات رأس مال بنك الإثمار لدعم الأنشطة الحالية والمستقبلية في ظل سيناريوهات عادية وصعبة. وتجرى مراقبة وضع رأس مال بنك الإثمار بصفة دورية ويتم تقديم التقارير إلى إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر ومجلس الإدارة.

آلية ملاءة رأس المال

بحسب متطلبات مصرف البحرين المركزي لإطار عمل ملاءة رأس المال لبازل ٣ فإن طريقة حساب معدل ملاءة رأس المال الموحد للمجموعة يتلخص في ما يلي:

- التوحيد لكل بند على حدة والذي يتم تطبيقه لتعرضات المخاطر ورأس المال النظامي لجميع الشركات التابعة ضمن المجموعة مع استبعاد المصارف التابعة للبنك والتي تم تأسيسها خارج مملكة البحرين، والتي تعمل في قطاع متوافق مع بازل ٣، حيث يتم جمع التعرضات الموزونة بمخاطر، ورأس المال النظامي بشكل كلي وذلك حسب متطلبات وحدة ملاءة رأس المال ضمن كتاب قوانين مصرف البحرين المركزي.
- تعتبر جميع الاستثمارات الهامة في المؤسسات التجارية موزونة بمخاطر إذا كانت نسبتها بين ١٥٪ من قاعدة رأس المال على المستوى الفردي و ٦٠٪ على المستوى الكلي. ويعتبر أي تعرض موزون بمخاطر بنسبة ٨٠٠٪ إذا تجاوزت نسبته الـ ١٥٪.
- جميع التعرضات التي تجاوزت الحد الأقصى للتعرض بحسب وحدة إدارة مخاطر الائتمان ضمن مجلد توجيهات مصرف البحرين المركزي هي موزونة بمخاطر بنسبة ٨٠٠٪.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٤. الطرق المستخدمة لتحديد متطلبات رأس المال النظامي

تتلخص الطريقة المستخدمة لتحديد متطلبات رأس المال النظامي وفق تعليمات مصرف البحرين المركزي للتوافق مع بازل ٣ فيما يلي:

الطريقة المعيارية	مخاطر الائتمان
الطريقة المعيارية	مخاطر السوق
طريقة المؤشر الأساسي	مخاطر التشغيل

٥. مكونات رأس المال النظامي

الخطوة ١: الإفصاح عن الميزانية العمومية تحت النطاق النظامي للتوحيد

تقوم الشركات التابعة للبنك (توحيد كل بند على حدة للأغراض المحاسبية) بالطرق التالية للأغراض النظامية

الاسم	إجمالي الموجودات	إجمالي حقوق الملكية	الملكية	بلد التأسيس	النشاط التجاري الرئيسي	طريقة التوحيد
بنك فيصل المحدود	١,٨٢٧,٦٢٦	١٢٨,٦٨٥	٪٦٧	باكستان	أعمال مصرفية	التجميع
صندوق دلمونيا للتطوير ١	٧٤,١٥١	٦٢,٨٩٢	٪٩٢	جزر كايمان	عقارات	موزونة بمخاطر

يمثل الجدول التالي مطابقة المعلومات المالية المنشورة للعائد النظامي:

٣,٢٢٧,٤٩٩	الميزانية العمومية حسب البيانات المالية المنشورة
٢١,٦٣٠	تأثير تطبيق معيار المحاسبة رقم ٣٠
١٨,٤٠٣	التأثير المحلي للخسارة المعدلة وحسائر الائتمان المتوقعة
٤٣,٩٢٣	التجميع
٣,٤١١,٤٦٥	الميزانية العمومية حسب العائد النظامي

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٥. مكونات رأس المال النظامي (تتمه)

الخطوة ٢: مطابقة الميزانية العمومية المنشورة للتقارير النظامية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

حساب المعلومات الاحترازية للبنوك الإسلامية	حساب البيانات المالية المنشورة	الأصول
١٩٦,٨٣٩	١٩٦,٨٣٩	نقد وأرصدة لدى مصارف ومصارف مركزية
٧٠,٢٩٠	٧٠,٢٩٠	سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
١,٢٧٠,٣٠٦	١,٢٧٠,٣٠٦	مرايحات وتمويلات أخرى
٥٣٧,٥٠٥	٥٣٧,٥٠٥	تمويلات المشاركة
٨٩٣,١٢٩	٨٩٣,١٢٩	صكوك وسندات مالية استثمارية وما في حكمها
٢,٤٥٦	٢,٤٥٦	استثمارات في شركات زميلة
١٤٧,٧١٦	١٤٧,٧١٦	موجودات مُقتناة بغرض التأجير
٦٣,٨٣٤	٦٣,٨٣٤	موجودات أخرى
٢,٤٦٧	٢,٤٦٧	استثمارات عقارية
٦٤,٦٣٢	٦٤,٦٣٢	عقارات قيد التطوير
٥٥,٦٨٢	٥٥,٦٨٢	موجودات ثابتة
٢٢,٦٤٣	٢٢,٦٤٣	موجودات غير ملموسة
٢١,٦٣٠	-	تأثير تطبيق معيار المحاسبة رقم ٣٠
١٨,٤٠٣	-	التأثير المرحلي للخسارة المعدلة وخسائر الائتمان المتوقعة
٤٣,٩٣٣	-	التجميع
٣,٤١١,٤٦٥	٣,٣٢٧,٤٩٩	إجمالي الموجودات
		المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة
١,٤٢١,٣٩٢	١,٤٢١,٣٩٢	حسابات الاستثمار المطلقة
١,٨٠٩,١٧٥	١,٨٠٩,١٧٥	المطلوبات الأخرى
٣,٢٣٠,٥٦٧	٣,٢٣٠,٥٦٧	إجمالي المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة
٥٣,٢٠٢	٥٣,٢٠٢	حقوق الأقلية
		حقوق الملكية
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	رأس المال
(٤٠,١٢٠)	(٤٠,١٢٠)	الاحتياطيات
(٢٧,٨٧٩)	-	منها مؤهلة للشريحة الأولى لرأس المال المشترك
(١٦,١٥٠)	(١٦,١٥٠)	الخسائر المتراكمة
(٤٣,٨١٠)	-	منها مؤهلة للشريحة الأولى لرأس المال المشترك
٢١,٦٣٠	-	تأثير تطبيق معيار المحاسبة رقم ٣٠
١٨,٤٠٣	-	التأثير المرحلي للخسارة المعدلة وخسائر الائتمان المتوقعة
٤٣,٩٣٣	-	التجميع
١٢٧,٦٩٦	٤٣,٧٣٠	إجمالي حقوق الملكية
٣,٤١١,٤٦٥	٣,٣٢٧,٤٩٩	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

هـ. مكونات رأس المال النظامي (تتمه)

الخطوة ٣: قالب الإفصاح المشترك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الشريحة الأولى لرأس المال المشترك الصادر مباشرة: الأدوات والاحتياطيات:

المبلغ	
١٠٠٠٠٠	إصدار مباشر رأس المال العادي المؤهل (وما يعادلها لأسهم شركات غير مشتركة) بالإضافة إلى فائض الأسهم المرتبط به
(٤٣,٨١٠)	أرباح مستبقة
١٨,٤٠٣	الخسارة المعدلة شاملة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة للمرحلتين ١ و ٢
(٥٢,٧٦٢)	تأثير تطبيق معيار المحاسبة رقم ٣٠
٢١,٦٣٠	خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) للمرحلتين ١ و ٢
(٢٧,٨٧٩)	الاحتياطيات
١٠٢,٥٦٢	التجميع والاستقطاعات
١١٨,١٤٤	الشريحة الأولى لرأس المال المشترك قبل التعديلات النظامية
١١٨,١٤٤	مجموع التعديلات النظامية للشريحة الأولى لرأس المال المشترك
١١٨,١٤٤	الشريحة الأولى لرأس المال (T1) = الشريحة الأولى لرأس المال المشترك + الشريحة الأولى لرأس المال الإضافي
	الشريحة الثانية لرأس المال: الأدوات والمخصصات:
٩,٥٥٢	تأثير تطبيق معيار المحاسبة رقم ٣٠
٩,٥٥٢	الشريحة الثانية لرأس مال (T2)
١٢٧,٦٩٦	مجموع رأس المال (TC = T1 + T2)
٩٨٩,٥٩٠	إجمالي الموجودات الموزونة بمخاطر
	معدلات وواقى رأس المال:
%١١,٩٤	الشريحة الأولى لرأس المال المشترك (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بمخاطر)
%١١,٩٤	الشريحة الأولى (كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بمخاطر)
%١٢,٩٠	نسبة ملاء رأس المال
	متطلبات الواقي المحددة للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات الشريحة الأولى لرأس المال المشترك بالإضافة إلى واقى حماية رأس المال بالإضافة إلى متطلبات وافي التقلبات المعاكسة للدورات الاقتصادية بالإضافة إلى متطلبات واقى المصارف ذات الأهمية محلياً مُعبّر عنها جميعاً كنسبة مئوية من الموجودات الموزونة بمخاطر)
٢,٥	ومنها: متطلبات واقى حماية رأس المال
غير محدد	ومنها: متطلبات واقى التقلبات المعاكسة للدورات الاقتصادية الخاصة بالبنك تحديداً
غير محدد	ومنها: متطلبات واقى المصارف ذات الأهمية محلياً
	الحد الأدنى المحلي بما في ذلك مصرف البحرين المركزي (حيثما يختلف عن بازل ٣)
٩,٠	الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى لرأس المال المشترك وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي
١٠,٥	الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى لرأس المال المشترك وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي
١٢,٥	الحد الأدنى لنسبة إجمالي رأس المال وفقاً لاشتراطات مصرف البحرين المركزي

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦. معدلات الشريحة الأولى لرأس المال ومعدلات إجمالي رأس المال

إجمالي معدلات الشريحة الأولى لرأس المال (شاملة وافي حماية رأس المال)	الشريحة الأولى معدلات الشريحة الأولى لرأس المال (شاملة وافي حماية رأس المال)	
١٢,٩٠٪	١١,٩٤٪	البنك موحد
		الشركات التابعة للإثمار والتي يتجاوز رأس مالها النظامي ٥٪ من رأس المال النظامي الموحد للمجموعة سواء على أساس منفرد أو على أساس التوحيد كانت كما يلي:
١٧,٥٣٪	١٥,٦٩٪	بنك فيصل المحدود

٧. إدارة المخاطر

١,٧ أهداف إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أعمال البنك، وإدارتها هو أمر بالغ الأهمية حتى يواصل البنك تحقيق نجاحاته والربحية. ويكمن جوهر إدارة المخاطر الضعالة في تعزيز القيمة للمساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية من خلال تحقيق أرباح تتناسب مع المخاطر والبحث عن سبل لتقليل التأثيرات المعاكسة المحتملة على الأداء المالي للبنك. ومع مرور السنين، عمل بنك الإثمار على تطوير إدارة المخاطر تجاه كفاءته الأساسية ليظل محتفظاً بمكانته وإمكانياته في مواجهة التحديات. ولطالما كانت إدارة المخاطر في البنك تتخذ إجراءات حذرة مسبقاً بهدف تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

وقد تبني بنك الإثمار خلق إطار متكامل لإدارة المخاطر لتحديد وبشكل استباقي وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر في قراراته وعملياته. إن إطار إدارة المخاطر في البنك مبني على التوجيهات الصادرة من مصرف البحرين المركزي، وكذلك على المبادئ السليمة لإدارة المخاطر الصادرة عن بنك التسويات الدولية، هذا إلى جانب اتباع أفضل الممارسات الدولية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في هذا الشأن.

٢,٧ الاستراتيجيات والعمليات والتدقيق الداخلي

١,٢,٧ استراتيجية إدارة المخاطر

إن لائحة إدارة المخاطر ببنك الإثمار تضع الأسس لهيكل حوكمة المخاطر. وتتمثل استراتيجية المخاطر، من حيث قبولها بشكل كامل ومستويات تحملها ومنهجيات إدارتها، في سياسات المخاطر المتعددة وتقرير عملية التقييم الداخلية لملاء رأس المال. وتتم مراجعة استراتيجية المخاطر سنوياً بما يتماشى مع استراتيجية أعمال بنك الإثمار. ويشرف مجلس الإدارة على وضع وتنفيذ أنظمة وسياسات إدارة جميع عمليات وحالات التعرض للمخاطر.

وتتم عملية إدارة المخاطر من قبل جهة رقابية مستقلة، وهي دائرة إدارة المخاطر التي يرأسها رئيس إدارة المخاطر الذي يتبع مباشرة لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر. ويعتبر هذا القسم مكلفاً بتحديد وقياس وتقييم كافة المخاطر ووضع الحدود المناسبة في إطار المعايير الشاملة لاستراتيجية إدارة المخاطر التي أقرها مجلس الإدارة.

ويتم تطبيق هيكل حوكمة محدد جيداً حيث تم توضيح مستويات السلطة بجلاء لجميع المعاملات. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثقافة المخاطرة في الأعمال قد تم وضعها من خلال مجموعة صارمة من الضوابط والفحوصات والمراقبة. وكجزء من مبادرات التحسين المستمرة، فإن بنك الإثمار يقوم بمراجعة السياسات والإجراءات الحالية المتعلقة بالمخاطر وتطوير سياسات وإجراءات جديدة من خلال مقارنتها مقابل التغيرات والمتطلبات الجديدة للأنظمة والبيئة المحيطة. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد السياسة "التقديرية للأعمال" والتي تضع صلاحيات لتقديم الموافقات على معاملات معينة.

٢,٢,٧ مخاطر الأسهم في السجلات البنكية

إن تعرض بنك الإثمار لمخاطر الأسهم في السجلات البنكية متعلق بالتعرض للاستثمارات. ولدى بنك الإثمار إدارة مخصصة للأصول، والتي تتولى إدارة الاستثمارات الحالية. وقد قام مجلس الإدارة بتأسيس سياسة إدارة المخاطر والتي تضع إرشادات لإدارة الاستثمارات.

وتتم مراجعة جميع التعرضات الاستثمارية سنوياً وتقدم إلى لجان الإدارة أو لجان على مستوى لجان مجلس الإدارة حسب قيمة الأصول.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٧. إدارة المخاطر (تابع)

٣,٢,٧ المعاملات المهمة - موافقة مجلس الإدارة

حيث تتطلب جميع التعرضات المالية والاستثمارية التي تزيد عن قيمة محددة موافقة مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة بغض النظر عن قيمتها تتطلب موافقة مجلس الإدارة.

٣,٧ نظام تسجيل وقياس المخاطر

إن قدرة بنك الإثمار على تحمل المخاطر تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. وللاضطلاع بمراقبة فعّالة لأنشطة بنك الإثمار لتكون متوافقة مع قدرته على تحمل المخاطر التي أقرها مجلس الإدارة، فإنه تم تحديد عمليات قياس ومراقبة للتعرضات مقابل الحدود المنصوص عليها في سياسات إدارة المخاطر المختلفة. وقد وضعت سياسات المخاطر خطوطاً إرشادية عريضة لتحديد نمرات المخاطر في المحفظة الاستثمارية للإثمار من حجم الأصل المعرض للخطر والأطراف ذات العلاقة وحسب الدول والقطاعات والمدد والمنتجات. ويستخدم بنك الإثمار نظاماً صارماً لإدارة المعلومات، وذلك لرصد التعرض والتمركز من أبعاد مختلفة. وبإستثناء حدود التعرضات التي تم وضعها في السياسات، فإنه يتم تصعيد المخاطر إلى الجهة المناسبة والمخولة لذلك.

٤,٧ مخاطر الائتمان

يتم احتساب مخاطر الائتمان على رأس المال بموجب الطريقة المعيارية.

١,٤,٧ هيكل إدارة مخاطر الائتمان

إن هيكل إدارة مخاطر الائتمان في بنك الإثمار يتضمن كل مستويات السلطات والهيكل التنظيمي والأفراد والأنظمة المطلوبة لتسهيل سير عمليات إدارة مخاطر الائتمان.

ولدى البنك هيكل تنظيمي محدد جيداً يوضح بشكل مفصل دور ومسؤوليات وظيفية إدارة مخاطر الائتمان في البنك.

ويملك بنك الإثمار طريقة مناسبة لتسيير العمليات، وهي ليست للإفصاح عنها فقط، وإنما لمراقبة مخاطر الائتمان بانتظام. وقد قام بنك الإثمار بوضع سياسة عامة للتمويل والتي تتناول مبادئ الأعمال الأساسية للبنك، والتي تعد أساس ثقافته الائتمانية، بالإضافة إلى توجيهات عامة للمعاملات المسموحة والممنوعة. وتحدد هذه السياسة منهجية تقييم الائتمان ومعايير تصنيفية لتوثيق معلومات العميل.

ويتولى بنك الإثمار إدارة مخاطر الائتمان التي قد تنشأ عن أنشطة أعماله المصرفية، وذلك من خلال تطبيق سياسات وإجراءات صارمة تتعلق بتحديد وقياس ومراقبة تلك المخاطر والتحكم فيها والتخفيف من حدتها.

١,١,٤,٧ مخاطر ائتمان الشركات (تتضمن المؤسسات المالية)

تتمثل مخاطر ائتمان الشركات في الخسائر المالية المحتملة نتيجة لعدم قدرة العميل على الوفاء بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية. وتدار مخاطر ائتمان الشركات من خلال التقييم السليم للمخاطر الكامنة في طلب ائتمان فرد وكذلك المراجعة المستمرة لمحفظة ائتمان الشركات لضمان مطابقتها لقدرة بنك الإثمار على تحمل مخاطر الائتمانية. بالإضافة إلى القيام بتحليل الائتمان بشكل دقيق، ومراقبة عقود كل طلب تمويل بدقة من قبل دائرة الائتمان.

ولدى البنك طريقة مناسبة لتسيير العمليات، وهي ليست للإفصاح عنها فقط، وإنما لمراقبة مخاطر الائتمان بانتظام. حيث يتم القيام بالمراجعة المستمرة لكل حساب مع تخفيف المخاطر التي تم تحديدها بعدة طرق، والتي تتضمن الحصول على ضمانات وتأمينات وإحالة المستحقات. كما يتم تصنيف حسابات الشركات وفقاً لنظام تصنيف مخاطر ائتمان مشترك، وهذا يميز عملية مراجعة الائتمان ويضمن تحديد الوقت المناسب لحدوث أي تدهور لحالة الشركة مع إمكانية تنفيذ إجراءات تصحيحية. ويعد نظام تقييم مخاطر الائتمان الداخلي معايير المخاطر الكمية والتنوعية المستخدمة في تقييم وتصنيف العملاء من الشركات. ويوجد لدى البنك سياسة وتوجيهات لتخطيط التقييم الخارجي مقابل التقييم الداخلي.

ويوجد نظام مركزي لإدارة مخاطر ائتمان الشركات، حيث تتولى إدارة المخاطر بصفة مستقلة عملية مراجعة جميع الطلبات الائتمانية المقدمة من الشركات والمؤسسات المالية قبل موافقة الهيئات التنظيمية عليها.

جميع المخاطر الائتمانية تتم على الأقل مراجعتها وتقييمها سنوياً ويتم الاحتفاظ بالمخصصات المناسبة لأي حساب مصنف وفقاً لسياسة المخصصات بما يتماشى مع إرشادات مصرف البحرين المركزي. ومع ذلك فإنه يتم تقييم كل تعرض استثماري للهبوط في القيمة بشكل مستقل، وذلك على أساس كفاءته وخطته الاستراتيجية وما يمكن استرداده بشكل مقدر.

فيما يتعلق بالحسابات العاملة للشركات، فإنه يتم توفير مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتوجيهات معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ (FAS 30). ويوجد لدى البنك تطبيق آلي من أجل حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى معايير ومتغيرات المخاطر المدّة في التطبيق.

جميع متطلبات رصد المخصصات الخاصة بالتمويل وتعرضات الاستثمار تتم مناقشتها واعتمادها بواسطة لجنة رصد المخصصات في البنك.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٧. إدارة المخاطر (تابع)

٢,١,٤,٧ مخاطر الائتمان الأفراد

إن ائتمان الأفراد يقدم للعملاء بشكل أساسي حسب برامج المنتجات الموافق عليها، حيث تحدد معايير قبول المخاطر. وتتم مراقبة المبالغ المتأخرة في محفظة ائتمان الأفراد لمنع احتمالية أن تصبح حسابات الائتمان الفردية متعثرة. كما تتم مراقبة المنتجات الائتمانية للأفراد بشكل دوري لضمان التزامها بالإرشادات التنظيمية الحالية مع تعزيز عملية تسويقها.

وتتم مراجعة محفظة ائتمان الأفراد على فترات شهرية.

فيما يتعلق بالحسابات العاملة للأفراد، فإنه يتم توفير مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتوجيهات معيار المحاسبة المالية رقم ٢٠ (FAS ٢٠). ويوجد لدى البنك تطبيق آلي من أجل حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى معايير ومتغيرات المخاطر المعدة في التطبيق.

أصول الأموال تحت الإدارة

إن سياسة الأموال تحت الإدارة تقدم توجيهات مفصلة عن الأصول المناسبة للتمويل من خلال الحسابات الاستثمارية المطلقة، وهي توضح أن أموال الحسابات الاستثمارية المطلقة سيتم استخدامها لتمويل الأصول منخفضة المخاطر.

٢,٤,٧ تمركز المخاطر

وقد وضعت سياسات المخاطر في البنك خطوطاً إرشادية عريضة لتحديد تمركز المخاطر في المحفظة الاستثمارية للإثمار من حجم الأصل المعرض للخطر والأطراف ذات العلاقة وحسب الدول والقطاعات والمدد والمنتجات. ويستخدم بنك الإثمار نظاماً صارماً لإدارة المعلومات، وذلك لرصد التعرض والتمركز من أبعاد مختلفة. ويوجد لدى البنك إطار لتقيل المخاطر، وتوفر هذه السياسة توجيهات بشأن الحدود. وفقاً لمصرف البحرين المركزي، حيث أن البنوك في البحرين ملزمة بالحصول على الموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي لأي تعرض مقترح لأحد الأطراف أو مجموعة من الأطراف المتصلة والتي تتجاوز نسبته ١٥٪ من رأس المال النظامي.

٣,٤,٧ إدارة المحفظة الائتمانية

إن إدارة هذه المحفظة هي جزء لا يتجزأ من عمليات إدارة مخاطر الائتمان التي تمكن البنك من تقليل حدود التركيزات وتقليل التقلبات وزيادة السيولة وتحقيق عائدات أفضل. ويقوم البنك بذلك من خلال دمج استراتيجية وخطط المحفظة وتقييم الأداء وتقديم التقارير في عملية إدارة واحدة وشاملة. أما إدارة المخاطر، فهي مسؤولة عن تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإدارة محفظة مخاطر الائتمان بالتنسيق مع إدارات الأعمال والدعم. وتبحث إدارة المخاطر عن معلومات من مختلف وحدات الأعمال والوحدات المساندة بانتظام لتنفيذ هذه المهمة. وتتعهد إدارة المخاطر بمراجعة ومراقبة والتحكم في هياكل الحدود وفقاً لمعايير متنوعة للمحفظة.

٤,٤,٧ التعرض لمخاطر الدول

يشمل إطار تقيل المخاطر حدود التعرض لمخاطر الدول، وتتوقف هذه الحدود على تقييم الدول من قبل تصنيفات المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان. ويتم مراقبة التعرضات مقابل الحدود للدول باستمرار وتقدم معلومات عنها إلى لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر كل ثلاثة أشهر.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٧. إدارة المخاطر (تابع)

٧.٤،٧،٥ التخفيف من مخاطر الائتمان

يستخدم بنك الإثمار مجموعة متنوعة من الأدوات للتخفيف من مخاطر الائتمان، ويعتبر تأمين التعرض عن طريق الضمانات المناسبة هو الأداة الرئيسية. وفي الوقت الذي تكون فيه الضمانات ليست شرطاً مسبقاً للائتمان، إلا أن جزءاً كبيراً من التعرضات القائمة مضمونة بصفة كلية أو جزئية وذلك كخط دفاعي ثاني. ولدى بنك الإثمار سياسة للتخفيف من مخاطر الائتمان تتضمن توجيهات بشأن أنواع الموجودات التي قد يتم قبولها كضمان وكيفية تقييمها. وبشكل عام، فإنه يتم تقدير قيمة كل الضمانات بشكل دوري، وذلك اعتماداً على نوع الضمانات. وقد أنشئت الصلاحيات القانونية وإنفاذ الوثائق المستخدمة للضمانات من قبل موظفين مؤهلين بما في ذلك محامين وعلماء الشريعة.

إن بنك محفظة البنك الائتمانية مدعمة بأنواع مختلفة من الضمانات مثل العقارات والأسهم المدرجة والأموال النقدية والضمانات. ويفضل البنك الضمانات المالية السائلة والقابلة للتسويق، على الرغم من أنه يتم قبول أنواع أخرى من الضمانات، شريطة أن تكون هذه الضمانات يمكن تقييمها بشكل معقول. ويتم قبول فقط ضمانات الطرف الثالث بعد تحليل القوة المالية للضامنين وفقاً للسياسة المتبعة.

ويقبل بنك الإثمار أنواع الضمانات التالية:

- ضمانات رئيسية
- دعم الضمان

تتكون الضمانات الرئيسية من أصول عقارية ورسوم ثابتة على الممتلكات المتغيرة وضمانات نقدية وهي مطلوبة لتلبية الشروط الأساسية التالية:

- أن تكون الأصول (الأموال) ملموسة أو غير ملموسة؛
- أن يسهل التعرف عليها في سوق ثانوية أخرى؛
- أن يسهل ربط الأصول بالقيمة النقدية؛
- أن يسهل تحويلها بسهولة إلى أموال نقدية دون تكاليف إضافية (مثل تكاليف التفكيك)؛
- يمكن تحويل ملكيتها قانونياً للبنك وأن تكون مرهونة له وفقاً للقوانين المعمول بها؛
- أن يكون البنك مسؤولاً عن الأصول.

في حالة الموجودات المرهونة كجزء من عقود الإجارة، يعتبر البنك هذه العقارات المرهونة ضماناً بقيمة يتم تحديدها عقب تقييم هذه الموجودات. وتتمق توجيهات التقييم والخصم من القيمة السوقية الخاصة بالموجودات المرهونة مع سياسة تخفيف مخاطر الائتمان لدى البنك.

دعم الضمان: هي الأصول التي لا تستوفي الشروط الأساسية المتصوص عليها في الضمانات الرئيسية المذكورة أعلاه. قد يقوم البنك بقبول هذه الأصول كوسيلة للسيطرة على التعرضات للمخاطر من الطرف الآخر بدلاً من إسناد القرارات الائتمانية على قيمة الأصول.

وتعد الأصول التالية دعم للضمان:

- الرهن العقاري للسلع القابلة للبيع أو المباني والآلات التي يمكن تسجيلها قانونياً؛
- رسوم ثابتة على الأصول على المتغيرة والتي لم يتم تسجيلها قانونياً أو يصعب تحديد قيمتها؛
- رسوم ثانوية على العقارات والأصول المتغيرة؛
- رهن الأوراق المالية غير المدرجة في البورصة مثل الأسهم والسندات؛
- إحالة المسجلين في سياسات منح التأمين على الحياة- إلى حد استلام المبالغ النقدية للقيمة؛
- إصدار ضمانات الطرف الثالث أو الشركات عن طريق أفراد أو مؤسسات غير البنوك؛
- التنازل عن عقود العوائد أو الإيجارات؛
- الاستثمارات في الحسابات الاستثمارية المقيدة التي يديرها البنك باستثناء الحسابات التي حصل عليها كضمانات ضد التعرضات الحالية.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٧. إدارة المخاطر (تابع)

١,٥,٤,٧ قيمة الضمان

عند اتخاذ الضمانات فإنه يتم تحديدها بقيمة معقولة، ومع ذلك فإن هذه القيم تتغير كل فترة حسب الظروف الاقتصادية السائدة، كما تصبح المباني والآلات قديمة بسبب التقدم التكنولوجي ونتيجة لمرور الوقت عليها ولزيادة توافر أوراق مالية مضمونة مماثلة. وتقدر قيمة الأوراق المالية المدرجة في البورصة على أساس فصلي، أما العقارات فيتم تقييمها مرة كل سنتين على الأقل، ويتم تقييم الأصول الخاصة كالسفن البحرية والطائرات سنوياً. ويتم حساب قيمة الضمانات بعد تحديد المستويات المختلفة لقيمة الخصم من القيمة السوقية وفقاً لأنواع الضمانات، والتي تحدد في سياسة التخفيف من مخاطر الائتمان للبنك.

٢,٥,٤,٧ الضمانات

يتم اتخاذ الضمانات من الأفراد والشركات. وفي الحالات التي تقدم فيها خطابات الضمان من الشركة الأم لطرف آخر أو من طرف ثالث كوسيلة للتخفيف من المخاطر، يجب التأكد من أن الضمانات غير قابلة للتغيير وغير مشروطة. وإذا كان الضامن خارج البحرين، يتم أخذ الرأي القانوني من مستشار قانوني مقيماً في بلد الضامن (في الخارج) لقبول الضمان، كما يتم تحديد المركز المالي للضامن بشكل كاف لتحديد قيمة الضمان وجدواه التجارية.

٣,٥,٤,٧ تركيز الضمانات

لقد قام بنك الإثمار بوضع حدود داخلية لتجنب التركيز المفرط لأنواع محددة من الضمانات. كما وضع الحدود القصوى الحذرة لقبول الضمانات كوسيلة لتخفيف مخاطر الائتمان.

٤,٥,٤,٧ إدارة الضمانات

إن الوثائق المتعلقة بالضمانات المقدمة لبنك الإثمار تقوم بإدارتها وحدة إدارة الائتمان، حيث توجد سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة الضمانات من أجل تقييمها والمحافظة على الوثائق الأصلية والإصدارات المؤقتة والدائمة لمثل هذه الضمانات. كما تتوفر نظم معلومات إدارية كافية لدعم إدارة الضمانات.

وضع البنك ممارسات خاصة بالتصرف في الضمانات أو إنفاذها. ففي حالات تقصير المدينين، يمكن للبنك (أي الطرف المتكفل بالضمان) إما الاستحواذ على الضمانات أو رفع دعوى قضائية ضد المدين لإنفاذ الضمان. ويرسل البنك إشعاراً معقولاً مؤثقاً عن طريق المحكمة بشأن التصرف في الضمانات. ويهدف هذا الإشعار إلى إتاحة فرصة للمدين وغيره من الأطراف المعنية لمراقبة عملية التصرف في الضمانات. وعادة ما يتم إعطاء فترة محددة من الوقت للمقترضين يمكنهم خلالها سداد القرض وإلا سيتم بيع الممتلكات عن طريق المحكمة. وتتفق التسوية النهائية للمسألة مع القرار الذي اتخذته المحكمة / القاضي.

٦,٤,٧ تصنيفات التعرضات الائتمانية

لدى البنك سياسة مفصلة لتصنيف المخصصات وسياسة لشطبها، وتقدم هذه السياسة توجيهات مفصلة لمخصصات وتصنيفات التسهيلات الائتمانية.

وتصنف جميع التعرضات الائتمانية كمبالغ مستحقة ومدنية عندما لا يتم دفع الأقساط لمدة تتجاوز ٩٠ يوماً. ومع ذلك فإنه يتم تقييم كل تعرض استثماري للهبوط في القيمة بشكل مستقل، وذلك على أساس كفاءته وخطته الاستراتيجية وما يمكن استرداده بشكل مقدر. وتصنف حسابات المستحقات الماضية على فترة ٩٠ يوماً إلى فئات دون المستوى والمشكوك في تحصيلها والأصول غير المرهقة. كما يتم الاحتفاظ بمخصصات مناسبة للحسابات المصنفة حسب سياسة المخصصات وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي. ويتبع بنك الإثمار، باستثناء الشركات التابعة التي قد تتبع توجيهات تنظيمية محلية خاصة بها معيار زمني من أجل تقدير متطلبات المخصصات الخاصة وتتم مراجعة الحسابات المستحقة الماضية بصورة دورية.

فيما يتعلق بالمخصصات العامة، فقد أقر البنك باشتراطات معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ الخاص بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وسعيًا إلى تمكين عملية الحساب، فقد تم وضع سياسة مفصلة بعنوان "سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠". كما قام البنك بأتمتة عملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال تطبيق برمجية تسمى حاسبة اضمحلال القروض والتي بدأ العمل بها ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٨.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٧. إدارة المخاطر (تابع)

٧،٤،٧ مخاطر ائتمان الأطراف الأخرى

يعرف الطرف الآخر بالأفراد والكيانات القانونية والضامن الذين يحصلون على تمويل من بنك الإثمار. كما يشمل التعريف أيضاً المصدر للأوراق المالية كضمان للبنك. وقد تبني البنك طريقة معيارية لتوزيع رأسمال مخاطر ائتمان الأطراف الأخرى. وتتضمن سياسة التخفيف من مخاطر الائتمان إرشادات لتأمين تعرضات الأطراف الأخرى. كما يوجد أيضاً حدود لأطراف بنك الإثمار الأخرى وحدود للدول والقطاعات. في حالة تدهور التصنيف الائتماني للأطراف الأخرى، فإنه يتم الاستعانة بضمانات إضافية أو يتم تقليل تعرضات الأطراف الأخرى. وتتضمن سياسة التصنيفات والمخصصات والإلغاء توجيهات تنصليية لتعرضات تصنيفات ومخصصات الطرف الآخر التي تم تصنيفها.

ترد إرشادات السياسة الخاصة بالخسائر الائتمانية المتوقعة في سياسة "FASTO - خسائر الائتمان المتوقعة" للبنك.

٧،٤،٨ تصنيفات المؤسسات الخارجية لتقييم الائتمان

لقد اعتمد بنك الإثمار توجيهات مصرف البحرين المركزي للاستنادة من التقييمات الخارجية، إن وجدت، من قبل تصنيفات المؤسسات الخارجية للائتمان (ECAI) بهدف تقييم المخاطر. وفي حالة توفر عدد من تصنيفات (ECAI) لطرف واحد، فإن التصنيف الأقل بينهم هو الذي سيتم اعتماده لتحديد فئة المخاطر. وتؤخذ تصنيفات موديز وفيتش في الاعتبار عند تعيين نسبة المخاطر المقابلة للتعرضات. كما يلتزم البنك بجميع المتطلبات النوعية المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي لعملية التقدير ووضع المعايير المؤهلة لتصنيفات المؤسسات الخارجية من أجل تقييم الائتمان في سياسة إدارة مخاطر الائتمان، وتطبيق تصنيفات المؤسسات المالية لتقييم الائتمان على جميع التمويلات المسجلة.

٧،٤،٩ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

وفقاً لسياسات البنك، تتضمن الأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركات والأفراد المتصلين بالبنك، بما في ذلك على وجه الخصوص: الجهات المسيطرة على البنك وممثليها المعيّنين في مجلس الإدارة كما هو محدد في فصل (5-GR) من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي؛ والشركات التابعة والزميلة والأطراف ذات الصلة بالبنك كما هو محدد في معايير المحاسبة المالية (IFRS)؛ وأصحاب الوظائف الخاضعة للرقابة في البنك كما هو محدد في وحدة (LR-IA) من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي وأفراد أسرهم المباشرين كما هو محدد في معايير المحاسبة المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولي IAS ٢٤؛ وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

خضع بنك الإثمار ش.م.ب. سابقاً لشركة الإثمار القابضة ش.م.ب. حالياً) لعملية إعادة هيكلة كبرى في عام ٢٠١٧. وفي إطار هذه العملية، فإن شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. وشركاتها التابعة المملوكة لها بالكامل، وهي بنك الإثمار ش.م.ب. (م) وشركة أي بي كاييتال ش.م.ب. (م) قد أبرموا عقوداً معينة بين الكيانات الثلاثة، ونظراً لأن معظم أعضاء مجلس الإدارة مشتركين في هذه الكيانات الثلاثة، فإن هناك تضارب واضح في المصالح، حيث تمت الموافقة على هذه العقود من قبل أعضاء مجلس الإدارة الممثلين لكيانين كانا طرفين في هذه العقود. ومع مراعاة متطلبات إعادة الهيكلة وهيكل الملكية وأعضاء مجلس الإدارة المشتركين، فإنه قد تم اعتبار هذه العقود مع هذه الكيانات بمثابة معاملات مع أطراف ذات علاقة، ولكن لم يتم تطبيق تضارب المصالح في هذه الحالة من أجل ضمان الحد الأدنى من النصاب القانوني للتصويت.

الإعلان عن المصالح

يتعين على أعضاء مجلس إدارة البنك عند توليهم المنصب الإفصاح عن كافة المصالح والعلاقات التي قد تؤثر على أدائهم لواجباتهم كأعضاء في مجلس الإدارة. ويتم تسجيل هذه المصالح في سجل مصالح مجلس الإدارة، والذي تحتفظ به وحدة شؤون المساهمين. ويتم تحديث الإعلان عن المصالح سنوياً.

اعتماد معاملات الأطراف ذات العلاقة:

- يتم اعتماد كافة معاملات الأطراف ذات العلاقة بواسطة مجلس الإدارة.
- حسب الاقتضاء، فإن الأشخاص الذين لهم مصالح في معاملة ما يتمتعون عن التصويت على اعتماد هذه المعاملة المقترحة الخاصة بالطرف ذي العلاقة، باستثناء المعاملات المطلوبة كجزء من عملية إعادة الهيكلة.
- سيؤخذ اعتماد المعاملة في الاعتبار بغض النظر عن طريقة التسوية، سواء نقداً أو بخلافه.
- بعض المعاملات المعينة الخاصة بالأطراف ذات العلاقة قد تتطلب إرسال إشعار مسبق والحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي و/أو أي جهة منظمة أخرى كما هو محدد في مجلد توجيهات مصرف البحرين المركزي وسياسة إدارة الحدود الخاصة بالبنك.
- وعلى وجه الخصوص، يتعين على أعضاء مجلس إدارة البنك الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الصلة والتي قد تؤدي إلى حدوث تضارب في المصالح فعلي أو محتمل. يتعين على كل عضو في مجلس الإدارة إبلاغ البنك عند حدوث أي تغيير في مصالحه، كما تقوم وحدة شؤون المساهمين بتحديث سجل المصالح على أساس سنوي على الأقل.

خلال عام ٢٠٢١، امتنع أعضاء مجلس الإدارة الذين لهم مصالح في معاملة ما عن التصويت على اعتماد هذه المعاملة المقترحة الخاصة بالطرف ذي العلاقة، باستثناء المعاملات المطلوبة كجزء من عملية إعادة الهيكلة.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٨. إفصاحات متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر الائتمان بموجب الطريقة المعيارية

التعرض الممول من خلال التمويل الذاتي

متطلبات رأس المال	الموجودات الموزونة بمخاطر	
٤,٢٩٧	٣٤,٣٧٨	مطالبات على بنوك
٢,٢٣٠	١٧,٨٣٨	مطالبات على محفظة الشركات
٤٥٠	٣,٦٠١	الاستثمارات في السندات
٢٦	٢٠٦	التجزئة التنظيمية للأفراد
١,٢٣٨	٩,٩٠٣	موجودات أخرى
٧٣,٦٧٠	٥٨٩,٣٦١	التجميع
٨١,٩١١	٦٥٥,٢٨٧	إجمالي

التعرض الممول من خلال حسابات الاستثمار المطلقة

متطلبات رأس المال	الموجودات الموزونة بمخاطر	
٢,٧٩٥	٢٢,٣٦٠	مطالبات على محفظة الشركات
٩,٠٠٧	٧٢,٠٥٢	التجزئة التنظيمية للأفراد
١,٨٠٩	١٤,٤٦٨	تمويلات متأخرة
١٣,٦١١	١٠٨,٨٨٠	إجمالي

يتم تصنيف مخاطر الموجودات المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وفقاً لتصنيف الطرف المقابل بما يتوافق مع لوائح مصرف البحرين المركزي باستخدام عامل ألفا بنسبة ٣٠٪ وفقاً لوحة CA-١,١,١١.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدينانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٩. إجمالي التعرضات للائتمان

متوسط إجمالي التعرضات للائتمان	إجمالي التعرضات للائتمان
التعرض لمخاطر الائتمان المتعلق بأرصدة الموجودات المدرجة ضمن الميزانية العمومية هي كالتالي:	
٢١٨٠,٨٦	١٩٦,٨٣٩
٧٧,٩٥١	٧٠,٢٩٠
١,٣٠٨,٨٢٢	١,٢٧٠,٣٠٦
٤٤٣,٩٦٣	٥٣٧,٥٠٥
١٤٦,٥٣١	١٤٧,٧١٦
٨٢٧,٧٩٧	٨٩٨,٠٥٢
٥٥,٨٩٤	٦٣,٨٣٤
٦٨,٩٩٦	٦٤,٦٣٢
٣٨,٩٧٨	٥٥,٦٨٢
٢٤,١٢٣	٢٢,٦٤٣
٣,٢١١,٤١٤	٣,٣٢٧,٤٩٩
مجموع التعرض للائتمان ضمن الميزانية العمومية	
التعرض لمخاطر الائتمان المتعلق بالبنود غير المدرجة ضمن الميزانية العمومية هي كالتالي:	
٢٦٣,٣٥٤	٢٧٩,١٨٢
٦٦٨,٠٣٥	٦٥٤,٦٠٣
٩٣١,٣٨٩	٩٣٣,٧٨٥
٤٤١,٤٢٥	٤٤٢,٦١٤
١,٠٨٨,٥٩٦	٢,٤١٥,٣٣٩
%٤٥,٦١	%٥٠,٥٨

مجموع التعرض للائتمان الممول بحسابات الاستثمار المطلقة

مجموع التعرض للائتمان الممول بحسابات الاستثمار المطلقة (%)

يمثل متوسط إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان متوسط الأرصدة لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١
بعض التعرضات تصل إلى ٣,٦ مليون دينار بحريني يتم تغطيتها بضمان.

١٠. التوزيع الجغرافي للتعرضات للائتمان

إجمالي	أخرى	أوروبا	الشرق الأوسط	آسيا
البنود ضمن الميزانية العمومية				
١٩٦,٨٣٩	٩,٩٦٢	٧,٣٧٩	٤٦,٨٤٨	١٣٢,٦٥٠
٧٠,٢٩٠	-	-	٦٩,٩٥١	٣٣٩
١,٢٧٠,٣٠٦	٢١٩	٥,٩٥٨	٩٣٨,٧١٦	٣٢٥,٤١٣
٥٣٧,٥٠٥	-	-	-	٥٣٧,٥٠٥
١٤٧,٧١٦	-	-	١٤٧,٧١٦	-
٨٩٨,٠٥٢	٢,٠٨٦	-	١١٩,٤٧١	٧٧٦,٤٩٥
٦٣,٨٣٤	-	٢٤٥	٣٩,٣٢٧	٢٤,٢٦٢
٦٤,٦٣٢	-	-	٦٤,٦٣٢	-
٥٥,٦٨٢	-	-	٩,٨٦٧	٤٥,٨١٥
٢٢,٦٤٣	-	-	١٨,١١٧	٤,٥٢٦
٣,٣٢٧,٤٩٩	١٢,٢٦٧	١٣,٥٨٢	١,٤٥٤,٦٤٥	١,٨٤٧,٠٠٥
٩٣٣,٧٨٥	-	-	٢٥,٦١٣	٩٠٨,١٧٢
٤,٢٦١,٢٨٤	١٢,٢٦٧	١٣,٥٨٢	١,٤٨٠,٢٥٨	٢,٧٥٥,١٧٧

تستخدم المجموعة الموقع الجغرافي للتعرضات للائتمان كأساس للتوزيع على المناطق الجغرافية كما هي موضحة أعلاه.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١١. التوزيع بحسب قطاع الأعمال للتعرضات للائتمان

بنوك ومؤسسات مالية	التجارة والصنعة	عقارات وبناء	الخدمات	أفراد	نسيج	أخرى	إجمالي
البنود ضمن الميزانية العمومية							
١٩٦,٨٣٩	-	-	-	-	-	-	١٩٦,٨٣٩
نقد وأرصدة لدى مصارف ومصارف مركزية							
٧٠,٢٩٠	-	-	-	-	-	-	٧٠,٢٩٠
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية							
٥٢٩,١٥٦	٣٢٤,١٦٢	٤٣,١٧٣	٢٤,١٢٣	٢٧٩,٦٣٤	٣٦,٣١٠	٣٣,٧٤٨	١,٠٢٧,٠٣٦
ومؤسسات أخرى							
٣٦	٣٥٦,٧٩٧	١٥,٩٩٦	٤٧,٩٢٢	٦٥,٣٧٣	٣٦,٠١١	١٥,٣٧٠	٥٣٧,٥٠٥
مراجعات وتمويلات أخرى							
-	١,٦٠٦	٣٤٨	٧٧	١٤٥,٦٨٥	-	-	١٤٧,٧١٦
بتمويلات المشاركة							
٨٧٩,٦٤٣	١٧,٨٤٠	-	٣٤٩	٢٢٠	-	-	٨٩٨,٠٥٢
موجودات مُقتناة بغرض التأجير							
٤١,٤٣٨	٣,٧١٤	٨,٣٩٠	-	١٠,٢٠٩	-	١٨٣	٦٣,٨٣٤
الاستثمارات							
-	-	٦٤,٦٣٢	-	-	-	-	٦٤,٦٣٢
موجودات أخرى							
٤٦,٩٣١	-	٨,٧٥١	-	-	-	-	٥٥,٦٨٢
عقارات قيد التطوير							
١٧,١٨٩	٥,٤٥٤	-	-	-	-	-	٢٢,٦٤٣
موجودات غير ملموسة							
١,٠٧٨,٥٢٢	٧,٩٥٧,٣	١٤١,٤١٠	٧٢,٤٧١	٥٠١,٤٢١	٧٢,٣٢١	٤٩٤,٣٠١	٣,٣٢٧,٤٩٩
مجموع البنود ضمن الميزانية العمومية							
٢,٥٨٤,٣٢٣	٣,٦٣٠,٥٨٠	٢٢,٤١٦٧	٩,٩١٦	٢,٤٥٨	٥٨,٩٣٤	٢١٨,٤٥٧	٩,٣٣٠,٧٨٥
البنود خارج الميزانية العمومية							
٢٠٠,٣٩٤,٨٤٥	١٠,٧٣٠,١٥٣	١٦٣,٣٥٧	٨٢,٣٨٧	٥٠,٣٥٧٩	١٣١,٤٢٥٥	٢٦٧,٧٠٨	٤,٢٦١,٤٢٨٤
مجموع التعرض للائتمان							

١٢. تفاصيل التعرضات للائتمان حسب الاستحقاق ومتطلبات التمويل

حتى شهر واحد	٣-١ شهور	١٢-٣ شهور	٥-١ أعوام	١-٥ أعوام	٢٠-١٠ عاماً	أكثر من ٢٠ عاماً	إجمالي
البنود ضمن الميزانية العمومية							
١٩٦,٨٣٩	-	-	-	-	-	-	١٩٦,٨٣٩
نقد وأرصدة لدى مصارف ومصارف مركزية							
٦٠,٠٢٠	١٠,٢٧٠	-	-	-	-	-	٧٠,٢٩٠
سلع وودائع أخرى لدى مصارف ومؤسسات مالية							
٧٢,٧٢٠	١,٠٤٦,٦١٥	٦٨٩,٤١٠	١٨٧,٦٣١	٢١,٠٩٣٦	٥,٣٠٤	-	١,٠٢٧,٠٣٦
ومؤسسات أخرى							
١٥٩,٢١٢	١٧,٦٠٨	٥٤,٥٥٦	٢١٨,٥١٨	٥٢,٣٨١	١٥,٣٧٩	-	٥٣٧,٥٠٥
مراجعات وتمويلات أخرى							
٢١٢	٣	٣٣٧	١,٦٠٠	١١,٠٩٣	٥٩,٢٥٨	-	١٤٧,٧١٦
بتمويلات المشاركة							
٣٠,٥٥٥	١٧٦,٧٢٩	٤٠,٨٤٧	٤٨٧,٧٨٣	١٦٢,٤٤٨	-	-	٨٩٨,٠٥٢
موجودات مُقتناة بغرض التأجير							
٣٧,٦٨٨	١٣١	١٨,٢٠٠	٢,٨٩٥	٤,٩٢٠	-	-	٦٣,٨٣٤
الاستثمارات							
-	-	-	٦٤,٦٣٢	-	-	-	٦٤,٦٣٢
موجودات أخرى							
-	٤٨	٣,٤١١	١٢,٧٥٩	٣٩,٤٦٤	-	-	٥٥,٦٨٢
عقارات قيد التطوير							
-	-	-	-	٤,٧٤١	١٥,٢٢٩	٢,٦٧٣	٢٢,٦٤٣
موجودات غير ملموسة							
٥٥٧,٢٣٦	٣,٩٤٤,٤٠٤	٨٠,٦٤٥١	٩٧٥,٤١٨	٤٨٥,٦٨٣	٩٥,١٧٠	٩٧,٧٣٧	٣,٣٢٧,٤٩٩
مجموع البنود ضمن الميزانية العمومية							
٤٢٠,٢٥٨	١,٠٧٠,٦٤٨	٢٨٨,٤٥٧	٣٧,٨٥٢	٧٩,٦٢٠	-	-	٩,٣٣٠,٧٨٥
البنود خارج الميزانية العمومية							
٩٧٧,٤٩٤	٤١٧,٠٥٢	١,٠٩٤,٨٥٨	١,٠١٣,٦٧٠	٥٦٥,٣٠٣	٩٥,١٧٠	٩٧,٧٣٧	٤,٢٦١,٤٢٨٤
مجموع التعرض للائتمان							
٧٢٦,٩٨١	-	-	-	-	-	-	٧٢٦,٩٨١
حسابات جارية للعملاء							
٢٤٨,٠٧٨	١١٦,٤١٠	٨١,٩٨١	٦,٦٦٢	٧٢,٦٩٢	-	-	٥٢٦,٤٠٣
مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات							
٢٣٧,٠٠٨	١١٢,١١٣	٦٩,٤٧٣	١,٤٥٣	-	-	-	٤٢٠,٠٤٧
أخرى							
٧٧٨,٨٠٤	١٤٩,٠١٩	٣٤٦,٠٥٥	١٤٧,٠٦٤	-	-	-	١,٤٢١,٣٩٢
مبالغ مستحقة لمستثمرين							
١٤٩٩,٤٨٧١	٣٧٧,٣٢٢	٤٩٧,٩٥٩	١٥٥,١٧٩	٧٣,٦٩٢	-	-	٣,٠٩٥,٠٩٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة							

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٣. أرصدة الأطراف ذات العلاقة وفق التعرضات للائتمان

تم إبرام عدد من المعاملات المصرفية مع الأطراف ذات الصلة في إطار سياق العمل الاعتيادي. إن أرصدة الأطراف ذات العلاقة المدرجة ضمن التعرض للائتمان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كانت يلي:

٥٩٣,٢٠٨	الشركات الفرعية
٢٤٣	أعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة الرئيسيين
٥٩٣,٥٥١	إجمالي

١٤. التمويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة والمخصصات المتعلقة بالهبوط في القيمة

صافي التعرض	مخصصات الهبوط في القيمة	إجمالي التعرض	
			التحليل حسب قطاع العمل
٤,٣١٥	٣٥,٩٥٦	٤٠,٢٧١	التصنيع
٦٨٥	٢,٧٠٢	٣,٣٨٧	الزراعة
٢٨	٢,٤٣٩	٢,٤٦٧	التشييد
(١٨٩)	٢٤,٧٣٦	٢٤,٥٤٧	الشؤون الماليّة
٤,٦٣٣	٢٢,٧١٤	٢٧,٣٤٧	التجارة
١٦,٠١٠	٤,٢٧٣	٢٠,٢٨٣	شخصي
٥٧٨	١,٢٢٥	١,٨٠٣	عقارات
١٧,٠٨٤	٤,٥٨٠	٢١,٦٦٤	قطاعات أخرى
٤٣,١٤٤	٩٨,٦٢٥	١٤١,٧٦٩	إجمالي
			التحليل حسب العمر
٣,٠٧٦	٣٣,٨٢١	٣٦,٨٩٧	أكثر من ثلاثة أشهر وحتى سنة واحدة
١٠,٣٧٤	١٨,٥٩٩	٢٨,٩٧٣	أكثر من سنة واحدة وحتى ثلاث سنوات
٣٩,٦٩٤	٤٦,٢٠٥	٨٥,٨٩٩	أكثر من ٣ سنوات
٤٣,١٤٤	٩٨,٦٢٥	١٤١,٧٦٩	إجمالي

إجمالي	المتعلقة بأصحاب حسابات	المتعلقة بالمالكين	تفاصيل مخصصات الهبوط في القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٩١,٥٤٠	١٥,٦٢٤	٧٥,٩١٦	في ١ يناير
٨,٨١٦	٥,٧٢٩	٣,٠٨٧	محمل خلال السنة
(٧,٦٣٥)	(٦,٠٧١)	(١,٥٦٤)	مشطوب خلال السنة
٥,٩٠٤	(٥٥٠)	٦,٤٥٤	فروق أسعار الصرف وحركات أخرى
٩٨,٦٢٥	١٤,٧٣٢	٨٣,٨٩٣	كما في ٣١ ديسمبر

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٥. التحويلات المتأخرة والمنخفضة في القيمة حسب المناطق الجغرافية

التحليل حسب المناطق الجغرافية	إجمالي التعرض	مخصصات الهبوط في القيمة	صافي التعرض
آسيا	٤٤,٢٨٨	٣٧,٨٠٤	٦,٤٨٤
الشرق الأوسط	٩٧,٤٨١	٦٠,٨٢١	٣٦,٦٦٠
إجمالي	١٤١,٧٦٩	٩٨,٦٢٥	٤٣,١٤٤

١٦. تفاصيل التسهيلات الائتمانية المستحقة والتي تم إعادة هيكلتها خلال السنة

بلغت التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ إجمالي ٦٠,٣ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٢,٧ مليون دينار بحريني). وكان لإعادة الهيكلة أثر إيجابي بمجموع ٠,٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٠,١ مليون دينار بحريني) على الأرباح الحالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تعود إعادة الهيكلة بأثر إيجابي بقيمة ٣,٦ ملايين دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٠,٢ مليون دينار بحريني) على الأرباح المستقبلية للمجموعة. وكان تمديد تواريخ الاستحقاق الطابع الأساسي للائتمانات الممنوحة لكل التسهيلات المعاد هيكلتها.

١٧. التعرضات الائتمانية المغطاة بضمان مالي فعال

التعرض الممول من خلال التمويل الذاتي

محضلة الشركات	إجمالي التعرض	الضمان المالي الفعال
التجزئة التنظيمية للأفراد	٢٩٤,٦٩٥	٥,٥٨١
إجمالي	٣٥٠	٧٥
	٢٩٥,٠٤٥	٥٠,٦٥٦

التعرض الممول من خلال حسابات الاستثمار المطلقة

محضلة الشركات	إجمالي التعرض	الضمان المالي الفعال
التجزئة التنظيمية للأفراد	٤٢١,٤٥١	٢٨,٧٦٧
تحويلات متأخرة	٤٣٧,٤٥٣	٢١
إجمالي	٣٧,٤٤٠	٨
	٨٩٦,٣٤٤	٢٨,٧٩٦

مخاطر الائتمان للأطراف الأخرى

إجمالي القيمة العادلة الإيجابي للعقود	الفوائد المصفاة	تخفيف مخاطر الائتمان	صافي قيمة التعرض الافتراضي	الموجودات الموزونة بمخاطر
٤	-	-	٤	٢
٣,٦٣٦	-	-	٣,٦٣٦	٢,٥٩٥
إجمالي	٣,٦٣٦	-	٣,٦٣٦	٢,٥٩٥

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٨. مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ نتيجة التغير في قيمة أي تعرض بسبب التغير السلبي في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم ومعدلات الربح. إن سياسة إدارة مخاطر السوق تتضمن جميع الجوانب المتعلقة بمخاطر السوق. وتقع مسؤولية تنفيذ السياسات والإجراءات ومراقبة الحدود الداخلية والتنظيمية لبنك الإثمار على عاتق وحدات الأعمال ذات الصلة، وذلك بإشراف من لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر. ويتم احتساب رسوم رأس مال مخاطر السوق وفقاً لطريقة معيارية.

١,١,١٨ وفيما يلي مناقشة للعوامل الرئيسية في مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك

١,١,١٨ مخاطر الصرف الأجنبي

إن مخاطر الصرف الأجنبي هي تلك المخاطر المتعلقة بالتعرض لأية عملة أجنبية قد تتأثر سلباً بالتقلب في أسعار الصرف الأجنبي. حيث أن إدارة الخزينة هي المسؤولة عن إدارة مخاطر الصرف الأجنبي، والتي تتم في بنك الإثمار عن طريق التأكد من الإجراءات الدورية ومراقبة أوضاع الصرف الأجنبي المفتوحة مقابل الحدود الموضوعه لصافي صرف العملات المفتوحة الموافق عليه.

٢,١,١٨ مخاطر معدلات الأرباح

إن مخاطر معدلات الأرباح هي مخاطر الخسارة المالية التي سيتحملها بنك الإثمار نتيجة عدم تطابق معدلات أرباح الأصول والحسابات الاستثمارية. ويستند توزيع الأرباح على اتفاقات تقاسم الأرباح بدلاً من العائد المضمون لأصحاب حسابات الاستثمار، وبالتالي فإن البنك لا يخضع إلى مخاطر معدلات أرباح كبيرة. ومع ذلك، فإن ترتيبات تقاسم الأرباح ستؤدي إلى مخاطر تجارية عندما لا تسمح نتائج بنك الإثمار بتوزيع الأرباح بما يتماشى مع أسعار السوق.

٣,١,١٨ مخاطر الأسعار

إن مخاطر سعر الاستثمار هي مخاطر انخفاض القيمة السوقية لمحفظه بنك الإثمار نتيجة لتضاؤل في القيمة السوقية للاستثمارات الفردية.

٤,١,١٨ مخاطر السلع

إن البنك لا يتعرض لمخاطر سوق السلع.

٣,١,١٨ استراتيجية إدارة مخاطر السوق

إن استراتيجية مخاطر السوق يقوم بالموافقة عليها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن التعديلات على السياسات تخضع أيضاً لموافقة مجلس الإدارة. أما الإدارة العليا، فهي مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية المخاطر التي وافق عليها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مواصلة تطوير السياسات والإجراءات من أجل تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر.

وتتضمن استراتيجية إدارة مخاطر السوق ما يلي:

١. التزام البنك بتطبيق مخصصات استراتيجية مخاطر السوق مع افتراضية أي التعرضات لهذه المخاطر.
٢. تم وضع هيكل محدد لمراقبة والتحكم في مخاطر السوق لمحفظه بنك الإثمار.
٣. مراجعة كل منتج جديد / عملية جديدة لإدارة مخاطر السوق التي يتم التعرض لها.
٤. وضع تقنيات قياسية مناسبة لقياس ومراقبة مخاطر السوق بفعالية.
٥. اختبار الضغوط بصورة منتظمة لتقييم تأثير التغيرات في الأسواق.
٦. الاحتفاظ برأسمال كافٍ طوال الوقت لتلبية المتطلبات الرأسمالية لمصرف البحرين المركزي وفقاً للعمود الأول من اتفاقية بازل.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٨. مخاطر السوق (تابع)

٣,١٨ منهجية قياس مخاطر السوق

إن التقنيات المختلطة التي يستخدمها البنك بهدف قياس ومراقبة مخاطر السوق هي كما يلي:

- المركز المفتوح لليلة واحدة
- تحليل فجوات معدلات الأرباح
- المخاطر على العائدات
- القيمة الاقتصادية

وتقوم إدارة المخاطر لدى البنك بمراقبة الأوضاع مقابل الحدود التي وافق عليها مجلس الإدارة.

٤,١٨ مراقبة الحدود

إن السياسة التنظيمية في البنك للحدود والتوجيهات التي وافق عليها مجلس الإدارة يتم الالتزام بها بشكل صارم وإذا حدث خلاف ذلك فإنه يتم تصعيد الأمر فوراً واتخاذ الإجراء اللازم.

٥,١٨ عملية مراجعة المحفظة

كجزء من عملية مراجعة المخاطر، تقوم إدارة المخاطر بمراقبة تعرضات البنك بصورة عامة لمخاطر السوق. ويتم تقديم تقارير بهذه المراجعات إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر

٦,١٨ نظام إدارة المعلومات

إن تقارير مخاطر السوق هي أيضاً من ضمن المواضيع التي تتم مناقشتها في اجتماعات لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر. وتقدم التقارير للإدارة العليا في البنك ولجان مجلس الإدارة للاطلاع على تعرضات مخاطر السوق في سجلات البنك.

٧,١٨ اختبار الضغوط

يُجري بنك الإثمار اختبار ضغوط لمحفظته كجزء من عملية التقييم الداخلية لملاءة رأس المال وفقاً لوحد اختبار الضغوط الخاصة بمصرف البحرين المركزي.

ويعتبر إطار اختبار الضغوط الخاص بالبنك جزءاً لا يتجزأ من العملية الكلية لإدارة المخاطر. كذلك وضع البنك عملية حوكمة ملائمة للإشراف الضَّال على إطار اختبار الضغوط وتنفيذه بكفاءة.

١٩. الإفصاح عن متطلبات رأس المال النظامي لمخاطر السوق بموجب الطريقة المعيارية

متطلبات رأس المال			الموجودات الموزونة بمخاطر			
الحد الأدنى	الحد الأقصى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الحد الأدنى	الحد الأقصى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
١,٥٥١	١,٥٧٦	١,٥٧٦	١٢,٤١١	٨,٦٠٨	٨,٦٠٨	مخاطر صرف العملات الأجنبية
						التجميع
١١٢	٢٠٠	٢٠٠	٨٩٣	١,٦٠٠	١,٦٠٠	مخاطر صرف العملات الأجنبية
٣,٤٠١	٣,٧٧٨	٣,٧٧٨	٢٧,٢١١	٣٠,٢٢٠	٣٠,٢٢٠	مخاطر معدلات الريح (محفظة التداول)
١,٩٠٤	٤,٠٤٠	٤,٠٤٠	١٥,٢٢٢	٣٢,٣١٨	٣٢,٣١٨	مخاطر وضع الاستثمارات في الأسهم
٦,٩٦٨	٩,٠٩٣	٩,٠٩٣	٥٥,٧٤٧	٧٢,٧٤٦	٧٢,٧٤٦	إجمالي

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠. مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في تغير قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات، إن غالبية موجودات ومطلوبات المجموعة مسجلة بالدولار الأمريكي وبالدينار البحريني وبالدرهم الإماراتي وبالروبية الباكستانية. وحيث أن الدينار البحريني والدرهم الإماراتي مرتبطين بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي، فإن مخاطر تغير هذه العملات تعتبر ضئيلة. كما أن استثمارات البنك في بنك فيصل المحدود هي بالروبية الباكستانية ومن ثم فإنها تُعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية. بلغت الخسارة المتراكمة للعملات الأجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٤٦,٤ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٣٩,٣ مليون دينار بحريني) (مدرجة في بيان احتياطي تحويل العملات الأجنبية للتغيرات في حقوق المساهمين). في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كان صافي مراكز العملات الأجنبية الهامة كما يلي:

مديد \ (موجز)	
٢٢٨,٦٠٥	روبية باكستانية
١٧٥,٩٦٩	دولار أمريكي

٢١. وضع الاستثمارات في الأسهم في السجلات البنكية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بلغ مجموع الصكوك والسندات الاستثمارية لدى المجموعة إجمالي ٨٦٦,٣ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٧٣٨,٣ مليون دينار بحريني). كما بلغ مجموع السندات الاستثمارية المدرجة من مجموع السندات الاستثمارية ما قيمته ٢٥٣,٥ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٢٥٨,٥ مليون دينار بحريني)، بينما كان الرصيد المتبقي البالغ ١٢,٨ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٤٧٩,٨ مليون دينار بحريني) يعود للسندات الاستثمارية غير المدرجة.

بلغت الخسائر المحققة المتراكمة من بيع السندات الاستثمارية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ما قيمته ٣٦ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٤٢,٨ مليون دينار بحريني). في حين بلغ إجمالي الخسارة غير المحققة المحتسبة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ما قيمته ٦,٦ ملايين دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٧,٣ ملايين دينار بحريني).

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بلغ إجمالي متطلبات رأس المال بموجب الطريقة المعيارية ٠,٦ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٠,٣ مليون دينار بحريني) للسندات الاستثمارية المدرجة وما قيمته ٠,١ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٠,٨ مليون دينار بحريني) للسندات الاستثمارية غير المدرجة قبل التجميع باستثناء رسوم راس المال للسندات الاستثمارية المصنفة على أنها عقارات محتفظ بها.

٢٢. مخاطر معدل الربح في السجلات البنكية

مخاطر معدل الربح في سجلات بنك الإمارات هي المخاطر التي تنتج عن تغير سلبي في صافي الإيرادات المتوقعة وفي القيمة الاقتصادية للميزانية العمومية جراء تأثير التغيرات في معدل الربح على استحقاق وإعادة تسعير الموجودات والمطلوبات غير المتوافقة في سجلات البنك.

٢٢,١. وفيما يلي مصادر مخاطر معدل الربح:

- عدم توافق الاستحقاقات: إن عدم انتظام تواريخ الاستحقاقات/ إعادة التسعير الخاصة بالموجودات والمطلوبات يؤدي إلى مخاطر معدل الربح. وفي حالات معدلات الأرباح الثابتة، فإنه يتم أخذ الاستحقاقات بعين الاعتبار، أما بالنسبة لمعدلات الأرباح المتغيرة والعائمة فإنه يتم أخذ تواريخ إعادة التسعير/ والتمديد بعين الاعتبار.
- مخاطر القيمة الأساسية: إن الأصول والمطلوبات ذات تواريخ الاستحقاقات/ إعادة التسعير المتماثلة ومؤشرات معدل الربح المرتبطة (معدل عرض الدولار بين بنوك لندن، ومعدل العرض بين بنوك البحرين)، رغم اختلاف معدل القيمة الأساسية بينهما، تكون عرضة لمخاطر القيمة الأساسية.
- مخاطر التغير في منحى معدل الربح: إن التغيرات في القيمة وميل وشكل منحى معدل الربح الذي يؤثر على الأصول والمطلوبات بنمط مختلف يؤدي إلى مخاطر معدل الربح.
- مخاطر خيارات الأصول الأساسية للأطراف الأخرى: إن توافر الخيارات للأطراف الأخرى لدفع المصاريف مقدماً أو القيام بالسحوبات المبكرة قد يؤدي إلى فائض أو عجز في أموال البنك التي يجب استثمارها أو إعادة تمويلها بمعدلات أرباح غير محددة.

٢٢,٢. استراتيجية مخاطر معدل الربح

يقوم مجلس إدارة البنك بالموافقة والمراجعة على استراتيجية مخاطر معدل الربح والتعديلات على سياسات مخاطر السوق. وتكون لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن تطبيق استراتيجية مخاطر معدل الربح التي وافق عليها مجلس الإدارة. وحسب الاستراتيجية المتبعة، فإنه يتم القيام بالإجراءات التالية:

- السعي للحفاظ على التوزيع المناسب بين تكلفة التمويل والعائد منه
- الحد من عدم تطابق تاريخ الاستحقاق/ إعادة التسعير بين الأصول والمطلوبات
- مراجعة معدل الربح على منتجات المطلوبات من أجل المنافسة في السوق
- تحديد معدل الربح على المنتجات الحساسة التي يرغب البنك في العمل بها

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٢. مخاطر معدل الربح في السجلات البنكية (تابع)

٢٢,٣. قياس مخاطر معدل ربح

لقد قام البنك باعتماد الطرق التالية لقياس مخاطر معدل الربح في سجلات البنك:

- تحليل فجوة عملية إعادة التسعير: يتم قياس الفجوة بين معدل الأصول الحساسة ومعدل المطلوبات الحساسة.
- القيمة الاقتصادية لرأس المال- فجوة المدة الزمنية: يتم قياس الخسارة في قيمة المحفظة نتيجة لتغير طفيف في معدلات الربح. ويقوم البنك باعتماد قياس القيمة الاقتصادية لرأس المال باستخدام متغير المدة التقديرية (متوسط معدل المدة لاستحقاقات التدفقات النقدية في الأوراق المالية) في مختلف النطاقات الزمنية. ويتم التقيد بافتراضات حساب القيمة الاقتصادية من معايير بازل ٢ وأفضل الممارسات الدولية.
- تأثير الدخل- (العوائد المعرضة للمخاطر): إن العوائد المتوقعة تتضمن تحليل تأثير التغيرات على معدلات الأرباح على أساس الاستحقاق أو التي سجلت في الفترة القريبة. وبالنسبة للأرباح، فإنه يتم التركيز على تحليل تأثير التغيرات على معدلات الأرباح على أساس الأرباح المستحقة أو المسجلة. كما يقوم بنك الإثمار باختبارات الضغوط من حيث تأثير ٢٠٠ نقطة أساسية على رأس مال البنك.

٢٢,٤. رصد ومراقبة مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح تتم مراقبتها من خلال مراجعة عملية إعادة التسعير لمعدل الأصول الحساسة ومعدل المطلوبات الحساسة.

وتتضمن أنظمة إدارة المعلومات لمخاطر معدل الربح على تأثير التحول في معدلات الأرباح على العوائد والقيمة الاقتصادية التي تقدم للجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ولجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر.

٢٢,٥. الإفصاح عن مخاطر معدل ربح

مخاطر معدلات الربح هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في معدلات الربح في السوق. ويتغير تأثير كل ٢٠٠ نقطة أساسية كما يلي:

دولار أمريكي	روبية باكستانية	درهم إماراتي	
٢٠١,٥٨٢	١٦٩,٧٩٧	١٢٣,٩٣٠	إجمالي التعرض لمعدلات الربح
%٢	%٢	%٢	معدل التغير (المفترض) (-/+)
٤٠,٣٢	٣,٣٩٦	٢,٤٧٩	مجموع التأثير المقدر (-/+)

٢٣. مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي المخاطر الناتجة عن الخسائر الناجمة من إخفاق أو عدم وجود إجراءات داخلية أو أشخاص أو أنظمة كافية أو نتيجة للأحداث الخارجية والتي تشمل المخاطر القانونية ومخاطر التوافق مع الشريعة الإسلامية ولكن لا تقتصر عليهما. ويستثنى التعريف المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

ولا يمكن أن يتوقع البنك القضاء على مخاطر التشغيل، ولكن من خلال نظام التحكم والمراقبة مع مواجهة مخاطر التشغيل المحتملة، سيتمكن الإثمار من إدارة مخاطر التشغيل نحو مستوى مقبول.

٢٣,١ استراتيجية إدارة مخاطر التشغيل

لدى البنك إطار صارم لإدارة مخاطر التشغيل. وتتضمن سياسات وإجراءات مخاطر التشغيل تقديم توجيهات تفصيلية لإدارة مخاطر التشغيل في البنك.

وتتم مراجعة جميع المنتجات والعمليات الجديدة لتحديد المخاطر التشغيلية والتخفيف من حدتها.

ويشمل منهج التعاطي مع مخاطر التشغيل من خلال التأكيد على ما يلي:

- إنشاء هيكل حوكمة فعال مع توضيح خطوط رفع التقارير وفصل واضح للمهام والاختصاصات.
- المحافظة على بيئة رقابية داخلية فعّالة.
- تحديد المخاطر ومراقبة الحوادث والموضوعات والعمل على حلها في صيغها.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٣. مخاطر التشغيل (تابع)

٢٣، ٢٣ مراقبة ورصد مخاطر التشغيل

تتولى إدارات الدعم وإدارات الأعمال التجارية تقديم تقرير بأحداث مخاطر التشغيل وتتم مراجعتها ومناقشتها وحل القصور الذي تخللها، كما تسجل أيضاً الخسائر الخارجية ويتم مراجعتها من حيث أهميتها بالنسبة لعمليات بنك الإثمار.

وقد قام بنك الإثمار بتطبيق تقييم ذاتي صارم للحد من المخاطر في العملية، حيث يتم تحديد المخاطر الكبيرة وتقييمها مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة والمتبقية. كما تم وضع مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) لجميع المجالات المعرضة للخطر مع رصد اتجاهاتها. وقام البنك أيضاً بوضع مؤشرات المخاطر الرئيسية على مستوى البنك التي يتم مراقبتها باستمرار لتقييم جميع مخاطر التشغيل.

توجد لدى البنك لجنة لإدارة مخاطر التشغيل تتولى الإشراف على التنفيذ الفعال لإطار مخاطر التشغيل على صعيد جميع أنشطة البنك. ويتم تقديم نتائج جميع أنشطة رصد مخاطر التشغيل وإدارتها إلى لجنة إدارة مخاطر التشغيل.

ويتم إطلاع لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر على آخر المستجدات في مخاطر التشغيل والتي تشمل مراجعة أحداث مخاطر التشغيل ومراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية وتقديم التفاصيل عن أحداث المخاطر التشغيلية التي تؤدي إلى خسائر مالية أو فقدان السمعة.

٢٣، ٢٣ التحكم والتخفيف من مخاطر التشغيل

ويتم استكمال عملية إدارة المخاطر التشغيلية عبر عملية التقييم الذاتي للحد من المخاطر ومؤشرات المخاطر الرئيسية وللحد من الخسائر من خلال الإجراءات على مستوى الإدارات والتي تضمن الادراك الكامل للموظفين المعنيين بالعمليات المرتبطة بمسؤولياتهم.

وتساعد عملية التقييم الذاتي للحد من المخاطر في تحديد مخاطر التشغيل الهامة واتخاذ قرارات التحكم المناسبة لتنفيذها من أجل التخفيف من المخاطر. وأحياناً يتم اتخاذ القرارات مشتركاً بين إدارة المخاطر وإدارة الأعمال أو الدعم التي لها علاقة بالأنشطة بشأن قبول المخاطر أو تقليل مستوى الأنشطة أو تحويل المخاطر أو الانسحاب التام من الأنشطة المرتبطة بالمخاطر.

وتقوم إدارة المخاطر باستشارة إدارة الشؤون القانونية لمراقبة القضايا القانونية المعلقة ضد البنك. وإذا اقتضى الأمر، فإن لجنة إدارة المخاطر تقوم بالتنسيق مع إدارة الشؤون القانونية لتقييم تأثير القضايا القانونية على المخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة.

٢٣، ٤ خطة استمرارية الأعمال

للبنك سياسة قائمة ودائمة ومفضلة لاستمرارية الأعمال والتي تتناول مبادرات هذه السياسة لضمان مواصلة الإثمار أنشطته الحرجة في حالة وقوع أحداث كارثية. وهذا يوفر خطة لاستمرارية العمليات التجارية في جميع الأوقات في حالة حدوث أي اضطرابات محتملة ناتجة عن خسارة غير متوقعة في الخدمات أو البنية التحتية. وقد تم إنشاء مواقع للتعافي من الكوارث في فرعي قلالي والرفاع الغربي، حيث أنهما مجهزان بشكل جيد بالاحتياجات اللازمة. كما تم تشكيل لجنة توجيهية لاستمرارية الأعمال من أجل الإشراف على عملية تطبيق خطة استمرارية الأعمال في البنك.

٢٣، ٥ أمن المعلومات

إن وظيفة أمن المعلومات والالتزام في قسم الإدارة المخاطر تنطوي على منع أي اضطرابات أو إخلال بنظم أمن المعلومات، وذلك لما ستخلفه من تأثير على أهداف أعمال البنك وعملياته، كما ستقوّض الركائز الأساسية لأمن المعلومات (السرية والنزاهة والإتاحة).

وتقوم هذه الوظيفة بتعزيز وتحسين القدرات الكلية لنظم إدارة أمن المعلومات باستمرار، وذلك من خلال ضمان اكمال عملية أمن المعلومات في بنك الإثمار واعتماديتها والتزامها بالمعايير الدولية.

وتكفل هذه الوظيفة أيضاً استمرار تنفيذ العمليات المتعلقة بأمن المعلومات بما يتفق مع المعايير الدولية مثل (IEC/ISO ٢٧٠٠١ PCI-DSS and). كذلك يتم التأكد من توفير التدريب المستمر والتوعية لموظفي البنك بشأن أمن المعلومات. وفي هذا الصدد، يتم تقديم دورات للتدريب والتوعية بشأن أمن المعلومات عبر الإنترنت لموظفي البنك.

حصل البنك على اعتمادات IEC/ISO ٢٧٠٠١ و PCI-DSS، وهو ما يعكس الأهمية البالغة التي يوليها البنك لأمن المعلومات.

هذا وتؤدي وظيفة أمن المعلومات بضاعة العديد من المهام المتعلقة بالتالي:

- التدريب على الأمن الإلكتروني وأمن المعلومات.
- الالتزام بمعايير اعتمادات الأمن.
- مراجعة وإعداد سياسات وإجراءات أمن المعلومات.
- إدارة الاستجابة للحوادث.
- مراقبة وتدقيق التطبيقات والنظم بضاعة.
- توفير التقارير والمساعدة للجنة التوجيهية لأمن المعلومات.
- المشاركة في المشاريع المستمرة للبنك.
- التزام البنك بالقوانين والمتطلبات التنظيمية لأمن المعلومات في مملكة البحرين.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٢٣. مخاطر التشغيل (تابع)

٥,٢٣ مخاطر السمعة

تُعرف إدارة مخاطر السمعة بأنها المخاطر الناشئة عن تكوّن تصوّرات سلبية لدى العملاء والأطراف الأخرى والمساهمين والمستثمرين والدائنين ومحللي السوق والأطراف الأخرى ذات العلاقة أو الجهات التنظيمية والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على قدرة البنك في الحفاظ على علاقات أعماله الحالية أو بناء علاقات أعمال جديدة وإمكانية وصوله المستمرة لمصادر التمويل. وتتسم مخاطر السمعة بأبعاد متعددة وتعكس تصوّرات وآراء المشاركين الآخرين في السوق. وعلاوة على ذلك، توجد مخاطر التشغيل في جميع أقسام المؤسسة ويعدّ التعرض لها مهمة متعلقة بناغلية عمليات إدارة المخاطر الداخلية في البنك، بالإضافة إلى أسلوب الإدارة وكفاءتها في الاستجابة للتأثيرات الخارجية بشأن المعاملات ذات الصلة بالبنك. كذلك قد تؤثر مخاطر السمعة على مطلوبات البنك، إذ ترتبط ثقة السوق وقدرة البنك على تمويل أعماله ارتباطاً وثيقاً بسمعته.

وقد وضع البنك إطاراً خاصاً وحدد العوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر على سمعته. وتعتبر إدارة مخاطر السمعة سمة متأصلة في الثقافة المؤسسية الخاصة بالبنك، والتي تعدّ بدورها جزءاً لا يتجزأ من نظم الرقابة الداخلية. وإلى جانب تحديد المخاطر وإدارتها، تشمل نظم الرقابة الداخلية ضمن مبادئها مسؤولية الحفاظ على ممارسات أعمال تتسم بأعلى معايير الجودة تجاه العملاء والمساهمين والجهات التنظيمية والجمهور العام وعملاء الائتمان / وغير الائتمان.

ويتبنّى البنك أيضاً مناهج لتخفيف المخاطر تتناول صياغة المنتجات ومعاملات الأعمال وغيرها من العمليات التي يمكن أن تنتج عنها مخاطر السمعة.

٢٤. الإفصاح عن متطلبات رأس المال النظامي للمخاطر التشغيلية بموجب طريقة المؤشر الأساسي

لأغراض التقارير النظامية، يتم حساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية بناءً على طريقة المؤشر الأساسي. وفق هذه الطريقة يتم ضرب متوسط إجمالي الإيرادات للسنوات المالية الثلاث الناتجة بعامل ألفا الثابت.

تم تحديد عامل ألفا عند ١٥٪ وفق تعليمات مصرف البحرين المركزي بالتوافق مع تعليمات بازل ٣. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ إجمالي متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية ١٩,١ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ١٨,٣ مليون دينار بحريني).

٢٥. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عندما يحين موعدها، وهو ما قد ينشأ عن عدم التوافق في التدفقات النقدية.

وتحدث مخاطر السيولة:

- إما نتيجة عدم القدرة على إدارة الانخفاض غير المتوقع أو التغيرات في الموارد المالية أو؛
- نتيجة الإخفاق في تحديد أو معالجة التغيرات في أوضاع السوق التي تؤثر على قدرة الأصول السائلة

وتقوم إدارة مخاطر السيولة بضمان توفر الأموال في جميع الأوقات لتلبية المتطلبات المالية لعملية إدارة التمويل والسيولة مركزياً بواسطة الخزينة بإشراف لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر. كما أن لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن وضع إطار لمراقبة مخاطر السيولة في بنك الإثمار بشكل فعال. وقد تم تصميم سياسات سيولة بنك الإثمار لضمان تحقيق التزاماته حسب وعندها يحين موعدها من خلال ضمان قدرته على توفير الأموال من السوق، أو أن يكون لديه ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة لبيع وجمع الأموال على الفور دون التسبب في تحمل تكاليف وخسائر غير مقبولة. يراقب البنك بانتظام تركز مصادر التمويل ويضمن تنوع مصادر التمويل بشكل كاف.

وتحدد سياسة إدارة مخاطر السيولة أيضاً الحد الأدنى من المعايير المقبولة لإدارة الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك المحافظة على الأصول السائلة عالية الجودة وأصول الحياطة والحذر وحدود عدم توافق المطلوبات المستحقة وألية مراقبة مخاطر السيولة في بنك الإثمار.

٢٥,١. مراقبة ورصد مخاطر السيولة

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراقبة إدارة مخاطر السيولة، بما في ذلك حدود عدم توافق السيولة، والحفاظ على نسب السيولة التنظيمية والداخلية على نحو دوري منتظم، بما في ذلك نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي مصادر التمويل المستقرة وغيرها من نسب السيولة المختلفة التي تنص عليها اشتراطات وحدة إدارة السيولة، بالإضافة إلى جداول الاستحقاقات التمويلية. وتقدم إدارة المخاطر تقريراً كل ثلاثة أشهر للجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر والذي يتضمن تحليلاً للالتزام بنك الإثمار بمقاييس المخاطر المنصوص عليها في إطار تقبل المخاطر الخاص بالبنك.

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٥. مخاطر السيولة (تابع)

٢٥.٢. اختبارات ضغوط السيولة

يتم تنفيذ وعرض اختبار الضغط لمخاطر السيولة لبنك الإثمار ذات المعايير المعينة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة على لجنة التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر بشكل ربع سنوي.

٢٥.٣. إدارة السيولة الطارئة

لدى بنك الإثمار أيضاً سياسة للسيولة الطارئة تتضمن توجيهات لإدارة الاضطرابات المؤقتة أو طويلة المدى بقدرته على تمويل بعض أو جميع الأنشطة في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة.

٢٥.٤. معدلات السيولة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
١٥,٤١٪	الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل
٥٦,٢٨٪	

٢٥.٥. معدلات السيولة

وصلت نسبة تغطية السيولة في بنك الإثمار كما في ٣١ ديسمبر إلى ١٣٥٪. ووصل متوسط نسبة تغطية السيولة لفترة ٩٠ يوماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ إلى ١٥٠٪. التوزيع المفصل لمتوسط نسبة تغطية السيولة لفترة ٩٠ يوماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبين أدناه.

إجمالي القيمة الموزونة (متوسط)	إجمالي القيمة غير الموزونة (متوسط)	الوصف
		الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)
٥٤٤,٠٧٩	-	١ إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
		التدفقات النقدية الصادرة
		٢ ودائع الأفراد وودائع العملاء من الشركات الصغيرة، ومنها:
-	-	٣ الودائع المستقرة
٦,٣٠٧	٢١٠,٢٢٣	٤ الودائع الأقل استقراراً
٩٦,٨٨٣	٩٨٣,١٩٥	٥ تمويل جملة غير مضمون، ومنه:
-	-	٦ الودائع التشغيلية (جميع الأطراف الأخرى) والودائع في شبكة المصارف التعاونية
١٦,٧٥٤	٦٧,٠١٥	٧ الودائع غير التشغيلية (جميع الأطراف الأخرى)
٢٩٩,٧٧١	٥٧٠,٥٥٤	٨ قرض غير مضمون
-	-	٩ تمويل جملة مضمون
-	-	١٠ متطلبات إضافية، ومنها:
٣,١٦٠	٣,١٦٠	١١ التدفقات الصادرة ذات الصلة بتعرضات المشتقات المالية ومتطلبات الضمان الأخرى
-	-	١٢ التدفقات الصادرة ذات الصلة بخسارة تمويل منتجات الدين
١٧,٠٩٥	٢٠٣,١٦٥	١٣ تسهيلات الائتمان والسيولة
٥٥,٧٣٠	٥٥,٧٣٠	١٤ التزامات التمويل التعاقدية الأخرى
٢٤,٥٣٨	٤٩٠,٧٦٨	١٥ التزامات التمويل الطارئة الأخرى
٥٢٠,٢٣٨	-	١٦ إجمالي التدفقات النقدية الصادرة
		التدفقات النقدية الداخلة
		١٧ الإقراض المضمون (مثل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس)
-	٨,٤٣٤	١٨ التدفقات الداخلة من التعرضات العاملة بشكل كامل
١٥٦,٦٩٣	٢٢٢,٩٩٠	١٩ التدفقات النقدية الداخلة الأخرى
١,٢٥١	١,٢٥١	٢٠ إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
١٥٧,٩٤٤	٢٣٢,٦٧٥	٢١ إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
٥٤٤,٠٧٩	-	٢٢ إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة
٣٦٢,٢٩٤	-	٢٣ نسبة تغطية السيولة (%)
١٥٠٪	-	

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٥. مخاطر السيولة (تابع)

٢٥.٦. نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة

وصلت نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة في بنك الإثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ إلى ١٢٥٪. التوزيع المنصّل لنسبة صافي مصادر التمويل المستقرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبين أدناه.

الرقم البند	فترة الاستحقاق غير محددة	القيمة غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)		إجمالي القيمة الموزونة
		أكثر من ٦ شهور وأقل من عام واحد	أقل من ٦ شهور	
مصادر التمويل المستقرة المتوافرة (ASF):				
١	رأس المال:	٩٥٥٢	-	١٢٧٠٦٩٦
٢	رأس المال النظامي	-	-	١١٨٠١٤٤
٣	أدوات رأس المال الأخرى	٩٥٥٢	-	٩٥٥٢
٤	ودائع الأفراد وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:	٧٥٠٢٩٥	٢٧٦٠٢٩٧	١٠٥٦٧٠١٩
٥	الودائع المستقرة	٨٠١٠٧	٢١٠٥٩١	٢٩١٠٧٤٠
٦	الودائع الأقل استقراراً	٦٧٠١٨٨	٢٥٤٠٧٠٦	١٠٢٧٥٣٧٩
٧	تمويل الجملة:	٣٥٨٠٥٣٧	٣٣٤٠٤٠٠	٦٩٨٠٢٩٥
٨	الودائع التشغيلية	-	-	-
٩	مصادر تمويل الجملة الأخرى	٣٥٨٠٥٣٧	٣٣٤٠٤٠٠	٦٩٨٠٢٩٥
١٠	المطلوبات الأخرى:	٥٠١٢٩	-	٥٠١٢٩
١١	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة لمطلوبات عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة	-	١٦٠٧٦٨	-
١٢	جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات أعلاه	٥٠١٢٩	٢٨٢٠٩٦٣	-
١٣	إجمالي مصادر التمويل المستقرة المتوافرة (ASF):	٥٠١٢٩	-	٢٠٣٩٨٠٢٣٩
مصادر التمويل المستقرة المطلوبة (ASF):				
١٤	إجمالي نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة للأصول السائلة عالية الجودة	-	-	١٦٠٢٨
١٥	الودائع المحتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	-	-
١٦	القروض والأوراق المالية العاملة:	١٠٧٠٩٤٧	٤٩٠٠٤٤٦	١٠٥٤٥٠٩٨٠
١٧	قروض عاملة لمؤسسات مالية مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى ١	-	-	-
١٨	قروض عاملة لمؤسسات مالية مضمونة بأصول سائلة عالية الجودة ليست من المستوى ١ وقروض عاملة غير مضمونة لمؤسسات مالية	٥٨١٠٩٥٦	١٣٠٨٩٥	٦٠١٠٠٨٥
١٩	قروض عاملة لعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، وقروض لصناديق سيادية، والمصارف المركزية وكيانات القطاع العام، ومنها:	٦٦٩٠٤٤٨	٩٤٠٠٥٢	٨٢٠٠٦٧٣
٢٠	'- بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	١٦٧٠٧٤٥	-	١٠٩٠٠٣٤
٢١	قروض الرهن العقاري العاملة، ومنها:	-	-	-

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٥. مخاطر السيولة (تابع)

٢٥,٦. نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة: (تابع)

القيمة غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)

الرقم	البنود	فترة الاستحقاق غير محددة	أقل من ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور وأقل من عام واحد	أكثر من عام واحد	إجمالي القيمة الموزونة
٢٢	'- بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	٢٠,٩٠٠	١٣,٥٨٥
٢٣	الأوراق المالية التي ليست في حالة تعثر وغير مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك حقوق الملكية المتداولة.	-	-	-	١,٦٠٣	١,٦٠٣
٢٤	موجودات أخرى:	-	٣٢٧,٢٩٣	-	-	٣٢٧,٢٩٣
٢٥	السلع العينية المتداولة، بما في ذلك الذهب	-	-	-	-	-
٢٦	الأصول المدرجة كهامش أولي لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة والمساهمات للصناديق المتعثرة عن السداد الخاصة بالأطراف الوسيطة المركزية	-	-	-	-	-
٢٧	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة لأصول التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة	-	٢٧٠	-	-	٢٧٠
٢٨	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة لمطلوبات عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة قبل خصم هامش التباين المدرج	-	٣٠٨٤	-	-	٣٠٨٤
٢٩	جميع أصول الأخرى غير المشمولة في الفئات أعلاه	-	٣٢٣,٩٣٩	-	-	٣٢٣,٩٣٩
٣٠	البنود خارج الميزانية العمومية	-	٦٨٨,٠٥٤	-	-	٣٤٤,٠٣
٣١	إجمالي مصادر التمويل المستقرة المطلوبة	-	-	-	-	١,٩٢٣,٧٠٤
٣٢	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة %	-	-	-	-	٪١٢٥

٢٥,٧. معدل الاقتراض

الرقم	الوصف	المبلغ
١	الشريحة الأولى لرأس المال	٪١٥,٤١
	موجودات ضمن الميزانية العمومية	
٢	التمويل الذاتي	١,٣٩٥,١٧٣
٣	حسابات الاستثمار المطلقة	١,٩٣٢,٣٢٦
٤	خارج الميزانية العمومية (مع تطبيق معامل التحويل إلى معادل ائتماني)	٣٩٤,٦٩٦
٥	إجمالي الموجودات (٣+٢)*٣+(٠,٤)	٢,٣٦٩,٥٦٦
٦	معدل الاقتراض (١/٥)	٪٤,٩٩

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٦. مطلوبات قانونية طارئة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كانت لدى المجموعة مطلوبات طارئة مقابل مطلوبات عملاء ومطالبات أخرى إجمالي مبلغ وقدره ٧١,٧ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٧٩,٧ مليون دينار بحريني). في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تسفر هذه المطالبات عن مطلوبات محتملة.

٢٧. مخاطر التبادل التجاري

إن بنك الإثمار معرض لمخاطر نسبة العائد في سياق إدارة أموال حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح، حيث يمكن للزيادة في المعدلات القياسية أن تؤدي إلى توقع أصحاب الحسابات الاستثمارية ارتفاع نسبة العائد. ووفقاً لاتفاقيات المضاربة، فإن أصحاب الحسابات الاستثمارية يحصلون على عوائد حقيقية من الأصول، كما يتحمل أصحاب الحسابات الاستثمارية جميع الخسائر في سياق الأعمال الاعتيادية لحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح. ومع ذلك، وفي ظل ضغوط السوق، يمكن لبنك الإثمار دفع عوائد تتفوق المعدل الذي تم اكتسابه فعلياً من الأصول الممولة من أصحاب الحسابات الاستثمارية.

وقد تنتج زيادة نسبة العائد في مخاطر التبادل التجاري عندما يتنازل بنك الإثمار عن نصيبه من الأرباح كمضارب لتكون عائدات أصحاب الحسابات الاستثمارية متوافقة مع توقعات السوق.

١١,٢٧ الآليات / التوجيهات المتبعة لتجنب مخاطر التبادل التجاري في البنك

نسبة العائد المتوقع لأصحاب الحسابات الاستثمارية

قيام لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمراجعة الدورية للمعدلات المتوقعة لأصحاب الحسابات الاستثمارية وتعديلها وفقاً للمعدلات القياسية. أيضاً مراقبة مؤشرات السوق من قبل وحدات الأعمال والأخذ بالاعتبار معدلات الربح المقدمة من قبل المنافسون واتجاهات السوق بشكل عام واقتراح التغييرات على المعدلات المتوقعة التي يقدمها بنك الإثمار عند تقديم أو عرض المنتجات لحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح. ويتطبيق هذه الطريقة الفعالة لتعديل معدلات الأرباح المتوقعة، سوف تقلل مخاطر التبادل التجاري.

احتياطات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمار

يقوم التمويل الإسلامي على مبدأ أساسي وهو أن المستثمر المشارك في عقد المضاربة يتحمل جميع الخسائر في سياق الأعمال الاعتيادية ويحصل على نسبة العائد الحقيقي من الأصول. ومع ذلك، يقوم بنك الإثمار بالوفاء بمسؤولياته الائتمانية وتحقيق نتائج متوافقة مع المعدلات القياسية والتجنب من مخاطر التبادل التجاري، عن طريق خلق احتياطي يسد النقص أو الخسارة في العوائد المتوقعة. وقد يكون هذا الاحتياطي عبارة عن احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لمحفظه الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح.

٢٨. إجمالي الدخل من حسابات المضاربة والأرباح المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
النسبة إلى إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة	النسبة إلى إجمالي حسابات الاستثمار المبلغ				
٦٢,١٩٠	٦٧,٩٤٩	٨٢,٥٥١	٩١,٦٠٣	١١٣,٤٩٥	الدخل من حسابات الاستثمار المطلقة
%٥,١	%٥,٩	%٦,٤	%٥,٦	%٥,٣	ناقصاً: العائد لحسابات الاستثمار المطلقة
(٣٣,٢١٤)	(٤٠,٩٥٩)	(٥٤,٣٥٩)	(٥٥,٦٥٥)	(٦٠,١١١)	
%٢,٧-	%٣,٦-	%٤,٢-	%٣,٤-	%٢,٨-	نصيب المجموعة من دخل حسابات الاستثمار المطلقة بصفتها مضارباً
٢٨,٩٧٦	٢٦,٩٩٠	٢٨,١٩٢	٣٥,٩٤٨	٥٣,٤٨٤	
%٢,٤	%٢,٤	%٢,٢	%٢,٢	%٣,٣	

بلغ العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على أساس متوسط الرصيد المستحق خلال السنة ٢٠٢٠: ٣,٩٪ سنوياً (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٤,٩٪). أما نصيب المجموعة من دخل حسابات الاستثمار المطلقة بصفتها مضارباً يتضمن رسوم الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ كنسبة مئوية من إجمالي الدخل من حسابات الاستثمار المطلقة بلغ ٢,٤٪ سنوياً (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٣,٢٪).

الإفصاحات العامة (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٩. متوسط نسبة العائد المفصح عنه لودائع المضاربة العامة

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
١,٢٥	١,٢٧	١,٤١	١,٢٠	١,١٠
١,٥٠	١,٥٥	١,٨١	١,٦٠	١,٦٠
١,٦٨	١,٨٠	٢,٠٦	١,٨٥	١,٨٥
٢,٣٣	٢,٤٥	٢,٨٠	٢,٥٠	٢,٥٠
٢,٥٨	٢,٧٥	٣,٠٤	٢,٧٠	٢,٧٠
٣٠ يوماً				
٩٠ يوماً				
١٨٠ يوماً				
٣٦٠ يوماً				
٢ سنوات				

٣٠. الحركة في احتياطي معادلة الأرباح والمخصصات واحتياطي مخاطر الاستثمار

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٤,٣٣٥	٤,٣٣٥
(٢,٧٦٧)	(٢,٧٦٧)
١,٥٦٨	١,٥٦٨
-	-
لا يوجد	لا يوجد
احتياطي معادلة الأرباح	احتياطي معادلة الأرباح
صافي المستخدم خلال العام	صافي المستخدم خلال العام
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
احتياطي مخاطر الاستثمار	احتياطي مخاطر الاستثمار
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت نسبة احتياطي معادلة الأرباح والمخصصات إلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ٠,١١٪ و ٢,٥٥٪ على التوالي.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت نسبة التموليات إلى حسابات الاستثمار المطلقة ٩٤٪.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، نسبة كل نوع من التمويل الإسلامي إلى إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة على النحو التالي:

نسبة التمويل إلى إجمالي تمويلات حسابات الاستثمار المطلقة
٤٨,٦٣٪
٤٠,٣١٪
١١,٠٥٪
مرايحات وتمويلات أخرى
تمويلات المشاركة
موجودات مُقتناة بغرض التأجير

يلخص الجدول التالي توزيع حسابات الاستثمار المطلقة ومخصصات الهبوط في القيمة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٥٦٤,٤٦٥	٥٦٤,٤٦٥
١,٥٩٠,٨٧٤	١,٥٩٠,٨٧٤
(٣٥,٥١٢)	(٣٥,٥١٢)
التعرض: المصارف	التعرض: المصارف
التعرض: غير المصارف	التعرض: غير المصارف
مخصصات: غير المصارف	مخصصات: غير المصارف

٣١. إفصاحات أخرى

رسوم التدقيق ورسوم الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق المقدمة من قبل المدققين الخارجيين ستكون متوفرة للمساهمين عند الطلب. وستتاح هذه التفاصيل لمساهمي البنك حسب طلبهم المحدد، شريطة ألا تؤثر هذه الإفصاحات سلباً على مصلحة البنك وعلى قدرته على المنافسة في السوق.

الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة المحتفظ بها لدى البنك في المملكة مغطاة بنظام حماية الودائع الصادر عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

معلومات عن الشركة

اسم الشركة	بنك الإثمار ش.م.ب. (مقملة)
الشكل القانوني	بنك الإثمار ش.م.ب. (مقملة) هو بنك إسلامي يعمل في مجال الأعمال المصرفية للتجزئة ويتخذ من البحرين مقراً له، ومرخص من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع لإشرافه. ويقدم البنك الأعمال المصرفية للتجزئة والأعمال المصرفية للشركات وخدمات الخزينة والمؤسسات المالية وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى.
رقم تسجيل الشركة	سجل تجاري رقم ٩٩٣٣٦
المكتب الرئيسي	برج السيف، مبنى ٢٠٨٠، طريق ٢٨٢٥، ضاحية السيف ٤٢٨، ص.ب. ٢٨٢٠، المنامة، مملكة البحرين
هاتف	+٩٧٣ ١٧٥٨ ٥٠٠٠
فاكس	+٩٧٣ ١٧٥٨ ٥١٥١
البريد الإلكتروني	info@ithmaarbank.com
الموقع الإلكتروني	www.ithmaarbank.com
انتهاء السنة المحاسبية	٢١ ديسمبر
مسئول الالتزام	بالو ترافلاندر رامامورثي - رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال
سكرتير الشركة	علي أحمد محمد - سكرتير الشركة
المدققون	برايس ووتر هاوس كوبرز إم إي ليميتد، ص.ب. ٦٠٧٧١، المنامة، مملكة البحرين